قاسيون

العدد 420

السبت 12 أيلول 2009

12 صفحة . الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (10.063.108) زائراً..

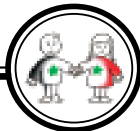
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:

WWW.KASSIOUN.ORG

يا عمال العالم، ويا أيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق - ص - ب (35033) - تلفاكس (3349208) - أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

الافتتاحية



كان اسمه «اليمن السعيد»..

منذ لغز أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، وإعلان جورج بوش الابن الحرب المفتوحة على شعوب الشرقين الأدنى والأوسط، تحت شعار «الحرب على الإرهاب»، لم يعد أي بلد ذو موقع استراتيجي أو لديه ثروات إستراتيجية في هاتين المنطقتين بمنأى عن العدوان الأمريكي- الصهيوني، سواءً بشكل مباشر أو عبر ممارسة تسعير الخلافات العرقية والدينية والقبلية فيه، وخلق المناخ المواتي لتفجيره من الداخل عبر الاقتتال بين مكوناته الديموغرافية.

من هنا، علينا البحث عن العلاقة بين الوضع المتفجر في أي بلد عربي (العراق، الصومال، اليمن، السودان...)، وبين الوجود العسكري الأمريكي كقوة احتلال غير مسبوقة في التاريخ من أفغانستان إلى العراق والخليج والبحر الأحمر، وصولاً إلى شرق المتوسط عبر الثكنة العسكرية المتمثلة بالكيان الصهيوني.

ولا شك أن من بين أهم العوامل التي ساعدت العدو الإمبريالي- الأمريكي على تفجير الأوضاع الداخلية في البلدان المقصودة، هو الطبيعة القمعية للغالبية الساحقة في النظام الرسمي العربي، والذي هو بالأساس صنيعة الخارج وأكبر أدواته عند وضع المخططات العدوانية موضع التنفيذ.

اليمن.. وبعد أن كان اسمه «اليمن السعيد»، تطالعنا أجهزة الإعلام الغربية والعربية في الآونة الأخيرة بأخبار القتل والمعارك المستمرة فيه منذ ١١ آب الماضي، وعلى مساحة كبيرة من أراضيه، بين جيش يستخدم كل ما لديه من عتاد ثقيل ومتوسط، بما في ذلك الطيران، وبين مجموعات غير قليلة من السكان مسلحة تثبت أن لديها قدرات غير عادية في القتال الفاقد لبوصلته، لأن المحصلة النهائية ستكون في مصلحة أعداء الخارج، والأمريكي أولهم. فمنذ ١١ آب وحتى الآن، تطغى لغة الحسم العسكري بين كلا المتقاتلين، ولم تفلح أية اتفاقات سابقة (اتفاق الدوحة)، ولا أية إجراءات داخلية في تجنب استمرار الحرب الأهلية في اليمن.

إن تحليل أسباب ما يجري في اليمن «غير السعيد» يقودنا إلى الاستنتاجات والوقائع التالية:

- من المطلوب أمريكياً على المستوى البعيد تسعير واستمرار حالة الاقتتال الداخلي في اليمن، وصولاً إلى تقسيمه في الوقت المناسب على خلفية التقسيم الطائفي والمذهبي لبلدان المنطقة، الواحد تلو الآخر. وقد سبق للرئيس مبارك أن أطلق الشرارة التي تخدم المشروع الأمريكي عندما شكك بولاء طائفة بعينها من العرب لأوطانهم، وعلى النهج نفسه صرح الرئيس اليمني علي عبد اللّه صالح بأن «الحوثيين يتلقون الدعم من إيران ومن التيار الصدري في العراق..»!
- خلق بؤرة توتر جديدة تخدم المشروع الأمريكي والتمهيد لتدويل المسألة اليمنية وتوسيع الانتشار العسكري البحري الأطلسي في خليج عدن والبحر الأحمر والسيطرة المباشرة على مصادر الطاقة وطرق إمدادها، بكل ما يحمله ذلك من أخطار كبيرة جداً على بلدان هذه المنطقة وشعوبها ووحدتها الوطنية.
- السيطرة اللاحقة على منطقة القرن الأفريقي وترتيب وضع الأنظمة في الصومال وأريتيريا وأثيوبيا والسودان، الذي بدأ الحديث فيه منذ الآن عن انفصال الجنوب الغني بالنفط عن جسم السودان الأم في أواخر ٢٠١١.
- وأخيرا، استغلال الاقتتال الداخلي في اليمن، لتطويق إيران على أرضية ما يسمى بالفالق المذهبي في المنطقة، والتهيئة لإدخال الكيان الصهيوني في تحالف صهيوني- أمريكي- رجعي عربي، ليس فقط لضرب إيران، بل لاستكمال مشروع تفتيت المنطقة على أسس عرقية وطائفية ومذهبية، ماقبل وطنية.

وبالعودة إلى النتائج المباشرة على الشعب اليمني جراء الحرب الأهلية الجارية، تكفي الإشارة إلى أن ما يصرف على الحرب في أسبوع يكفي- حسب بعض المحللين اليمنيين- لبناء مدارس في كل قرى ومدن محافظة صعدة، وقد جئنا على ذكر المدارس لأن في اليمن «غير السعيد» ما يزيد على خمسة ملايين أمي حسب إحصائيات اليونيسكو، ٦٢٪ منهم نساء. ناهيك عن أن ٧٥٪ من الشعب اليمني تحت خط الفقر.. وعندما يجتمع الجهل والفقر والقمع في بلد عربي، لابد من السؤال عن طبيعة النظام فيه، وهنا يجب التنويه أنه قد سبق للنظام اليمني أن قدّم خدمات غير مشكورة لواشنطن تحت يافطة الحرب على الإرهاب.

ومع استمرار الحرب الأهلية في اليمن سيكون مطلوباً منه المزيد، وقد حذر الشيخ عبد المجيد الزنداني أحد زعماء الائتلاف الوطني المعارض من أنه في ظل وجود الأساطيل الأجنبية في خليج عدن تحت شعار محاربة «القرصنة»، هناك خطر جدي من المخططات الأمريكية الرامية إلى احتلال منابع النفط والسواحل الجنوبية والغربية للبلاد، عندما تؤول الدولة اليمنية إلى السقوط.

■■



لماذا لم يسمع أحد أي تعليق صادر عن الحكومة العراقية على قرار وزارة الخارجية الأمريكية في الثالث من الشهر الجاري تمديد العمل مع شركة «بلاك ووتر» وفروعها، سيئي الصيت، في العراق علماً بأن هذا التمديد جاء رغم الرفض الذي تشدقت به حكومة المالكي والبرلمان العراقي قبلها..(؟) مع الإشارة إلى أن بعض مفردات سجل الإجرام السافر الذي ارتكبته الشركة الأمنية التي أعيد تسميتها بـXE تؤكد ضلوعها بمجزرة راح ضحيتها ١٧ مواطناً عراقياً على الأقل في وضح النهار وسط بغداد في عام ٢٠٠٧. • (الصورة AFP)

«ثرثرة أمريكية فوق المتوسط»..!

رافضاً تحديد «عدو بعينه»، ذكر الكومودور البحري الأمريكي كارل مويسر لمراسل رويترز على متن المدمرة الأمريكية هيجينز المنتشرة في سواحل المتوسط على بعد ١٩ كيلومترا داخل المياه الدولية، ومن دون تحديد قبالة أي بلد، أنه و«بغض النظر عن التهديد وبغض النظر عن الأرض التي نحاول الدفاع عنها فيمكننا تغطية مساحة كبيرة استنادا إلى مصلحتنا الوطنية»!

وتعد المدمرة هيجينز واحدة من ١٨ سفينة أمريكية منتشرة في أنحاء العالم مزودة بنظام ايجيس الاعتراضي القادر على تفجير صواريخ ذاتية الدفع فوق الغلاف الجوي، حيث تشير خريطة للمنطقة أصدرتها وكالة الدفاع الصاروخي الأمريكية في الشهر الماضي إلى هذا النظام المتمركز في البحر المتوسط يمكن أن يغطي جنوب تركيا ولبنان و«إسرائيل» والأراضي الفلسطينية وشمال مصر في حالة نشوب حرب صواريخ. وهناك سفينة أخرى متمركزة في الخليج يمكن أن تحمي كذلك دول المنطقة.

وبالنسبة للكيان الإسرائيلي الذي رست به المدمرة هيجينز يمثل نظام ايجيس عاملاً حيوياً حيث يوجد داخل الكيان بالفعل رادار استراتيجي أمريكي ويمكن تشغيل نظام ارو ٢ لاعتراض الصواريخ الذي شاركت واشنطن في دعمه ماليا بشكل متزامن مع ايجيس.

وهذا الإطار أعرب اوزي روبن مصمم نظام ارو عن اعتقاده أنه «من المهم للغاية أن تجعل الولايات المتحدة السفن المزودة بنظام ايجيس متاحة في حالة وقوع هجوم من إيران لتنضم نيرانها إلى نيراننا»، علما بأن طهران تنفي وجود نوايا هجومية لديها في حين أن إسرائيل التي تمتلك الترسانة النووية الوحيدة في الشرق الأوسط صرحت جهارا نهارا باحتمال أن توجه ضربة «استباقية» لإيران.

ولكن المأزق الأمريكي الإسرائيلي يكمن في أن السفن المزودة بنظام ايجيس لا تستطيع أن تحمل أكثر من ٢٤ صاروخا اعتراضيا من طراز (اس.ام٣-) باهظ التكاليف، ما يعني أن هذا النظام سيفقد فاعليته إن تم إرباكه بوابل كبير من الصواريخ الإيرانية أو السورية.

وبينما طالب مويسر بمزيد من السفن لمواجهة هذا السيناريو، قال روبرت هيوسون، محلل أنظمة قتالية لدى مجموعة «جينز انفورميشن» إنه لا يعتقد «أن بوسع الولايات المتحدة من الناحية المادية أن توفر عدد السفن والأسلحة اللازمة لتحقيق تغطية لإسرائيل على مدى ٣٦٥ يوما».

بموازاة ذلك ذكرت صحيفة نيويورك تايمز أن الولايات المتحدة ساهمت بأكثر من ثلثي مبيعات الأسلحة الخارجية في ٢٠٠٨ (٦٨.٤ بالمئة) وهو عام تراجعت فيه المبيعات العالمية لأدنى مستوى لها منذ ثلاثة أعوام.

وقفزت مبيعات الأسلحة الأمريكية نحو ٥٠ في المئة في عام ٢٠٠٨ على الرغم من الركود الاقتصادي العالمي من ٢٥.٤ مليار دولار في العام السابق إلى ٣٧.٨ مليار دولار، وكل ذلك حسب الأرقام المعترف بها، أي من دون أن تشمل الصفقات السرية..!!

■■

بعد تسويق مسرحية «تجميد الاستيطان»..

أوباما يعرض خطته «للتسوية» و«التصفية»!

ذكرت مصادر فلسطينية أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما بصدد الترويج لخطة «سلام» جديدة مكونة من عشرة بنود تختصر باستكمال شرعنة «استيطان الأمر الواقع» الجاري حاليا، وتصفية القضية الفلسطينية والقضاء على المقاومة وفصائلها.

وحسب موقع الجزيرة نت فقد كشف النائب في المجلس التشريعي الفلسطيني حسن خريشة عن وجود خطة لدى أوباما «لحل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي»، وأكد أنه يجري تدارس هذه الخطة في المرحلة الراهنة بين نتنياهو ومبارك وعباس وعبد اللّه الأردن، تمهيداً للكشف عنها علانية نهاية الشهر الجاري في مؤتمر خاص يعقد بشرم الشيخ بحضور الرئيس الأمريكي، موضحا أن البيت الأبيض كشف عن هذه الخطة في بداية الشهر الجاري، عندما انتهى الخبراء ومستشارو أوباما من وضع كامل تفاصيلها قبل تسريبها للمذكورين أعلاه.

وحسب النائب الفلسطيني فإن الخطة ليست كفيلة بتقديم التطبيع الإلزامي عربيا وإسلاميا لـ«إسرائيل» وبالمجان فحسب، بل هي كفيلة بتصفية القضية الفلسطينية، إذ إنها تتجاهل حقوق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة لمدنهم وقراهم، علما بأن ٧٥٪ من سكان قطاع غزة هم من اللاجئين، كما أن ٣٥٪ من سكان الضفة هم من اللاجئين، عدا عن حقيقة أن ٢٠٪ من فلسطينيي ١٩٤٨ هجروا عن أراضيهم.

وتوقع المسؤول الفلسطيني أن يتم القبول الدولي لهذه الخطة، مؤكداً أن الشرعية في الأراضي الفلسطينية لم تعد مستمدة من النضال والمقاومة أو حتى من صناديق الاقتراع، وإنما تستمد من الدعم الدولي والمادي فقط.

وحسب المصدر فإن الخطة المذكورة تتضمن ما يلي:

١ - نشر قوات دولية في وادي الأردن، وبعض المناطق في الضفة الغربية.

٢ - إلحاق بعض المناطق في القدس الشرقية لسلطة إسرائيل، وإبقاء الأماكن الإسلامية بالقدس تحت سيطرة عربية.

٣ - حل جميع الفصائل الفلسطينية وتحويلها إلى حركات سياسية.

٤ - إبقاء المستوطنات الكبرى المقامة في الضفة الغربية تحت سلطة إسرائيل، بينما تبدأ مفاوضات مدتها ثلاثة أشهر بعد الاتفاق على هذه الخطة لمناقشة وضع المستوطنات الصغرى.

٥ - نزع سلاح عدة مناطق في الضفة الغربية، وستحتفظ إسرائيل بالسيطرة الجوية.

٦ - تعزيز التنسيق والتعاون الأمني بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

٧ - لن يسمح للسلطة الفلسطينية بعقد أية تحالفات عسكرية مع أي من دول المنطقة.

٨ - تتعهد الولايات المتحدة بقيام الدولة الفلسطينية في صيف العام ٢٠١١.

٩ - السماح لعدد من اللاجئين بالعودة لعدة مناطق في الضفة الغربية، وتحديداً بمدينتي رام اللّه ونابلس، مع ضمان تقديم الدعم المالي اللازم لعودة هؤلاء اللاجئين. (من لبنان تحديدا).

١٠ - تبدأ إسرائيل بالإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين فور التوقيع على الخطة، على أن تفرج عن كامل المعتقلين خلال ثلاث سنوات.

■■

بصراحة

القطاع العام الصناعي... إلى أين؟

◄ علي نمر

على الرغم من الاعتراف العلني بالدور الكبير الذي لعبه القطاع العام الصناعي على مر العقود في النهوض بالإنتاج الوطني، فإن التصريحات الأخيرة التي أطلقها رئيس مجلس الوزراء حول القطاع العام كانت مخيبة للآمال، حيث قسّم العطري القطاع العام إلى ثلاث فئات: «فئة رابحة تقدم لها الحكومة الدعم والمؤازرة، وفئة ثانية تحتاج إلى عملية تصحيح، أما الفئة الثالثة فهي فئة حسبنا الله ونعم الوكيل».

ولا ندري في أي تصنيف وضع رئيس الحكومة القطاع العام الصناعي، وإن كنا نتمنى أن لا يعتبره ضمن فئة «حسبنا الله ونعم الوكيل»، لأن الحالة المرضية التي وصل إليها هذا القطاع سببها السياسات التي اعتمدتها حكومته نفسها، وهي السياسات التي تحولت تدريجياً إلى مرض عضال أنهك اقتصادنا الوطني.

وحتى اللحظة لم تقر الحكومة بشكل رسمي بالمشاكل والمعوقات التي أدت إلى تدهور معظم شركات القطاع العام الصناعي، كما أنها لم تحاول دعم الجهود الجبارة التي بذلتها بعض تلك الشركات للتخفيف من خسائرها، وكمثال على تلك الجهود، نجحت إحدى الشركات بتخفيض خسائرها من /١٤/ مليار ليرة سورية في عام ٢٠٠٧ إلى /٩/ مليارات ليرة سورية في عام ٢٠٠٨.

لكن الذي لا يفهمه العقل أو يتقبله أي عاقل اعتماد الحكومة مبدأ التقليل من عدد العاملين في هذا القطاع الحيوي على اعتبار ذلك إحدى أهم الخطى لإيقاف الخسائر، وهي في الوقت نفسه تطالب تلك الشركات بزيادة الإنتاج وتحسين مواصفاته بما يرقى للمنافسة. وقد أكدت المجموعة الإحصائية للعام ٢٠٠٨ أن عدد العاملين في القطاع العام الصناعي قد تناقص بين عامي ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ (أي بعد مرور عامين على البدء بالخطة الخمسية العاشرة) بنحو /١٤٠٨/ عمال، هذا طبعاً دون حساب الأعداد الكبيرة التي تم تحويلها من القطاعات الإنتاجية إلى الدوائر والوزارات الأخرى، والسؤال هنا: هل الهدف من شعار إصلاح القطاع العام الصناعي الخلاص من عمالها؟ أم بإيجاد الحلول المناسبة لإطلاقه من جديد؟

لم يقدم المسؤولون على الاقتصاد السوري حتى الآن إجابة شافية عن الأسئلة والمطالبات التي جاءت من أجل بيان وإيضاح ما تفكر به الحكومة بخصوص القطاع العام الصناعي، إذ بقيت جميع الحلول مؤقتة، وبعضها دون المستوى المأمول، والبعض الآخر ضمن التخمينات المعتادة التي رسم لها وخطط لها الفريق الاقتصادي بعد أن وضع كل العصي أمام العجلات لإيقاف القطاع العام الصناعي عن الاستمرار في الإنتاج.

إن ما يواجهه هذا القطاع من منافسة شديدة مع القطاع الخاص لم تكن موجودة سابقاً، ظهر نتيجة السياسات والخطط التي وضعتها الحكومة وذهبت معظمها لمصلحة قوى المال التي عملت كل شيء من أجل تمرير مشاريعها على حساب القطاع العام الصناعي، وبمساعدة مراكز الفساد الكبرى التي باعت عن طريق إداراتها هذا القطاع بأبخس الأثمان، وهذا يتطلب وبأسرع وقت ممكن إعداد مشروع قانون إصلاح القطاع العام الصناعي الذي كان وسيبقى العمود الفقري للاقتصاد الوطني، ووضع حد لكل المهازل التي ارتكبت هنا وهناك بقصد أو بغير قصد، ومحاسبة كل المقصرين والمسؤولين عن الانهيار والتدهور الذي وصل إليه هذا القطاع، وإعادة الروح لكل من دافع وما يزال يدافع عنه قولاً وفعلاً، لأن في ذلك الضمانة الحقيقية لكرامة الوطن والمواطن.

■

المناطق الصناعية تتهرب من مؤسسة التأمينات



بين الفنية والأخرى تبشرنا الحكومة بافتتاح مناطق صناعية كبرى في المحافظات والمدن، وتعلن بشكل مباشر التقديرات الأولية لبناء هذه المناطق، والتي تصل أحياناً لمئات الملايين من الليرات السورية، وأحياناً المليارات. وهكذا يتم الحديث عن كل شيء تتضمنه تلك المناطق باستثناء البشر الذين هم الأساس في النهاية لنجاح أية منطقة صناعية.

وفي التحقيق الذي نشرته الزميلة «تشرين» حول مدينة حسياء الصناعية، كبرى المدن الصناعية في سورية، تم الكشف عن أرقام مرعبة تكشف عن مدى تدني عدد عمالها المسجلين في مؤسسة التأمينات الاجتماعية التي أكدت أكثر من مرة أن التقديرات تؤكد أن أكثر من /٣٠٪/ من العمال غير مسجلين لديها، بينما عدد المسجلين لديها من العاملين في القطاع الخاص يبلغ مليون وثمانمائة ألف عامل فقط، وهذا الرقم يوضح بشكل جلي تهرب أرباب العمل من تسجيل العمال لديهم بالتأمينات، وتهربهم من أية دورية تفتيشية تقوم بها مؤسسات التأمينات الاجتماعية.

وقد أكد التحقيق من خلال بعض المسؤولين الرسميين عن المدينة الصناعية أن عدد العاملين في المدينة الصناعية بحسياء يقدر بنحو ثلاثة عشر ألف عامل، بينما مؤسسة التأمينات أكدت أن عدد عمال المدينة الصناعية المسجلين لديها لا يتجاوز /١٤٠٠/ عامل فقط، أي أنه يوجد أكثر من /١١٦٠٠/ عامل من عمال مدينة الصناعية خارج إطار التأمينات. وعلى الرغم من الصعوبة التي تلاقيها المؤسسة في القطاع غير المنتظم فإن الأرقام المعلنة كفيلة بأن تدفعها إلى لعب دور أكبر في البحث والتحري عن العمال غير المسجلين لديها في بقية المدن الصناعية على طول البلاد وعرضها، خاصة إذا علمنا أن عدد العاملين بأجر بلغ ثلاثة ملايين عامل جاء توزيعهم كالآتي: /١,٤/ مليون يعمل ضمن القطاع العام الحكومي، و/٨٦١/ ألفاً يعمل ضمن القطاع الخاص المنظم، وحوالي /٧٢٩/ في القطاع الخاص غير المنظم، أما العدد الباقي فيعمل ضمن القطاعات الثلاثة (المشترك، التعاوني، الأهلي) التي لا يذكرها أحد إلا نادراً، مع أن أحوال العاملين في هذه القطاعات الثلاثة ليست بأحسن من أحوال أخوتهم في باقي القطاعات.

إن هذه الأرقام المعلنة والمنشورة دفعت الاتحاد العام لنقابات العمال في أكثر من مناسبة إلى المطالبة بضم عمال القطاع الخاص إلى مؤسسة التأمينات وإلى التنظيم النقابي الذي يعتبر الكفيل الوحيد لإعادة حقوقهم كافة مهما تكالب عليها أصحاب العمل، ففي المجلس العام لاتحاد عمال دمشق طالب رئيس اتحاد عمال دمشق جمال القادري رؤساء المكاتب النقابية بإعطاء أهمية خاصة لكل ما يعانيه العمال في قطاعاتهم الإنتاجية، وإنهاء المآسي التي يعانيها عمال القطاع الخاص من استقالات مسبقة وتسريح تعسفي.

إن تنسيب عمال القطاع الخاص إلى المنظمة النقابية هو أحد أهم المهام التي تواجه النقابات، خاصة بعد أن تأكد للاتحاد العام لنقابات العمال أن عدد المنتسبين للتنظيم النقابي من القطاع الخاص لا يتجاوز مئتي ألف عامل، أي بحدود /٣٪/ من مجموع العاملين في هذا القطاع.

ومع تقديرنا للجهود التي تبذلها مؤسسة التأمينات الاجتماعية في ضم عدد كبير من العمال ووضعهم تحت المظلة التأمينية، فإن هذه الأرقام تعتبر دعوة للمؤسسة بالتحرك الفوري إلى جميع المدن الصناعية التي قد تكون المصيبة فيها أكثر من المتوقع، فالمؤسسة بالنهاية هي بيت الأمان أو الحامي لهؤلاء ولحقوقهم ضد ظلم أرباب العمل ومن يحميهم ويتستر عليهم، فهل ستكون هذه البداية لكشف ما هو أخطر؟

إن حقوق العمال يجب أن تبقى على رأس الأولويات وفي ذلك الضمان لكي تبقى كرامة الوطن والمواطن فوق أي اعتبار. ■■

في الشركة الخماسية لصناعة النسيج:
مزاجية الإدارة تحرم العمال من وجبتهم الغذائية

تعتبر الصناعات النسجية من الصناعات المهمة والتقليدية في سورية التي تجاوزت شهرتها البلاد ووصلت إلى أقاصي الدنيا منذ القديم وحتى الآن، إلا أن هذه الصناعة التي نمت وتطورت خلال السنين الماضية بجهود عمالها، «تكافئ» اليوم هؤلاء العمال عن طريق إهدار حقوقهم ومكتسباتهم المشروعة.

فالوجبة الغذائية التي كان يتم توزيعها في الشركة الخماسية لصناعة النسيج على العمال جميعاً، أصبحت توزع حسب مزاجية الإدارة، وقد صرح عدد من عمال الشركة لـ«قاسيون» أن أحد أهم أسباب إيقاف الوجبة الغذائية هو اختلاف وجهات النظر بين معاون المدير العام ومدير مكتب العمل حول طريقة توزيع الوجبة الغذائية، خاصة بعد أن أصر المعاون في الفترة الأخيرة على حجبها عن العمال الذين يستحقونها، وإعطائها لأشخاص لا يستحقونها، حيث يستلم بعض الأشخاص (المدعومين) من الإدارة قيمة أكثر من وجبة، في حين يستثنى منها أكثر العمال تفانياً.

إن الوجبة التي تأتي أصلاً من منظمة الصحة العالمية هي حق شرعي وضروري للطبقة العاملة، وهي تستحق تلك الوجبة بجدارة ودون أي منة من المسؤولين الذين لم يكتفوا بالتلاعب بقيمتها البالغة دولار ونصف لكل وجبة حسب تصنيف منظمة الصحة العالمية، حيث قدروها بـ/١٦/ ل.س بدلاً من /٧٥/ بحجة أنها ستعطى حسب قيمة التبادل التجاري للدولار.

إن قاسيون إذ تؤكد على إعطاء الوجبة الغذائية لكل العاملين في المهن الخطرة وذات المنشأ الكيميائي، تطالب مع العمال بإعادة الوجبة إلى العاملين في الشركة الخماسية وتوزيعها بشكل عادل ودون أية فروق بين هذا العامل وذاك.

■

مؤسسة التأمينات والنقابات
الشراكة التي طال انتظارها



شهدت الشهور الماضية الكثير من السجالات حول قضية أموال التأمينات المقتطعة من أجور العمال، حيث حصل خلط كبير بين وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والاتحاد الهام لنقابات العمال حول هذه الأموال التي تم تحويلها إلى صندوق الدين العام منذ أكثر من ثلاثين عاماً، ودار جدل كبير بين وزيرة الشؤون الاجتماعية والكوادر القيادية حول القيمة المضافة لهذه الأموال (التي قدرت بنحو /١٢٤/ مليار ليرة) منذ أن تم تحويلها في الثمانينات إلى الصندوق، وحول الطريقة التي استثمرت بها.

بعد كل هذا سُربت معلومات من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية حول اقتراح المؤسسة إقامة شراكة بينها وبين الاتحاد العام لنقابات العمال من خلال تأسيس مصرف خاص بهما، يتخصص بإقامة نشاطات استثمارية من فائض أموال المؤسسة، خاصة وأن قوانين المؤسسة تجيز لها القيام بنشاطات استثمارية كهذه النشاطات.

إن نجاح هذه الفكرة في حال تطبيقها يعتبر نقلة مهمة للاتحاد العام لنقابات العمال، حيث سيمكنه من الإشراف الكامل على أموال العمال الموجودة في مؤسسة التأمينات، خاصة إذا علمنا أن النقابات لديها مجموعة كبيرة من المشروعات الاستثمارية عالية المستوى في معظم المحافظات السورية، منها فنادق ومطاعم ومسابح ومشافٍ، وهذا يعني رجوع الفائدة للمؤسسة والاتحاد معاً.

■

رد... وتعقيب

ورد إلى «قاسيون» الرد التالي من اتحاد عمال دمشق:

«الرفيق رئيس تحرير صحيفة قاسيون المحترم

بتاريخ ٢٩/٨/٢٠٠٩ وبالعدد /٤١٨/ نشرت صحيفتكم الغراء مقالاً في الصفحة النقابية حول موضوع عمالة فندق البلازا، تحت عنوان «قضية عمال فندق البلازا بلا حل»

وبناء على ما جاء في المقال فإننا نبين ما يلي لكم من أجل إظهار الحقيقة:

نتساءل بداية عن مصلحة اتحاد عمال دمشق في هضم حقوق هؤلاء العمال، خصوصاً وأنه هو الجهة المعنية نصاً وواقعاً بالحفاظ على حقوق العمال والدفاع عن مصالحهم في وجه أي ظلم يتعرضون له، وهذا ما دأب عليه الاتحاد فكيف إذا ما كان هؤلاء العمال هم من عماله ويعملون في منشآته.

إلا أنه في واقعة هؤلاء الأشخاص فإننا نبين بأنهم هم مجموعة من العمال الذين تعاقدوا بعقود عمل متتالية مع فندق بلازا دمشق ومستثمره السابق المدعو إبراهيم أسعد، ولم يكن تعاقدهم في يوم من الأيام مع اتحاد عمال دمشق.

مع التنويه بأن للفندق الجاري بملكية الاتحاد مجلس إدارة مختص بإدارة الفندق، ويتخذ القرارات التي يراها مناسبة لإدارة شؤون العمل والعمال والتشغيل اليومي، وهو يخضع للتبديل دورياً، وهذا المجلس هو من يتخذ كافة القرارات المتعلقة بالعمل والعمال، ولا شأن للاتحاد بهذه القرارات التي تبقى من مطلق صلاحياته بموجب التعليمات.

رغم أن من أولى مهام اتحاد العمال هو الدفاع عن قضايا العمال وحقوقهم، إلا أنه من جانب آخر من واجبه أيضاً الدفاع والحفاظ على أموال المنظمة النقابية التي هي أصلاً من أموال واشتراكات العمال المنتسبين إلى صفوفه، وهو في إدارته لهذه الأموال يسعى للحفاظ عليها دون هدر باعتبارها من الأموال العامة، و ليس من الطبيعي والمنطقي أن يسمح الاتحاد لمن زعم حقاً غير ثابت أن يتطاول على أموال الاتحاد بحجة أنه اتحاد عمال.

أما وفي حال ثبوت هذا الحق فإننا نتساءل أين مصلحة الاتحاد في عدم إعطاء كل ذي حق حقه؟

وفيما يتعلق بدعاوى هؤلاء العمال ومع تحفظنا الشديد على الأحكام الصادرة بشأنها، إلا أننا ومع ذلك جميعاً في هذا الوطن تحت سقف القانون، ونلتزم بتنفيذ الأحكام القطعية حين إبرامها بشكل نهائي، بحيث تكون عنوان الحقيقة والصواب، وقد بينا ذلك للعمال حين مراجعتهم الاتحاد بأن الاتحاد ملزم بانتظار صدور القرارات القضائية النهائية المبرمة من محكمة النقض، وذلك بسبب أن المحامي العام الأول قد قام بالطعن بهذه الأحكام نفعاً للقانون، نظراً لمخالفتها لأبسط قواعد الأصول والمنطق، ومع ذلك وحفاظاً من الاتحاد على حقوق هؤلاء العمال وأجورهم فقد قام بتنفيذ صرف أجورهم بواقع /٨٠٪/ من الأجر، ريثما يصدر القرار القضائي المبرم بشأنهم.

أما زعمهم بأنه راجعوا الاتحاد للوصول إلى صيغة بالعودة إلى العمل فإن ذلك غير مستند للأصول والقانون، فالعودة للعمل تحتاج لسند قانوني وحكم قضائي مبرم.

مع التأكيد على أن الأحكام الصادرة لهؤلاء العمال ابتداءً واستئنافاً تضمنت وقائع وتناقضات عديدة، وشابها مخالفات في الاستنتاج والاستدلال، وظهر بها تجاهل واضح لقوانين النافذة، ولاسيما المرسوم /٤٩/ مما دفع بالسيد المحامي العام الأول بالطعن فيها نفعاً للقانون أمام أعلى هيئة قضائية في القطر، والتي لابد لها من أن تعيد الأمور إلى نصابها القانوني السليم، بعد أن قام به العمال الشاكون في المحاكم الأولى من استغلال للقضاء بإدعاءات وحقوق وهمية، بالاستعانة بشهادات بعضهم لبعض، مما حدا بمحاكم الدرجة الأولى إلى إصدار هذه الأحكام.

ومع ذلك فإننا نبين مرة أخرى بأن الاتحاد قام بتسديد وتنفيذ هذه الأحكام لجهة دفع التعويضات والأجور والحقوق، ذلك لأنه الأكثر حرصاً على حقوق هؤلاء العمال، والأكثر حرصاً على توفير أبسط مقومات الحياة لهم.

أما لجهة إعادتهم للعمل فإنه ليس من باب المستحيل، بل أن هذه العودة للعمل مرهونة بأمرين:

البت بالطعون المقدمة من قبل المحامي العام الأول على الأحكام الصادرة إلى محكمة النقض والمخالفة للأصول والقانون.

إن مقر عمل العمال فندق بلازا دمشق غير موضوع حالياً قيد العمل والتشغيل الفعلي منذ أكثر من عام، وذلك بسبب أعمال التجديد والتأهيل من قبل المستثمر الجديد للفندق، وهو خال من أي شاغل وشاغر، وخال من أية تجهيزات، ولا يعقل في حال وجود أحقية لهؤلاء العمال بالعمل أن يتواجدوا في العراء دون أي عمل.

وعليه فإننا نأمل من رئاسة التحرير، وعملاً بحرية مبدأ الرد، وعملاً بأحكام قانون الصحافة أن يتم نشر هذا الرد في المكان والمساحة نفسها التي نشر فيها المقال المذكور.

شاكرين تعاونكم واهتمامكم.

■ اتحاد عمال دمشق - المكتب الصحفي»

تعقيب

«قاسيون» تشكر اتحاد دمشق على رده واهتمامه، وتؤكد أن ما ورد في المقالة لم يكن بهدف التشكيك بالدور المهم الذي يلعبه التنظيم النقابي في الدفاع عن حقوق العمال، وإنما كان القصد منه استعراض إحدى المشاكل العمالية التي تُعنى الجريدة بإبرازها دفاعاً عن كرامة الوطن والمواطن.

ونتمنى أن يصدر القضاء قريباً حكمه المبرم لإيجاد حل عادل لهذه القضية.

تحت يافطة التحديث.. أموال تهدر على الدراسات واللجان على حساب القطاع العام!!

◄ نزار عادلة

أكد د. يعرب بدر وزير النقل في اجتماع عقد قبل ثلاثة أعوام للجنة العليا للنقل، أن رئيس الوزراء أصدر قراراً بتشكيل لجنة النقل من أجل إيجاد حلول منطقية سريعة للنقل العام في المدن الكبرى، وقدمت اقتراحات في الاجتماع حول مترو دمشق ومشاريع أخرى عديدة. ويذكرنا هذا الاجتماع وعشرات الاجتماعات بعده بالعقد الذي وقع بين وزارة النقل والاتحاد السوفييتي لتنفيذ المترو على أن ينفذ العقد أول عام ١٩٨٤ ويتضمن العقد إعداد محطة لشبكة خطوط مترو دمشق، بكلفة ٦١٥ مليون جنيه آنذاك، تدفع وفق اتفاقية التجارة والمدفوعات طويلة الأجل. ولم ينفذ!!

وقبل سنوات جرت مباحثات مع الإيرانيين، وجرى التوقيع على إقامة المترو بعد دراسات عديدة. ولم تتم المباشرة لعدم وجود تمويل. وجرت مباحثات وعقدت اتفاقيات مع ماليزيا للهدف نفسه ولم ينفذ شيء.

الدراسات التي قدمت لمخطط شبكة خطوط المترو قدمها خبراء من منظمات دولية وشركات عالمية، وكلفتها مئات الملايين من الليرات السورية.

ودراسة «اكتوارية»

دراسة اكتوارية قدمتها خبيرة بولونية بتمويل من البنك الدولي. وتخلص هذه الدراسة بعد أكثر من عامين من عمل الخبيرة بأن مؤسسة التأمينات الاجتماعية أمام مخاطر كبيرة، وأهمها الإفلاس، لعدم التوازن بين الإيرادات والنفقات. وهذا يؤثر سلباً على الاستدامة المالية لصناديق المؤسسة عام ٢٠١٧، سوف تكون احتياجات المؤسسة ٧٨٠ مليار ل.س والنقص ٤٠٠ مليار. والملخص: تقليص خدمات المؤسسة بتخفيض الرواتب التقاعدية من ٧٥٪ إلى ٦٢٪ وعند ذلك يتحقق التوازن!!

شركة حمص للغزل والنسيج

شركة حمص للغزل والنسيج ومصابغها تخسر سنوياً مئات الملايين، خطوطها الإنتاجية مقامة منذ عام ١٩٤٦، وُضعت عشرات الدراسات لتطوير خطوطها وإقامَة مشاريع جديدة، لتنتقل من الخسارة إلى الربح، أو إلى التوازن على الأقل، ومن هذه المشاريع مشروع للعوادم ومشروع لإنتاج الجينز. وتم تمويل هذه الدراسات من وزارة الصناعة والمؤسسة النسيجية ومنظمات دولية عديدة وكلفت ملايين عديدة. لم ينفذ شيء في الشركة، تم تطفيش عمالها وأغلقت أبوابها، وأرضها الآن معروضة لإقامة مشاريع سياحية، والدراسات التي جرت قدمت هدية لرجال أعمال.



معمل البورسلان

توقف معمل البورسلان في حماة عن الإنتاج عام ٢٠٠٦، لعدم إمكانية تسويق منتجاته، والخسائر التي تعرض لها بعد دخول شركات القطاع الخاص بغزارة، وبعد انفتاح الأسواق ودخول البورسلان إلى الأسواق السورية من دول العالم كافة، ومعمل حماة لا ينتج سوى قياس ١٥×١٥ فقط، وبقي دون تطوير أو تحديث أو مواكبة لما هو مستورد، ولما ينتج في القطاع الخاص. أحد المدراء الذين تواكبوا على المعمل قدم دراسة جدوى لإنتاج مادة أساسية لطلاء البورسلان تستوردها سورية والدول المجاورة، رُفضت الدراسة من الجهات الوصائية وقُدمت الدراسة إلى مستثمر!!

معمل الإطارات

كانت شركة الإطارات رابحة بامتياز، ولكن منذ أكثر من عامين بدأت الخسارات بعد دخول جميع أنواع الإطارات إلى الأسواق السورية، وتركت الشركة للأقدار، دون تطوير أو تحديث. قدمت الصين قرضاً بمبلغ ٦٠ مليون دولار، وقُدمت دراسات عديدة للتطوير والمشاركة مع الصين أو شركة عالمية، وسافر وفد من الشركة إلى الصين ووقع عقداً لتطوير خطوط الشركة، ولم يُنفذ ورُفض القرض.

رئيس النقابة يقول إن كلفة إعادة تأهيل الخطوط الإنتاجية في الشركة ٥ ـ ٧ مليون يورو، ولابد من التطوير لأهمية هذه الصناعة في خلق التوازن اللازم في سوق الإطارات، والحد من جشع المستوردين.

بوادر خير

أمام واقع شركات القطاع العام جاء أكثر من تصريح لرئيس الوزراء ووزير الصناعة، يقتضي أن تبدأ كل شركة بتحديد مستلزماتها، ووضع دراسات جدوى اقتصادية لإصلاحها، مع تحميل الإدارات المسؤولية الكاملة عن تنفيذ إنجاز المقترحات التي تتقدم بها، وإعطائها الصلاحيات اللازمة، وإذا كانت هناك شركات لم يعد من مبرر لوجودها، فإن هناك شركات أخرى مازالت أكثر من ضرورية.

وبعد هذه التصريحات تمت المباشرة في دراسات للجدوى الاقتصادية، بتمويل خارجي أو داخلي من مخصصات الشركات، أي أن الأموال تهدر على مجرد دراسات، وليس على إصلاح أو تطوير أو تحديث.

ولا نبالغ إذا قلنا إن آلاف ورش العمل عقدت في دمشق في السنوات القليلة الماضية، أقيمت بتمويل من عشرات المنظمات الدولية، ومنها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمات دولية عديدة أخرى.

ما الجدوى؟!

هروب إلى الأمام من الانهيار لجميع شركات ومؤسسات القطاع العام وهدر الأموال وفساد دون التفكير بالبحث العلمي، أو إنشاء مكاتب استشارة ضمن مراحل التطور الصناعي، ضرورية للدول التي تحتاج للتقنية، وتعمل على استثمار خبرة البحث والتحليل لتقديم الاستشارة في مجالات نقل التقنية، ويمكن أن تساعد في تصدير التقنية أكثر من توطينها.

لا بحث علمي في سورية. ولم يجر التفكير في تطوير تكنولوجيا وطنية قادرة على تطويع التكنولوجيا المستوردة وإخضاعها لظروف المجتمع الطبيعية والاقتصادية. رغم أن الثورة العلمية التقنية في عصرنا هي التي تنظم المجتمع، وأصبح البحث العلمي المتطور والمنظَّم إحدى الركائز الأساسية لتطور القوى المنتجة الفاعلة.

ولكن ضعف الإمكانات المادية اللازمة للحصول على المعدات الأساسية اللازمة للبحث العلمي، انفصال البحث العملي عن العمل التطبيقي، عدم وجود آلية تنفيذية تستطيع استيعاب نتائج البحث العلمي، ضعف المناخ العملي، عدم وجود سياسة عملية رشيدة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع، وارتباط السياسة العلمية باجتهادات الأشخاص أكثر من ارتباطها بمؤسسات لها أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، كل ذلك جعل البحث العملي يستهدف في المقام الأول وضع رؤية أكثر عمقاً لحقيقة أدوات التحديث، ولكن هذا لن يحدث في ظل علاقات عمل غير سوية، وفي ظل شروط وظروف غير ملائمة للبحث العلمي.

شُكلت في مؤسساتنا مجالس إدارات، وكأن لا علاقة لأعضائها بالمؤسسة التي هم فيها، يحضرون الاجتماعات ويصادقون ويوقعون ويقبضون المكافآت، ويسافرون لتوقيع العقود واستيراد المعدات، في حين نستبعد الكفاءات والكوادر الهامة لسبب أو لآخر. فالقضية الأساسية هنا خراب الإنسان، وخراب الإنسان يعني خراب التنمية بشكل عام، وخللاً عضوياً في اتخاذ القرار في سورية.

■■

عقاري صافيتا يرد: فعلنا ما بوسعنا.. ولكن؟!

وصل إلى قاسيون الرد التالي من المصرف العقاري - فرع صافيتا، على المقال المنشور في صحيفتنا بالعدد رقم /٤١٨/ تاريخ ٢٠٠٩/٨/١٩ تحت عنوان «المصرف العقاري بصافيتا بلا حرمات».. نورده كاملاً..

«السيد رئيس تحرير جريدة قاسيون المحترم

تحية وبعد: نود أن نبين لكم ما يلي:

١) بالنسبة لوجود كافتيريا أمام المصرف، فإننا نؤكد أنه منذ اللحظة الأولى قام المصرف سواء الإدارة العامة بدمشق أو إدارة الفرع، برفض وجودها بهذا الشكل، وقد تمت مخاطبة البلدية بكتاب رقم ٤٢٤٩/ص تاريخ ٢٠٠٩/٨/١٠، وقد وجه للمخالف إنذار بإيقاف العمل، إلا أنه اعترض. وقد وجهنا كتاب آخر للبلدية بتاريخ ٢٠٠٩/٩/١ تحت رقم ٤٦٩٨/ص، ومازلنا نتابع ذلك مع الأجهزة المختصة.

٢) أما بالنسبة لفتح باب المصرف الخارجي خارج أوقات الدوام الرسمي، فإننا نؤكد عدم صحة ذلك، وإدارة المصرف تقوم بجولات دورية على المصرف، وقد أكد الحارس أيضاً أنه لم يفتح أي باب، وإن حراسنا ملتزمون بالبقاء داخل المصرف بعين ساهرة لحمايته.

وهنا نود التنويه إلى إن المصرف يعمل بأيام السبت بواقع /٢٥٪/ من الموظفين وذلك لأخذ الدفعات النقدية والأقساط، والفتاة التي ورد ذكرها قد دخلت المصرف في التاسعة والنصف نهاراً، وكان برفقتها أولادها، وكان المصرف حينها مفتوحاً بأبوابه للزبائن حيث أن الدوام من الساعة التاسعة صباحاً حتى الساعة الواحدة ظهراً، ويحق لأي مواطن الدخول إليه.

ولذلك نرجو من الناشر الكريم توخي الدقة في نقل المعلومة كما عودنا دائماً».

تعقيب صغير

تطالب صحيفة قاسيون الجهات ذات الصلة في محافظة طرطوس بإحاطة المصرف العقاري - فرع صافيتا بكل ما يلزم من عناية وتدابير أمنية ووقائية مناسبة لحمايته من الطامعين، فلسنا بحاجة للوقوف عاجزين مرة أخرى نادبين سرقة مصرف جديد!!

هل ستبدأ البلديات بفرض الضرائب على الناس؟

بدأت بلدية قطنا تستوفي ١٠٠ ليرة ضريبة نظافة من المواطنين، متجاهلة أن في ذلك مخالفة واضحة للقانون رقم ١٨ ..

يبدو أن المواطن السوري بات في آخر اهتمامات كل مراكز القرار الحكومي الدنيا، وتتعامل معه جميع الجهات الوصائية على أنه مواطن سويسري، فمن غير المعقول بعد هذا الكم الهائل من منغصات الحياة الاقتصادية من غلاء، وضرائب، ورفع دعم، وفتح السوق على مصراعيه، أن تضاف على فاتورة الكهرباء التي تجري مبالغة في فرض قيمتها، ضريبة نظافة مع مجموعة من الضرائب أخرى ربما تفوق في مجموعها قيمة استهلاك المواطن من الكهرباء.

بلدية قطنا تجاوزت هذا الحد بتجاوزها للقانون رقم ١٨ فيما تورده المادة العاشرة المتعلقة برسم النظافة، حيث تنص المادة ١٠ من القانون:

١- يستوفى لمصلحة الوحدات الإدارية رسم نظافة شهرياً من شاغلي دور السكن وفقاً لما يلي:

- مدن مركز المحافظات والمدن التي يزيد عدد سكانها على خمسين ألف نسمة من ٢٥-٥٠ ليرة.
- المدن الأخرى والبلدات ١٥-٢٥ ليرة.
- القرى والوحدات الريفية والبلديات ١٠-١٥ ليرة.

فأي من هذه الرسوم ينطبق على سكان مدينة قطنا البؤساء، إذا كان رسم النظافة الذي يقتطع على فاتورة الكهرباء هو ١٠٠ ليرة سورية، مع العلم أن بعض مناطق مدينة دمشق يصل فيها إلى ٥٠ ليرة فقط.

أليس في هذا مخالفة للقانون؟ ألا يجب على مقترحي هذا الرقم أن يتحملوا مسؤولية ذلك، ويقترح بعض الأهالي أن يتم إعفاؤهم من دفع الرسم بما يوازي ما دفعوه، ومعاقبة المسؤولين عن هذا الغبن.

■ ع. دياب

فساد مياه دير الزور.. سري للغاية!؟

مع اتساع وزيادة الخطوات العملية نحو اقتصاد السوق الليبرالي وعلاقاته، وضعف المحاسبة المتزايد، ازداد الفساد واتسع حجمه وتعددت أشكاله وأصبح يشكل خطراً كبيراً على المجتمع والدولة، وبخاصة الكبير منه، وإذا قيض لبعض الشرفاء كشف بعض حالات الفساد، فإن قسماً مهماً منها يجري التستر عليه ويبقى حبيس الأدراج، أو يذهب بعض الصغار المتورطين أو غير المتورطين قرابين للكبار، والأسوأ أن بعض الفاسدين الكبار يعاد تكليفهم بمهام وأعمال أخرى مفصلية، رغم توصيات وقرارات الجهات التفتيشية والرقابية بمعاقبتهم ومنعهم من ممارسة مهام عملية أو إدارية أخرى.. وهناك عشرات الملفات، إذا لم نقل المئات طويت، أو جرى التكتم عليها ، أو أُهملت، عدا الفساد الذي أصبح يمارس جهاراً نهاراً !؟

وسبق أن أشرنا في قاسيون إلى بعض الحالات الناشزة، كقسائم المازوت في (عقر مبنى محافظة دير الزور) أيام المحافظ السابق والتي وصلت المبالغ المنهوبة التي كشفت فقط إلى أكثر من ٣٥٠ مليون ليرة، وكذلك ما جرى في مؤسسة مياه دير الزور حيث وصل النهب إلى ضعف المبلغ المنهوب في المحافظة، وهذا كله دفع ثمنه الناس، إذ انعكست عمليات النهب سلباً على المواطنين بشكل مباشر من خلال سوء التنفيذ للمشاريع المائية الذي أدى إلى حرمانهم من المياه أو قلتها، والأخطر تلوثها، ما سبب انتشار أمراض خطيرة كالتهاب الكبد الوبائي والكوليرا والفشل الكلوي واللاشمانيا أو (حبة حلب)، وغيرها ... وحال مؤسسة المياه هي حال أغلب دوائر ومؤسسات الدولة في مختلف المحافظات!

مياه دير الزور.. الفساد مستمر

وتحت عنوان (سري)، وصل إلينا مؤخراً كتاب موجّه من محافظ دير الزور إلى مدير عام مياه الشرب والصرف الصحي بدير الزور، يحمل الرقم ٢٢٧٤/ س ف وتاريخ ٢٠٠٩/٨/٢٥، يتضمن إشارة إلى أربعة كتب سابقة من رئاسة مجلس الوزراء أولها بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/١٩، وآخرها في ٢٠٠٧/٧/٢١، ويتركز حول استئصال الفساد وكشفه واتخاذ الإجراءات القانونية الرادعة، وإشارة إلى ثلاثة كتب من قيادة فرع البعث بدير الزور، بتاريخ ٧/١٣ و٧/٣٠/ ٢٠٠٩ والأخير بتاريخ ٢٠٠٩/٨/٦ وكلها حول الإساءات والمخالفات المنسوبة إلى العاملين في مؤسسة المياه، وهم:

- دحام الخليفة: رئيس اللجنة النقابية .
- أحمد الصالح: رئيس المرآب .
- حسام البردي: رئيس الدائرة القانونية والإدارية .
- راغب الملحم: رئيس الرقابة الداخلية.

وقد ختم الكتاب بعبارة: «للاطلاع واتخاذ الإجراءات اللازمة بالنقل أو الصرف من الخدمة، وذلك بالتنسيق مع وزير الإسكان والتعمير، وإعلامنا وقيادة فرع البعث أصولاً وبالسرعة الكلية».

ورغم أنّ الكتاب لم يبين ماهية الإساءات وحجمها، وكذلك لم يظهر المواقع التي يشغلها هؤلاء، إلا أنه يشير صراحة إلى تفاقم الفساد وتغلغله الكبير، وهذا كله على مستوى مؤسسة واحدة. وهذا يدل على أن للفساد حُماته، ومن المؤكد أيضاً أنه لم يجر اختيار هؤلاء والذين في عقر المحافظة لهذه المناصب على أساس الكفاءة!؟

إننا نتوجه إلى المسؤولين الشرفاء الكبار في المحافظة وعلى مستوى الوطن لمتابعة ملفات الفساد والفاسدين مباشرةً، ومحاسبة كلّ متهاون أو متستر، وعدم الاقتصار على توجيه الكتب. ونود أن نذكّر محافظ دير الزور وغيره من المسؤولين في المحافظة أن هناك قرارات بحقّ آخرين لم تنفذ، كمدير دائرة أملاك الدولة في مديرية الزراعة وسواه كثر، فكم من قرار وكم من لجنة شُكلت لبحث وضع الفلاحين المنتفعين في قرية المريعية التابعة لناحية موحسن وتجاوز شركة نماء للهندسة الزراعية المدعومة على أراضيهم، وكم من قرار ولجنة شُكلت أيضاً لإعادة أراضي المنتفعين في قرية سعلو ممن استولوا عليها عنوةً، مع التنويه إلى التغاضي على التعدي على مضمار الخيول وتوابعه المخصص بقرار من وزير الزراعة، وكيف قام مجلس مدينة ببيع ١٢٠ دونماً منها بسعر زهيد لأحمد الدهموش بحجة إقامة مشروع خيري، على هذه المساحة الكبيرة... وما من إجراء تنفيذي رادع ولا من يحزنون!؟ بل إن بعض هذه اللجان حدد لها ثلاثة أيام للقيام بعملها ولم ينجز منها شيء رغم مرور شهور عليها، بينما يجري هدم مساكن الفلاحين الذين هجروا أرضهم نتيجة الجفاف بالسرعة القصوى، فلماذا لا تجري محاسبة الفاسدين وتعريتهم مباشرة وعلناً حتى يكونوا عبرة لغيرهم، والكبار منهم قبل الصغار؟ أليس من المفترض والواجب أن تكون كرامة الوطن والمواطن فوق كلّ اعتبار؟.

■ زهير مشعان

الحكومة تلتف على الفلاحين وتسترد زيادات أسعار المحاصيل الإستراتيجية

بعد رفع الدعم عن المازوت ومستلزمات الإنتاج الزراعي، وبعد تصفية القطاع العام الصناعي وفتح الأبواب على مصراعيها لدخول البضائع وخروج الأموال.. بعد هذا التراجع و التقهقر الذي قضى على الاقتصاد الوطني المنتج وبعد كل الصفعات التي تلقاها الفلاحون، أبى الليبراليون الجدد في وزارة الزراعة إخفاء مواهبهم، فراحوا يقلبون أوراق المرسوم التشريعي رقم /٥٩/ لعام ٢٠٠٥ المتعلق بمخالفات الخطط الإنتاجية، والذي مازال ساري المفعول رغم الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلد من جفاف متواصل انعكس فقراً على العاملين في القطاع الزراعي، مستعينين بأقسى مواده وبنوده لسحق الفلاحين ودفعهم إلى مزيد من الفقر.



فوزارة الزراعة ما زالت تصدر خططها الزراعية على أساس الظروف المناخية التي سادت قبل عام ٢٠٠٥ عندما كانت المياه متوفرة والسدود بكامل طاقتها التخزينية، متعامية عن حقيقة أن هذه الخطط أصبحت تفتقد كل مقومات إنتاجها في ظل شح مياه الري التي عجزت الوزارة عن توفيرها بعد أن طالتها يد التخريب التي ما فتئت تعيث فساداً في السدود ما أدى لعدم إنجاز بعضها وانهيار بعضها الآخر.

ومما يدعو للدهشة و الذهول رد وزير الزراعة في كتابه رقم ٦٢٣/ص ت ٣ تاريخ ٢٠٠٩/٧/٦ الموجه إلى الاتحاد العام للفلاحين الذي ورد فيه: «إشارة لكتابكم رقم ١٠٥٦/ص د تاريخ ٢٠٠٩/٥/٢٦ والمعطوف على كتاب اتحاد فلاحي الحسكة رقم ٧٤٠/ص ت تاريخ ٢٠٠٩/٤/٣٠، وعلى كتاب اتحاد فلاحي حماة رقم ٤٣٤/ص تاريخ ٢٠٠٩/٤/٢٦ والمتضمن إعفاء الأخوة الفلاحين من المخالفات بسبب ارتفاع أسعار المحروقات ونقص المستلزمات، نبين لكم بأنه استناداً للمرسوم التشريعي رقم /٥٩/ لعام ٢٠٠٥ فإن أي تعديل في أرقام الخطة الإنتاجية الزراعية هو من مهام لجنة الخطة المشكلة برئاستنا، وأنه من المتعذر إعفاء الفلاحين المخالفين للخطة الإنتاجية من العقوبات المحددة بالمرسوم مما يقتضي تنظيم الضبوط اللازمة بحقهم أصولاً».

فلماذا يتعذر إعفاء الفلاحين من العقوبات إن كان وزير الزراعة هو رئيس اللجنة وأعضاؤها ليسوا من المريخ، وجميعهم على علم بمدى الظلم الذي لحق بالزراعة والمزارعين نتيجة غلاء مستلزمات الإنتاج وعدم توفير مياه الري؟ فهل وفرت وزارة الزراعة المياه لإرواء ما خططت لزراعته حتى تنزل العقوبات على الفلاحين المخالفين لاستثمار هذه المياه.

بدوره المدير العام للهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب، وجه كتاباً إلى رؤساء الأقسام الحقلية يحمل الرقم /٤١٤٧/ و غ ٧/ تاريخ ٢٠٠٩/٧/١٢، يؤكد فيه على تنظيم ضبوط مخالفة بحق الفلاحين المخالفين للخطة الزراعية.

مدير تطوير الغاب هو الآخر بصورة أحوال الفلاحين، ويعلم أن المساحات المروية في الغاب لم تتجاوز ٥٪ من المساحة الإجمالية، فهل هذا الإجراء التي تقوم به وزارة الزراعة هو اعتذار من جهة ما على زيادة أسعار المحاصيل الإستراتيجية، أم أنه إعادة لتحصيل فرق أسعار هذه المحاصيل وسلبها من جيوب الفلاحين لتفقد الزيادة على الأسعار قيمتها ومضمونها؟ فما أعطته الحكومة بيمينها تأخذه بشمالها، وان كانت خطة زراعة القمح في الموسم المنصرم قد أضرت بالفلاحين وأجبرتهم على شراء البذار من السوق السوداء و بأسعار مضاعفة، فإن الخطة الزراعية للموسم الصيفي ٢٠٠٩ جاءت لتعاقب الفلاحين على ما ارتكبته الوزارة من أخطاء، فالوزارة تأكل الحصرم والفلاح يضرس، فقد تضمنت الخطة الصيفية لإحدى إرشاديات الهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب زراعة ٢٣٦٥ دونماً من محصول القطن، في حين أن المساحة التي استطاع الفلاحون زراعتها هي ٢٠٠ دونم فقط، وذلك لعجز الوزارة عن توفير مياه الري، فما توفّر من مياه لزراعة تلك المساحة بالقطن جرى تأمينه من فوائض مياه المسامك الخاصة وبجهود فردية للفلاحين، وإن كانت الوزارة قد خصصت مساحة قدرها ١٥ دونماً لزراعة القمح لكل حيازة زراعية مساحتها ٢٥ دونماً، فإن المساحة المتبقية هي ١٠دونمات، تصبح بحكم المخالفة للخطة الزراعية، وعندما تكون قيمة الغرامة المالية لكل دونم مخالف للخطة الزراعية يتراوح بين ٢٠٠٠ و٥٠٠٠ ل.س، وفي حال أصرت الوزارة على ضبوطها بحق الفلاحين، فإننا نعلم أن الكارثة لابد متحققة متسببة باضطرابات اجتماعية لا قدرة لأحد على تحمل عواقبها!.

ومن خلال الاطلاع على جداول المخالفات المنظمة في إحدى إرشاديات هيئة تطوير الغاب البالغ عددها /٥٨/ إرشادية، تبين أن عدد الدونمات المخالفة للخطة الزراعية من محصول القطن فيها هو ٢١٦٥ دونماً، يضاف ١٠٠٠ دونم قمحاً، ليكون مجموع الدونمات هو:

٣١٦٥ دونم مضروبة بـ٣٠٠٠ل.س غرامة = ٩,٤٩٥٠٠٠ مليون × ٥٨ ارشادية ليساوي ٥٥٠,٧١٠٠٠٠، وهو المبلغ التي تنوي الوزارة تحصيله من فلاحي منطقة الغاب!! وقس على ذلك باقي المناطق والمحافظات، وإذا ما علمنا أن إنتاج منطقة الغاب وجوارها هو أقل من مائتي ألف طن من القمح، نتأكد أن الحكومة لم تقم بزيادة أسعار المحاصيل الزراعية الإستراتيجية قرشاً واحداً، بل أرادت تطبيق المقولة الشعبية «من دهنه إقله».. هذه آخر إنجازات حكومة: «حسبنا الله ونعم الوكيل».

■ **يامن طوبر**

قانون رفع سقف الملكية الزراعية.. أين المصلحة العامة؟



يفترض في نصوص القانون من الناحية النظرية أن تكون ترجمة للأماني الاجتماعية، وتعبيراً عن رؤية المجتمع لكيفية تنظيم حياته وضبط نموه وتقدمه في مرحلة من المراحل. والحقيقة أن أية سلطة تعمل على تطوير القوانين في بلادها، يجب أن تلحظ هذه الغاية الجوهرية للقانون، وإلا فإن أي تشريع -أو تعديل لتشريع- تصدره، سيكون قاصراً، وستكون نتيجته قمعاً للأماني الاجتماعية وتشويهاً لمفهوم القانون في الوعي الاجتماعي.

في إطار عمل الحكومة السورية على «تطوير» القوانين، أقر مجلس الوزراء مؤخراً مشروع القانون المتضمن رفع سقف ملكية الأراضي الزراعية، الذي من أهم أهدافه بحسب واضعيه، معالجة مشكلة تفتيت الحيازات الزراعية. وهذا من أغرب التبريرات على الإطلاق، لأن المعروف أن توزيع الأراضي بالإرث هو السبب في تفتيت الملكيات الزراعية، وهو نتيجة منطقية للانفجار السكاني الحاد الذي يعني بجدلية بسيطة، إنه كلما ازداد عدد المواطنين، قل نصيب كل منهم من الأرض، وإن هذا التفتيت سيستمر بصرف النظر عن السقف المحدد للملكية الزراعية.

وبعيداً عن المبررات التي ساقتها الحكومة لهذا القانون، فإننا نتساءل: ترى هل يعتبر هذا القانون استجابة لحاجات المجتمع السوري الراهنة، وترجمة لأمانيه؟

يمكن القول إنه في ظل الهجمة الامبريالية الشرسة التي تستهدف المنطقة كلها، وفي ظل الظروف المتردية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فإن أولوية المجتمع السوري تتمثل في هدفين متراكبين ومتوازيين، الأول يتعلق بتدعيم الصمود بكل معانيه في مواجهة الخطر الخارجي الداهم، والثاني يتمثل في العمل على رفع مستوى معيشة المواطن وحماية حقوقه.

ولكن تحليلاً بسيطاً لهذا المشروع، يفضي إلى القول بأنه يصب في مصلحة رؤوس الأموال الكبيرة في البلاد، ويفضي إلى إعادة تجميع الملكيات الزراعية في أيدي الفئة الفاحشة الثراء، لأنه من البديهي أن هذا الفلاح البسيط الذي يعمل في قطعة أرض صغيرة لن يتمكن من توسيع ملكيته الزراعية، وخاصة في ظل قلة مردود العمل الزراعي كنتيجة لسياسات الحكومات المتعاقبة، وعلى رأسها الحكومة الحالية التي تجاهلت ضرورة رعاية العمل الزراعي، ورفع سويته الإنتاجية، وبالتالي مردوده الاقتصادي. إذاً فإن قانوناً كهذا يمهد لإعادة إنتاج الإقطاع في البلاد، بصورته الليبرالية المعاصرة، وبالتالي فإنه يصب في خانة مركزة الثروة، وفتح البلاد على اقتصاد السوق بوصفته الاجتماعية التي طرحتها الحكومة الحالية، وهو غيض من فيض مشاريع الخصخصة، وإطلاق يد المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال، للتحكم بالاقتصاد السوري ومقدرات البلاد.

إن تهيئة البنية التشريعية لعملية مركزة الثروة هذه، ومنح امتيازات لأصحاب رؤوس الأموال، على حساب جموع العمال والفلاحين الفقراء، سيفضي إلى آثار كارثية بتنا نشاهد أول نذرها من خلال ارتفاع مؤشرات الفقر، وتزايد أعداد العاطلين عن العمل. وفضلاً عن ذلك فإن مشاريع كهذه، إذا كتب لها النجاح، فإنها ستجعل البلاد خاضعةً للابتزاز الاقتصادي من الدول الكبرى التي تسيطر على الاقتصاد العالمي، وتحاول فرض إرادتها السياسية علينا. وهذا يعني أن هذه التشريعات تسير عكس ما تتطلبه الحاجة التاريخية الملحة للمجتمع السوري، في رفع مستوى معيشة المواطن، وتحصين الجبهة الداخلية، وتعزيز القدرة على الصمود.

نخلص إلى القول، إنه عندما يتم توظيف القوانين في عكس الحاجات التاريخية لشعب من الشعوب، وعندما يتجاهل واضعوها مصالح شعبهم الحيوية، فإن هذا مؤشر على عدم إدراكهم لمفهوم القانون وغاياته، أو على تبني هؤلاء لأجندات لا تتوافق مع ما يفترض فيهم من حرص على المصلحة الوطنية العليا لشعوبهم، التي تتمثل في المزيد من الحرية والرخاء والتقدم.

■ **نجوان عيسى**

الفلاحون المهجّرون من حقولهم.. العيد في الخيام؟!



ما يزال فلاحو الجزيرة والمناطق الشرقية المهجرون من حقولهم وأراضيهم الزراعية بسبب السياسات الزراعية الحكومية النيوليبرالية..والجفاف، يعيشون في الخيام الممزقة على أطراف محافظات دمشق ودرعا وحلب... يعملون هم وأطفالهم ونساؤهم لدى أشقائهم وزملائهم في المهنة في الحقول التي ما زالت قادرة على العطاء، وينتظرون أن تحمل لهم الأيام القادمة ما يمكن أن يرفع عنهم الفاقة الشديدة التي أصيبوا بها.. ولكن ما يكاد يصيبهم باليأس أن أحداً من المسؤولين الحكوميين لا يأتي على ذكر مشكلتهم، ولم يبادر مجلس الوزراء مثلاً لطرح القضية على جدول أعمال جلساته الدورية (ولن نقول الطارئة رغم أهمية الموضوع) والعمل على وضع اقتراحات الحلول.. وحتى الإعلام الذي تسابق بعض العاملين فيه، عند تفاقم المشكلة لأخذ السبق في عرضها، أصبح اليوم محايداً، وراح الذين تسابقوا على إيراد أخبار مخيمات الفلاحين في وقت سابق، يتسابقون على تصيد أخبار جديدة على سبيل المنافسة متناسين أن المشكلة التي تناولوها لا تزال بلا حل.. بينما واقع هؤلاء المبعدين قسرياً عن قراهم وأراضيهم الزراعية الموشكة على البوار ما فتئ يزداد سوءاً.. والبرد قادم، والمدارس فتحت أبوابها، والعيد سيهل هلاله قريباً... فماذا يفعل هؤلاء المواطنون السوريون.. هؤلاء البشر؟ ماذا سيقولون لأولادهم الذين لم يلتحقوا بمدارسهم بعد؟ كيف سيبررون لهم أن العيد سيزورهم وهم في الخيام؟ وهؤلاء الأطفال هل سينسون يوماً أنهم ناموا في وطنهم... في الخيام؟

■ **ج.أ.م**

رفع سقف الملكية الزراعية.. آثار خطيرة

بات معروفاً أن الحكومة أقرت مؤخراً مشروع القانون المتضمن رفع سقف ملكية الأراضي الزراعية، وهو ما كان وما يزالِ يعارضه الاتحاد العام للفلاحين والكادحون كافة والقوى الوطنية على امتداد البلاد.

وكانت جريدة «نضال الفلاحين» قد أكدت في أحد أعدادها السابقة وعبر عنوان عريض: «مشروع وزارة الزراعة برفع سقف الملكية الزراعية إحلال للرأسمالية محل الإقطاعية». والحقيقة أن مشروع القانون كان قد ووجه بالاستهجان والرفض من كل الأوساط الشعبية وخاصة الفلاحين، وقد ربط الكثير من المهتمين والمتابعين هذا المشروع بالكثير من القرارات والقوانين السابقة، وخاصة تعديل قانون العلاقات الزراعية /٥٦/ وبالتحديد المادتين /١٠٦-١١٠/ ورفع أسعار المازوت والسماد، بالإضافة إلى خصخصة الكثير من شركات القطاع العام والتفكير بتخصيص البعض الآخر كالكهرباء وغيرها ..بحجة أن هذه الشركات خاسرة، وهي في الحقيقة ليست خاسرة بقدر ما هي مخسرة.

إن الكثير من الفلاحين فسر هذه القوانين بكونها إعادة نظر بقانون الإصلاح الزراعي، وكما هو معروف فإن قانون الإصلاح الزراعي الذي حدد سقف الملكية عام /١٩٥٨/ شكّل خطوة هامة من أجل تحرير الفلاحين من الإقطاع وكبار ملاكي الأراضي، ومحاولات تجاوزه أو تغييره ليست وليدة هذه الفترة، فأيام حكم الانفصال حاول الإقطاعيون رفع سقف الملكية الزراعية، ولكن المعارضة حينها كانت قوية وجماهيرية، فتحالفت القوى الوطنية والتقدمية في مواجهة هذه المحاولات وأفشلتها وخاصة الحزب الشيوعي السوري وحزب البعث العربي الاشتراكي.

إذاً بفضل هذا التلاحم الوطني والمعارضة الجماهيرية تمكنت القوى الشريفة من إلغاء هذا التعديل الرجعي، وكل التعديلات التي أدخلت على قانون الإصلاح الزراعي، وآخرها القانون رقم /٣١/لعام /١٩٨٠/، عملت بالاتجاه الذي يخدم الفلاحين، حيث خفضت من سقف الملكية الزراعية للحصول على أراض جديدة وتوزيعها على للفلاحين المحرومين، ولكن ما الذي جرىً لتحدث انعطافة معاكسة، رجعية ولا تخدم سوى الإقطاعيين الجدد؟؟

التعديل الرجعي الجديد جاء على الشكل التالي:

الأراضي المروية وخاصة منطقة الغوطة،٢٠هكتاراً بدلاً من ١٥ هكتاراً.

وفي المنطقة الساحلية، ٢٥ هكتاراً بدلاً من ٢٠ هكتاراً.

وفي منطقة البطيحة، ٣٥ هكتاراً بدلا من ٣٠ هكتاراً.

الأراضي التي تروى بالآبار في محافظة الحسكة والرقة ودير الزور، ٥٥ هكتاراً بدلا من ٤٥ هكتاراً.

وبقية الأراضي التي تروى بالرفع، ٤٥ هكتاراً بدلا من ٣٥ هكتاراً.

و طرطوس ٣٥ هكتاراً بدلا من ٣٠ هكتاراً.

وحدد سقف الملكية للأراضي البعلية في المناطق التي يزيد معدل الأمطار فيها على /٥٠٠/ مم بـ/٨٠/ هكتاراً بدلاً من /٥٥/ هكتاراً، والأراضي التي تتراوح فيها معدل الأمطار بين /٣٥٠/ و/٥٠٠/ مم بـ/١٢٠/ هكتاراً بدلا من /٨٥/ هكتاراً.

أما المناطق التي تقل معدل الأمطار فيها عن /٣٥٠/مم، ماعدا محافظة الحسكة والرقة ودير الزور، فوصل إلى /٢٠٠/ بدلاً من /١٤٠/ هكتار. وفي محافظة الحسكة والرقة ودير الزور /٣٠٠/ هكتاراً بدلاً مَن /٢٠٠/ هكتار.. وثمة مخاوف كثيرة أن تلي هذه التعديلات تعديلات أخرى أكثر إكراماً لأصحاب رؤوس الأموال لكي يفعلوا ما يريدون، بما في ذلك شراء ما تبقى من الأراضي لدى الدولة مستفيدين من بند «تشجيع المستثمرين» الذين كل ما فعلوه هو المضاربة بالعقارات والأراضي، وأهم ما حققه معظمهم هو تبييض أموالهم السوداء.

إن جماهير شعبنا تتذكر جيداً كلمات الرئيس الراحل حافظ الأسد في المؤتمرات الفلاحية: «توصياتكم قرارات لنا».. وأيضاً تصريحات رئيس الجمهورية د. بشار الأسد عندما قال: «كل ما يصدر يجب أن يخدم مصالح الجماهير الشعبية».. وهنا يجب التأكيد أن رفع سقف الملكية لا يؤدي بالنهاية إلا إلى ضرب مصالح الفلاحين وضرب الزراعة بشكل عام، بينما المصلحة الوطنية العليا تتطلب الاهتمام بالزراعة وبالقطاع العام وبمصالح الكادحين من عمال وفلاحين وصغار الكبسة، وليس المس بالمكتسبات التي تحققت لهم خلال عشرات السنين.

■ **عبد العزيز حسين**

من يعيق أطباء الحروق عن التخرج؟ ولماذا؟

عرضت قاسيون في العدد ٤١٨ مشكلة الأطباء الذين تقدموا لدراسة اختصاص (حروق، جراحة ترميمية) منذ العام ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣، ولم يتخرجوا حتى الآن نتيجة معوقات مصطنعة يفتعلها البعض لأسباب احتكارية.. وبعد نشر المقال المذكور وردتنا رسالة من أحد الأطباء المعنيين تشرح كل تفاصيل هذه القضية مع الوثائق والثبوتيات اللازمة، وها نحن نقدمها للقراء كما وردت..



من الألف إلى الياء

«السادة في هيئة تحرير صحيفة قاسيون.. نعرض لكم معاناتنا - نحن الأطباء المقيمين بقصد دراسة اختصاص (حروق وترميم) في مشافي وزارة الصحة السورية - والعقبات التي تعترضنا للحصول على شهادة الاختصاص بسبب مزاجيات وأهواء وحسابات البعض من أعضاء لجنة الامتحانات الخاصة بالحروق والترميم والتجميل.

إن اختصاص «حروق وترميم» أحدث بموجب قرار صادر عن وزير الصحة السوري السابق د. محمد إياد الشطي يحمل الرقم التنظيمي /٤١/ تاريخ ٢٠٠٢/٨/١، وبناء على مقتضيات المصلحة العامة. وهذا القرار صدر ضمن خطة للوزارة لرفد مشافي الدولة (الصحة) بأطباء مختصين بالحروق والترميم فقط، بحيث يكونون مؤهلين للعمل واستلام أقسام الحروق لاحقاً بعد أن يتم فصلها عن شعب التجميل بحيث يعمل أطباء التجميل باختصاصهم في قسمهم، منفصلين عن أطباء الحروق، وإحداث هذه الشعب أو فصلها عن شعب التجميل كان من المفترض إجراؤه منذ سنوات، ولكن للآن لم يحدث لاعتراض أطباء التجميل على هذا الأمر.

المريض المحروق مكلف جداً مادياً إذا أراد العلاج في العيادات والمشافي الخاصة، إن أغلبية المحروقين هم من الطبقة الفقيرة وليس بمقدورهم تأمين الحد الأدنى من العلاج، ولهذا كانت خطة الوزارة بأحداث شعب للحروق يعمل بها أخصائيون يحملون الخبرة ويقدمون هذه الخدمة المجانية للمصابين، ما سيؤدي إلى تخفيف العبء المادي والمعنوي عنهم.

إن القرار الوزاري قضى بقبول أطباء حاصلين على إجازة الطب البشري أي دون الحاجة للحصول أولاً على اختصاص الجراحة العامة كما كان يعمل به سابقاً وحالياً، ومدة الاختصاص أربع سنوات تشمل: ٦ أشهر أطفال + ٦ أشهر عناية عامة + ٦ أشهر جراحة عامة + سنتين ونصف حروق وترميم.. والتدريب يكون في مشافي وزارة الصحة الرئيسية بالقطر (دمشق، حلب، حمص، طرطوس). وأتبع هذا القرار بقرار آخر يحمل الرقم ٣/ت صادر عن الوزير بتاريخ ٢٠٠٤/١/١١ باعتبار هذا الاختصاص من الاختصاصات المعتمدة في وزارة الصحة (مرفق صورة عن القرارين)، وعلى هذا الأساس التحق بالاختصاص نحو /١٥/ طبيباً من خلال مفاضلات وزارة الصحة السنوية، وهؤلاء يحملون إجازة الطب البشري واجتازوا امتحانات السنة الأولى والثانية بنجاح، وصولاً إلى امتحان التخرج والحصول على الشهادة. علماً أن امتحان التخرج مكون من شقين، شق كتابي ومن ويجتازه يصل إلى الشق الثاني وهو امتحان العملي والمقابلة.

تخرج خمسة أطباء فقط من إجمالي المقبولين منذ دورة نيسان ٢٠٠٧، رغم أن هناك دورتين امتحانيتين كل سنة (في نيسان و تشرين الأول).

وللدورة الثانية على التوالي لم يتخرج من امتحان المقابلة والعملي أي طبيب. أي كانت نسبة النجاح في الدورتين السابقتين (دورة نيسان ٢٠٠٩ + دورة تشرين الأول ٢٠٠٨) هي /٠٪/، وهذه سابقة لم تحدث في امتحانات الاختصاص في وزارة الصحة سابقاً وحالياً.

إلى متى؟

عددنا الآن هو سبعة أطباء بالإضافة لثلاثة أطباء لم يجتازوا الامتحان (الكتابي)، وقدم البعض في أيار ٢٠٠٩ شكوى لوزير الصحة الجديد الذي بدوره حولها إلى رئيس التأهيل والتدريب (د. معن حيدر) بوزارة الصحة لدراستها، وللآن لم تخرج توصية بهذا الموضوع!؟

العقبة تكمن في أن بعض أعضاء لجنة الامتحان الخاصة بالحروق والتجميل وبالأخص د. عمر المأمون رئيس رابطة التجميل، يمانعون تخرجنا، والسبب هو أننا سوف نعمل في مجال التجميل بعد تخرجنا وليس بمجال الحروق. وهذه القناعة مترسخة في ذهن د. عمر المأمون وبعض أعضاء اللجنة، أي أنهم يحاسبوننا على نوايانا المستقبلية المفترضة.... بالامتحان الماضي البعض منا لم يدخل إلى العملي (عددنا كان ثلاثة) مع أنه كان هناك حالات مرضية كافية لجميع المتقدمين للامتحان. وتم احتساب المقابلة مع العملي، وتم دمجهما للحصول على علامة نهائية. وهذا مناف للمنطق لأن البعض منا، لم يدخل للعملي بتاتاً لأن أعضاء اللجنة كانوا مستعجلين بالمغادرة من قاعة الامتحان، وهذه أيضاً سابقة تحدث في امتحانات وزارة الصحة.

هذا عدا عن الجو المشحون الذي يحيط بامتحان المقابلة وما يتعرض له الطبيب من أسئلة استفزازية واستهزاء، وحتى مشاركة أشخاص بطرح الأسئلة ليس لهم علاقة باللجنة المقررة لحضور الامتحان.

إن ظاهرة عمليات التجميل أصبحت منتشرة على نطاق واسع، والكل يمارسها سواء مَن له علاقة بالأمر أو لا، وحتى صالونات الحلاقة أصبحت تمارس شد البطن والبشرة وزرع الشعر و.... إلخ. واللجنة لا تستطيع أن تحاسبهم ولا تحرك ساكناً تجاههم، بينما تريد محاسبتنا نحن الذين لم نتخرج، انطلاقاً من فرضية أننا سنعمل بالتجميل مستقبلاً.

الوزارة باعتمادها هذا الاختصاص تسير وفق برنامج يتطلب التدريب والإنفاق لتخريج مختصين بحيث يعملون مستقبلاً في مشافيها، ولكن للأسف الملاحظ أن رئيس التحميل يستطيع أن يعمل ويلغي ويقرر عن الوزارة!!

فنرجو منكم الاهتمام بهذه المشكلة الجماعية والعمل على إيجاد حل ينصفنا، فنحن لدينا أسر وأولاد، وقبل الاختصاص كانت لنا عياداتنا الخاصة أو عملنا الخاص الذي يدر علينا المردود المالي، وهذا كله تم إلغاؤه عندما بدأنا بالعمل بمشافي وزارة الصحة، لأنه أثناء الاختصاص ممنوع مزاولة أي عمل آخر.

■ **أطباء الحروق**

اختيار مدراء المدارس.. بين الكفاءات والمحسوبيات

تواجه المؤسسات التعليمية تحديات ومعوقات حقيقية بمختلف المستويات، ولا سيما مع بداية العام الدراسي، على صعيد تعيين الكوادر الإدارية والتربوية من جهة, واختيار مدراء المدارس وفق شروط علمية وموضوعية من جهة ثانية.

ونعلم علم اليقين أنه لا تزال هناك عدة مدارس في القطر دون مدراء حتى الآن على الرغم من بدء العام الدراسي, علماً أن معظم المختارين لتولّي الإدارات لا تتوفر فيهم شروط الكفاءة، ولذلك لابد من تسليط الضوء على الواقع الحقيقي للإدارات، والشروط والضوابط المطلوبة وتأثيراتها المختلفة:

معايير اختيار مدراء المدارس

تقع على الجهات المسؤولة مسؤولية إعادة النظر في تقويمها والبحث عن شروط وضوابط مجدية وأكثر نفعاً في تغيير النمط التقليدي الحالي، وخاصة عند وجود الخلل في تلك الشروط والضوابط التي تحدد اختيار هؤلاء المدراء كالمحسوبيات والمقابلة الشخصية الشكلية.. فمثلاً يتم تجاوز الشهادة الجامعية في العديد من المدارس، ويتم اختيار شخص للإدارة مؤهله شهادة معلم صف خاص، أو خريج معهد إعداد المدرسين.. بينما العملية تحتاج إلى ضوابط أخرى أكثر علمية ومنهجية في إعداد وتأهيل هؤلاء المدراء كحصولهم على دورات متقدمة في الإدارة ومدى إلمامهم في الأمور الإدارية والتنظيمية والقدرة على التطوير وقوة الشخصية وخضوعهم إلى اختبار تحريري... وأما غير ذلك فسيكون هذا المنصب لأفراد غير مؤهلين لا فنياً، ولا تربوياً، وبالتالي سيقعون في مطبات إدارية وتربوية ما ينعكس سلباً على أداء المعلمين والطلاب.

مدراء تحكمهم الأمزجة وانعدام الحوافز

هناك معوقات متنوعة ومظاهر مختلفة تشوب عمل المدراء، منها:

١- الازدواجية في التعامل: حيث تطبع العديد منهم المزاجية والتسلطية/ مما يفقدهم احترام الآخرين وتقدير الزملاء المعلمين والإداريين والطلاب، وخاصة البعض الذي لا يستطيع التعامل إلا وفق منطق التناقض المفتعل أو المصلحة المشتركة، وأحياناً وفق العقلية المناطقية.

٢- الخوف من استخدام الحاسوب: إذا كانت الضرورة قد فرضت على الجميع منطقها بضرورة تطوير أنفسنا وأساليب عملنا من خلال الاستفادة القصوى من التطورات العلمية، فإن الواقع الميداني يقول العكس تماماً، فلا يستطيع مدراء اليوم بمعظمهم أن يتقبلوا أهمية استخدام التكنولوجيا الحديثة في التعليم بسهولة..

٣- عدم وجود الحوافز: إن فقدان المدراء للحوافز المادية والمعنوية، أفقدهم الرغبة في استلام ذلك المنصب، بالإضافة إلى محاسبتهم في الأمور الصغيرة قبل مكافأتهم، مع الأخذ بعين الاعتبار ضعف صلاحياتهم التي تتزايد بالاتجاه السلبي.

الاستنتاجات الأولية للأداء الإداري:

١- تدني مستوى الكفاءة في التخطيط والتنظيم والتوجيه.

٢- ضعف متابعة تقويم أداء هؤلاء المدراء.

٣- تهميش دور مبدأ الثواب والعقاب.

٤- عدم بذل الجهد الكافي في تطوير الأداء الإداري في القراءة والبحث في مجا ل الإدارات المدرسية.

الحلول

تقع المسؤولية الكبرى في تأهيل مدراء المدارس على وزارة التربية من خلال إصدار برامج هادفة، وتكوين لجان إشرافية خبيرة عليهم وإجراء دورات لهم ذات أهداف واضحة ومحددة لتحسين الكفاءة وتطوير القدرات في حل المشاكل وإدارة الخلافات في فترة زمنية قصيرة, وإنزال استبيان سنوي يكشف مدى ممارسة مهام المدراء الإدارية وتفعيل مبدأ الثواب والعقاب وإجراء مسح شامل للمشكلات التي تحد من مستوى الكفاءة الإدارية ومعرفة العوامل التي تؤثر فيها.

■ **عابدين رشيد**

تلوث الفرات.. حالات تسمم خطيرة في الرقة!!

فجأة، ودون سابق إنذار، أصيب عشرات المواطنين في محافظة الرقة بإسهالات وتسممات حادة غير معروفة الأسباب، وذلك في المنطقة الممتدة بين بلدتي السبخة ومعدان القائمتين على ضفتي نهر الفرات، وتجاوز عدد المصابين ١٥٠ حالة، أسعفوا إلى المشفى الوطني بالرقة على مدى ثلاثة أيام من تاريخ ٨/١٧ إلى ٨/٢٠، وجرى الترويج حينها أنهم مصابون بداء الكوليرا، لكن نتيجة التحاليل المخبرية تبين أنها تسممات، وكان هناك آراء عديدة حول أسبابها، لكن ما أجمع عليه الجميع أن أهم أسباب التسممات هو تلوث المياه في نهر الفرات..

وبالمتابعة الميدانية تبين أن التسممات موجودة في قناة الصرف الزراعي التي تصب في نهر الجلاب القادم من تركيا، وهو ذاته يصب في نهر البليخ الذي يصب أيضاً في نهر الفرات عند قرية الرقة سمرة، حيث جرى التأكد من حدوث تلوث بالمواد الكيماوية والأسمدة بالإضافة للمواد العضوية الموجودة التي تتفاعل وتتعفن خاصة بوجود العديد من المناطق الراكدة في أكواع وزوايا نهر الفرات.

وعلى إثرها وجه السيد محافظ الرقة كتاباً إلى مؤسسة استصلاح الأراضي برقم ١٥٣٣ وتاريخ ٢٣/ ٢٠٠٩/٨ لضخ كميات زائدة في نهر الفرات لجرف وتنظيف مجرى النهر. وإذ نتوجه بالشكر لمديرية الصحة وللعاملين بالمشفى الوطني بالرقة على جهودهم في معالجة المصابين، نؤكد في الوقت نفسه أن التلوث أصبح مسألة خطيرة، وبتنا معرضين لأية جائحة بسهولة..

وهنا نتساءل أين دور مؤسسة المياه والصرف الصحي في مراقبة مياه الشرب وتنقيتها على الأقل، وأين الرقابة الصحية على ورش وتعقيم المستنقعات والمصارف التي تسبب الملاريا والبلهارسيا والتهاب الكبد الوبائي وغيرها من الأمراض المعدية؟ وبالنسبة لزيادة كميات الضخ في نهر الفرات مائة متر مكعب يومياً من السد لمدة أسبوع والتي لم تحلّ المشكلة، لأن الإصابات استمرت، وقد توفيت امرأتان بسببها، فهل هذا أقصى ما يمكننا فعله لمعالجة قضية خطيرة بهذا الحجم!؟

إن المطلوب اليوم، وبالسرعة القصوى، البحث الجدي في التدابير التي من شأنها منع تكرار هذه الآفات والحد من انتشارها عند حدوثها..

إننا في قاسيون نتوجه إلى السيد محافظ الرقة لمتابعته الأمر، والبحث مع الجهات ذات الصلة في المحافظة لإيجاد الحلول الدائمة التي تحمي صحة المواطنين ومحاسبة المهملين والمقصرين.

■ **الرقة- محمد الفياض**

البوكمال.. انتشار وباء التهاب الكبد الفيروسي



لم يعد المواطن في البوكمال يعرف إلى أين يلتفت ليجد ما يسره.. فكل الجهات مليئة بالمنغصات والآلام، فمن جهة البطالة وانعدام فرص العمل التي طالما حلم بها وركض وراءها كثيراً ومايزال دون جدوى، ومن جهة الأوضاع المعاشية المتردية بالنسبة لمن يعملون وما أقلهم، ومن جهة ثالثة الخدمات العامة التي لا تكاد تذكر، وخاصة في المجال الصحي حيث بدأ ناقوس الخطر يدق بكل قوة، ولا يوجد هناك من يسمع، وإذا سمع لا يستجيب..

نقول هذا الكلام في ظل انتشار وباء التهاب الكبد الفيروسي في المنطقة الشرقية عموماً، وفي البوكمال على وجه التحديد، حيث بلغ عدد المصابين في مدينة البوكمال وريفها ما يقارب عشرة آلاف مصاب أو أقل بقليل.. وبنظرة سريعة إلى هذا الواقع نجد أن القائمين على الشأن الصحي، وتحديداً وزارة الصحة ومديريتها في دير الزور، قد تراخوا كثيراً في التعاطي مع هذا الوباء، ليس هم فقط، وإنما جميع المعنيين بسلامة المواطنين وعلى رأسهم الجهات البلدية والبيئية، ففي جولة ميدانية قمنا بها في قرية الغبرة القريبة جداً من مدينة البوكمال، التي تضم عائلات بأكملها مصابة بالفيروس، اكتشفنا أن أحد أسباب انتشار الوباء هو ذاك المجرى المائي المكشوف الناتج عن عملية استصلاح الأراضي في القرية، حيث تعشش فيه جميع الحشرات الناقلة لهذا المرض، بالإضافة إلى جميع أنواع الزواحف الخطرة.

فلو فكر المسؤولون بتغطية هذا المجرى الممتد لأكثر من /٢/كم، بدل القيام بتعزيله سنوياً بملايين الليرات، لما حدثت الكارثة، ولكنهم أبقوه على وضعه القائم لأن التعزيل الدوري، (الصوري) عملياً، ما هو إلا باب من أبواب الفساد، رغم أن تكلفة تعزيل المجرى مرة واحدة كافية لتأمين نفقات تغطيته، وكان هذا الإجراء المجدي اقتصادياً وبيئياً وصحياً، سيساهم في الحد من انتشار وباء الكبد الفيروسي في قرية الغبرة التي ما هي سوى نموذج بسيط عن قرى أخرى بلغ فيها المرض ما بلغ..

أما ما هو قائم في قلب مدينة البوكمال فهو أعظم وأخطر، ولا يعرف المراقب من أين يبدأ بتوصيف ما يحدث فيها، أمن الكلاب السائبة ليلاً في شوارع المدينة، أم من الأوساخ المتراكمة في شوارعها وأحيائها، أم من روائح العفونة الكريهة التي تهب من كل حدب وصوب وخاصة من جهة البساتين.. والحجة عند مجلس مدينة البوكمال ورئيسه أنه لا يوجد سوى ثلاثين عامل تنظيفات في المدينة..

فلماذا لا تُعالَج كل هذه القضايا البسيطة، ولكنها الهامة والحساسة؟ لماذا لا يتم تعيين عمال نظافة إضافيين؟ البلدية تشيع أنه لا يوجد اعتماد، ومحافظ دير الزور لا يوافق، والحكومة قد خفضت ميزانية بلدية البوكمال بمقدار مليون ليرة.. هذا ما قاله رئيس بلدية البوكمال، ولكن نحن نقول: إن ما صرف على مقهى البلدية وحده والذي وضع في الاستثمار مؤخراً بما يقارب مليوني ليرة سورية، يكفي لتعيين ثمانية عشر عامل نظافة على افتراض أن راتب الواحد منهم عشرة آلاف ليرة، وتكون البلدية بذلك أغلقت جزءاً من باب قلة العمل ونظافة المدينة..

الطامة الكبرى اليوم، إضافة إلى انتشار وباء التهاب الكبد الفيروسي، هو ظهور حالة (مرض الكلب) حيث أكد شهود عيان حالة هجوم كلب مصاب بهذا المرض على بقرة في قرية (الباغوز التحتاني)، وهذا ينذر بخطر آخر يحيق بالمدينة وريفها، الأمر الذي يحتاج إلى حملة متواصلة للتخلص من الكلاب الشاردة وتأمين العلاج اللازم لمن يتعرض لداء الكلب قبل أن تقع المصيبة، فعندها لا ينفع الندم..

من جهة أخرى فإن أهالي البوكمال وريفها يطالبون بتأمين الأدوية المبيدة التي ترش بها الشوارع وخاصة مبيد (الكاوشرين)، درءاً لكل الأمراض التي باتت خطراً قائماً يهدد الحياة في المنطقة الشرقية.

■ **البوكمال. تحسين الجهجاه**

مطبات

صدى مشهد طويل

فجأة دار الزمن سريعاً، ها نحن الآن على أبواب الترنح، أربعون عاماً من وهن، وأرجل تورمت من فرط حموضة البول، وكروش صغيرة ناتئة، ولهاث متصاعد من الإعياء، ونساء صرن حلماً بعيد المنال.

هناك، قبل ثلاثين سنة، كنا نلصق ظهورنا الصغيرة في الشتاء على جدار الفرن، ونضم الأرغفة الساخنة ونشمها، وفي الطريق نقضم الرائحة الساخنة بنهم عتيق يشبه لقاء أول امرأة أحببناها بجنون، كان الجسد الصغير حينها تواقاً للنضوج والتضخم، والروح لم تلوثها الأفكار المسمومة بالاتجاهات.

منذ ثلاثين سنة ولم تزل مدرسة (عدنان المدني) الابتدائية تفاجئني في الليل ببوابتها الكبيرة وأدراجها التي تلم الأجساد الهارعة إلى الصفوف، الشعر الأبيض يغطي رأس المدير المربي (خالد حبشية) واقفاً في منتصف الساحة مثل علم وطني، الشعر الأصفر لمدرسة الرياضيات (ماري روز) لا يوحي أبداً بقسوتها و(فلقتها)، وأنا هناك قبل ثلاثين عاماً أنتظر حصة اللغة العربية وصوت المدرس النحيف (أحمد تغلب)، هناك كنا نكبر مع كل الأناشيد التي لم يعد يعرفها أبنائي، ولم تعد في برنامج التعليم الجديد.

تبدو كأنها ذكرياتي وحدها، لكنني أثق في اللحظة نفسها أن ثمة من يتذكر معي، ويحس الآن بالدفء في ظهره من حرارة جدار الفرن، ويقف خاشعاً من صلابة وحنان مدير المدرسة، ويردد معي الأناشيد التي حفظناها (ورقات تطفر في الدرب--- والغيمة شقراء الهدب)، (كالجبال الراسيات شامخاً يبني الحياة)، (ألا حبذا صحبة المكتب--- وأحبب بأيامه أحبب)، وثمة من ينفض الآن الغبار عن حذائه في الطريق الترابية إلى المدرسة.

كان بائع المازوت يجر حصانه المتعب إلى مدخل بيتنا الذي يشبه قلعة قديمة بسردابه الطويل وفسحته التي كما تقول أمي عنها يرى الواحد منها ربه، يملأ بوعائه ذي الفم الطويل تنكة المازوت بثلاث ليرات ونصف، وفي المساء الشتائي بخمس ليرات قديمة خضراء يشتري والدي عشاءنا اللاحم (فشش)، أما رأس الخروف، الخبز الكندي، اللبن المصفى مع النعنع، الزيت البلدي، وعاء الزيتون الذي يشبه الكرة الفخارية، مونة الشتاء العامرة، وقتها لم تكن وجوه الأهالي توحي بالفزع الذي ينتابنا اليوم.

في مشوارنا نحو الأربعين سقطت حواسنا، طعم الخبز الذي ضاع على أبواب المخابز التي سحبت منها مواد الدعم، وتداعت مؤسسات الخبز التي تواصل خسائرها بالملايين، الحليب واللبن الذي صار بلدياً وعادياً، مبستراً وبأكياس بلاستيكية، اللحوم الحمراء والبيضاء صيرها حلماً، العواس والبيلا والبلدي أصناف لا يحدها سعر، الكيلوغرام الواحد براتب موظف ثمانيني، وسبعة كيلو غرامات براتب مهندس معين حديثاً..الخ.

في الطريق إلى الأربعين صارت أنشودة القطاع العام الذي تربت عليه ذاكرتنا ومعدتنا مجرد صدى لأصوات آلات وهتاف بعيد، وشركات تودع بعضها دون دموع.

آخر الأخبار أن (المؤسسة العامة الغذائية لم تقم بإدراج أية خطة لشركة زيوت دمشق، التي كانت تُصنّع الزيوت والصابون، ولا لشركة كاميليا التي كانت تُصنّع البسكويت، بعد أنْ كانت قد صدرت الموافقة على تسليم موقع الشركتين (الزيوت وكاميليا) إلى وزارة التربية. كذلك لم تُدرج أيضاً أية خطة إنتاجية لوحدة كونسروة الميادين المتوقفة عن العمل أصلاً، فيما تجري حالياً اتصالات جديّة لنقل ملكيتها إلى الشركة العامة للمطاحن، أما بالنسبة لشركة الشرق في حلب والتي تضم ثلاثة مصانع، واحد لإنتاج البيرة، والثاني لصناعة الألبان، والثالث للبسكويت، فيبدو أنّ المؤسسة سوف تستمر بالعمل في معمل البيرة والاقتصار على خط البسكويت المتنوع ، غير أنها قررت وقف النشاط في معمل الألبان لعدم وجود آفاق لتطوير العملية الإنتاجية).

إنه الفصل الأخير قبل أن تسدل الستارة عن مشهد طويل من حياة أجيال عملت، وأجيال أكلت، وأجيال تغنت، وأخرى تعد النعش والتراتيل.

■ عبد الرزاق دياب

هموم ومعاناة وفقدان الأمل بمستقبل سعيد

أنشودة العودة إلى المدرسة أصبحت عبئاً كبيراً

◄ يوسف البني

الأغنية التي كنا نغنيها في اليوم الدراسي الأول من كل عام، أصبحت لحناً حزيناً ينذر بالآلام وقدوم الهموم والمعاناة، بعد أن كان هذا اليوم ذا إيقاع خاص، ينتظره الأهل قبل الأطفال، وكانت السعادة تغمر وجوه الجميع، ولاسيما من كان يأتي برفقة أبيه أو أمه للصف الأول. وكان الأهل يرون المستقبل في عيون أطفالهم، أما الآن فأي مستقبل ينتظر هؤلاء الأطفال؟! وأية أيام سوداء تتربص بهم على مفارق الحياة الطويلة القاسية؟! فقد أصبح افتتاح المدارس فاتحة معاناة مريرة وهموم طويلة تكاد لا تنتهي، مع العلم أن سورية من البلدان القليلة التي حافظت حتى الآن على مجانية التعليم الأساسي جزئياً.



أرصدة همّ ومعاناة متراكمة

افتتاح المدارس هذا العام يتوّج موجات متلاحقة من الصدمات التي عاشها المواطنون في سورية، فأسعار المواد الاستهلاكية التي ارتفعت بشكل جنوني بعد رفع الدعم عن المازوت، قد أثقلت كاهل المواطن وجعلت الراتب لا يكفي لمصروف عشرة أيام من الشهر، وذلك للطعام والشراب فقط، فكيف وقد ترافق افتتاح المدارس هذه السنة مع شهر رمضان وأسعاره الكاوية، وتحضيرات المواطنين وتحسبهم لقدوم عيد الفطر، مع ما يتزامن مع افتتاح المدارس في كل سنة، من مواسم تحضير مؤونة الشتاء من الزيتون والمكدوس والخضار المفرّزة، ليتفادى المواطن شراءها في الشتاء بأضعاف سعرها، أو يعاني من عدم وجودها، إضافة إلى أنه لا يكاد ينتصف شهر أيلول من كل سنة، حتى يبدأ عام جديد من المعاناة وانتظار الهم والقلق، فقد أصبحت أيام الخريف الباردة على الأبواب، مع كل ما تحمله من ضرورة تأمين المازوت للتدفئة، فمن أين للمواطن صاحب الأسرة، وذي الدخل المحدود الذي لا يتجاوز في أحسن الحالات عشرة آلاف ليرة سورية، أن يؤمن كل المتطلبات الضرورية المعيشية لأسرته، من مصاريف يوميات رمضان وتحضيرات العيد، ومؤونة الشتاء، والمازوت، ومستلزمات مدارس أولاده؟! أليس مجرد التساؤل عن هذا والقلق بشأنه، انعداماً للشعور بالأمن والأمان والاستقرار في الحياة المعيشية اليومية للمواطن؟!

كان هذا لسان حال كل من التقيناهم من الطلاب أو الأهالي، أو حتى الجهاز التدريسي والإداري في المدارس، حيث كانت لنا اللقاءات التالية:

● المواطن أبو جهاد والد لثلاثة طلاب، في الصف الرابع والثامن والحادي عشر، كانت الأكياس والأوزان التي يحملها عائداً إلى بيته خير دليل على المسؤوليات والالتزامات الكبيرة المطلوبة منه عند افتتاح المدارس، وقال لنا: «شوفة عينك، هذا جزء من متطلبات مدارس الأولاد، وقد اضطررت لاستدانة مبلغ من المال، أو الاقتراض بالفائدة، لتأمين ثمن الدفاتر والقرطاسية واللباس والحقائب المدرسية، خاصة أن لدي ثلاثة أولاد في مراحل مختلفة من المدارس».

● المواطن حسن الملقب بأبي جمال قال: «أنا لا أستطيع كسر نفسي لتحمل القرضة أو الدين، بل إننا نعيش حياة التقشف والتوفير طيلة أيام السنة، ونحرم أنفسنا من الكثير من الضروريات، لمجابهة هذا الشهر الأسود، فالأسرة تتكون من أربعة أولاد في المدارس، وأمهم، والراتب لا يزيد عن عشرة آلاف ليرة سورية، وكنا في كل شهر نقتطع ألفي ليرة من الراتب، ولا نستطيع أن نتصرف بها أو نمس منها القرش، حتى لو مرضنا أو وقعنا في ضائقة أو ورطة ما».

● مواطن آخر قال: «إن الحكومة بسياستها في تجويعنا وحرماننا، تدفعنا لارتكاب أفعال غير مشروعة، فهل نسرق؟ هل نقتل وننهب لتأمين الطعام لأسرة من ستة أشخاص؟! فالمصروف وحده يكسر الظهر، ويعدم بركة الراتب، ومن المستحيل أن نوفر أي جزء من هذا الراتب الأبيض للشهر الأسود، فلكل شهر مصيبة الخاصة، وكل شيء في الأسواق يرتفع سعره دون رقابة، ودون حساب أو عقاب، أو حتى اهتمام من أولي الأمر».

● المواطن فضل الله العشي قال: «نحن نلجأ إلى الأسواق الشعبية الرخيصة التي تبيع المستلزمات بسعر الجملة، ونبحث طوال النهار عمن يبيع الحقيبة أو بدلة المدرسة بسعر أخفض ولو بـ١٠ ليرات سورية، ونعرف مسبقاً أنه لن تمضي ثلاثة أشهر أو أربعة، حتى نضطر لشراء مستلزمات جديدة، من لباس أو حقائب أو غيرها، لأنها بالأساس كانت من نوعية رديئة، ولكن هذه هي قدرتنا حالياً، نداوي الحاضر بالحاضر».

الأسواق الشعبية ومعارك التوفير

زارت «قاسيون» بعض الأسواق الشعبية، وشاهدنا الكثير من المواطنين يضطرون «للمفاصلة» في السعر، وقد تصل المفاصلة إلى حد المماحكة، أو التفوه بألفاظ لا يضطر أحدنا لاستعمالها إلا ساعة الضيق والغضب، كأن يقول: «الله لا يوفقكم على ها الأسعار» أو «والهب حرام عليكم، عم تسرقونا وتنهبونا، منين بدنا نجيب ثمن ها اللوازم الغالية؟!».

● صاحب مكتبة كبيرة في مخيم اليرموك قال: «ن حركة البيع هذه السنة أقل كثيراً من السنة الماضية، والناس لا تشتري إلا الضروري الضروري، ونحن نستفيد من الأسعار المربحة في الأسبوع الأول فقط من المدرسة، وبعد ذلك سنضطر للإعلان عن عروض التنزيلات، بعد أن يكون الجميع قد استوفوا مستلزماتهم».

● الطالب عثمان من الصف العاشر، عائداً من المدرسة قبل انتهاء الدوام، يحمل حقيبة قديمة، ولا يلبس اللباس المدرسي، والدموع تملأ عينيه، وعند سؤاله عن قصته قال: «حتى الآن لم يشتر لي أبي بدلة مدرسة، وقال لي: «انتظر أسبوعاً أو عشرة أيام، بكرة الأسعار بترخص»، والمدير ما قبل ها الكلام، وبهدلني وأهانني، وطردني من المدرسة حتى أشتري لباساً مدرسياً وأحضر ولي أمري...».

هموم إدارية وقرارات عشوائية

في جولة ميدانية لـ«قاسيون» على مدارس مدينة جرمانا في ريف دمشق، شكا لنا الكثير من مدراء هذه المدارس وأمناء السر فيها، من الضغط الشديد والازدحام وازدياد عدد الطلاب فوق الملاك المخصص للمدارس الثانوية أو مدارس التعليم الأساسي / الحلقة الثانية، وهذا يعود إلى عدة عوامل، أولها عدم التخطيط المسبق لتوزيع أماكن المدارس، بما يسهل استيعاب كل مدرسة لطلاب الأحياء المحيطة بها والمناطق القريبة منها، والعامل الثاني الذي يسبب حالة الفوضى وازدحام الطلاب في مدرسة، وقلة عددهم في مدرسة أخرى، هو القرارات العشوائية المتناقضة لمسؤولين في مديرية التربية في ريف دمشق. فبعضهم يأمر بتسجيل الطلاب الجدد، وقبول الأعداد مهما بلغت، وحتى لو وصل عدد طلاب الشعبة الواحدة إلى /٥٥/ طالباً، وهناك أوامر أخرى تقول: «اقبلوا التسجيل بموجب عدد المقاعد فقط والملاك النظامي المخصص للمدرسة». فبأي القرارين سيلتزم مدراء المدارس والثانويات؟!

● المواطن غسان، الموظف هو وزوجته، حدثنا بشكل أكاديمي عن هم آخر من هموم المدرسة فقال: «منذ ثلاث سنوات صدر قرار عطلة يوم السبت إضافة إلى يوم الجمعة، مثل البلدان المتطورة، ومع أن هذا القرار وتوقيته لم يُدرس جيداً، ووضع الاقتصاد السوري لا يحتمل ٥٢ يومَ عطلة إضافية، وخاصة في المنشآت الإنتاجية والمدارس، ولكنه الآن أصبح أمراً واقعاً، يؤثر سلباً على سير العملية التدريسية وإنهاء المناهج والمقررات المدرسية، وكذلك أثر سلباً على حياتنا وتواصلنا مع أبنائنا، فقبل عطلة يوم السبت كان الدوام الوظيفي للساعة الثانية، ومع العطلة تمدد الدوام حتى الثالثة، ولا نصل أنا وزوجتي إلى البيت حتى الرابعة، فأين يذهب أطفالنا الذين ينتهي دوامهم الساعة الثانية عشرة أو الواحدة ظهراً؟! هناك مشكلة كبيرة في تأمين أولادنا، وقد نضطر لاستخدام جليسة أطفال ستأخذ منا ضعف راتبنا، أو نودع أطفالنا عند الجيران ريثما نصل للبيت!».

ثم إن هناك داخل بعض الأجهزة الإدارية لبعض المدارس والثانويات، من ضعاف النفوس والمستفعين والانتهازيين، من يريد تشويه صورة التعليم الحكومي وتنفير الطلاب من المدارس والثانويات العامة، بهدف جرهم إلى المعاهد الخاصة التي يملكونها أو يعطون فيها دورات تعليمية بعد الدوام الرسمي!!

وهموم أمنية أيضاً

طالبت أكثر من مديرة مدرسة، بضرورة وضع حراس ليليين ونهاريين على المدارس، منعاً لأعمال التخريب التي تتعرض لها صيفاً وشتاءً، وخاصة أيام العطل الطويلة، حيث تصبح المدارس وباحاتها مراتع للتخريب والفساد وتكسير الأثاث. وإنه لمطلب محق لضرورة الحفاظ على المرافق العامة والمال العام، من التخريب والعبث اللامسؤول.

خطوات قاصرة على طريق الحل

إن الحكومة تعي تماماً هذا الوضع المأساوي للمواطنين، وتعلم علم اليقين إلى أين أوصلت البلد بقراراتها، وسياساتها الاقتصادية المدمرة، وتحاول بين الفينة والأخرى اختراع بعض الحلول الجزئية لمشاكل المواطنين وهمومهم ومعاناتهم، كي تخفف من إحساسهم بالذل والهوان... والنقمة، وفي محاولة لإظهار نيتها بذلك، أوجدت بعض النوافذ في المؤسسة العامة الاستهلاكية لبيع الدفاتر والقرطاسية ومستلزمات المدرسة، من لباس وحقائب، ولكن هذه النوافذ محدودة جداً، وفي مناطق ليست في متناول الشرائح الفقيرة، فقد كانت هناك نافذتان رئيسيتان، واحدة في مجمع الأمويين، والثانية في مجمع قاسيون، وهي تبيع المستلزمات بأسعار مخفضة، ولكن لا يستفيد من هذه النوافذ سوى سكان المناطق المحيطة والقريبة منها، فعلى سبيل المثال لا الحصر، لا توجد نافذة لبيع المستلزمات المدرسية في إحدى المؤسسات الاستهلاكية في جرمانا، ولا يستطيع ستمائة ألف مواطن الوصول إلى مجمع الأمويين أو مجمع قاسيون للحصول على متطلباتهم، وكذلك الحال بالنسبة لضاحية الأسد السكنية في حرستا مثلاً إذ لا توجد حتى مؤسسة استهلاكية بالأصل!!

ابتسامات رغم الهموم والمعاناة

رغم كل تلك الصور البائسة والغصات المريرة، التي يعاني منها السواد الأعظم من شعبنا، فإننا نرى ملامح الغضب القاسية، على الوجوه المكفهرة، تتبدد وتعلو وجوه الأهل ملامح السعادة والانشراح، عند رؤية ضحكات أطفالهم الفرحين بقلم جديد أو حقيبة جميلة أو لباس أنيق...

ويتمنى الأهل أن يكون المستقبل واعداً لأبنائهم بالنجاحات والحظوظ السعيدة، بدل الحظوظ العاثرة وخيبات الأمل، التي واجهها الأهل كثيراً في حياتهم، علّ الأولاد يعوّضون الأهل ما افتقدوه وعجزوا عن تحقيقه!!

■■

● من أين للمواطن صاحب الأسرة، وذي الدخل المحدود، أن يؤمِّن كل المتطلبات الضرورية المعيشية لأسرته، من مصاريف يوميات رمضان وتحضيرات العيد، ومؤونة الشتاء، والمازوت، ومستلزمات مدارس أولاده؟!

● الكثيرون يلجؤون إلى الأسواق الشعبية الرخيصة التي تبيع المستلزمات بسعر الجملة، ويبحثون طوال النهار عمن يبيع الحقيبة أو بدلة المدرسة بسعر أخفض ولو بـ١٠ ليرات سورية.

● انعدام التخطيط المسبق لتوزيع أماكن المدارس، بما يسهل استيعاب كل مدرسة لطلاب الأحياء المحيطة بها والمناطق القريبة منها، والقرارات العشوائية المتناقضة للمسؤولين في مديريات التربية.

الاقتصاد الوطني بين الأمراض الوظيفية.. والعضوية

◄ إعداد وحوار: حسان منجة

ما الأمـراض الوظيفية والعضوية التي يعاني منها الاقتصاد السوري؟! وما الفرق بينهما؟!! وهل يمكن أن تتحول الأمراض الوظيفية المزمنة والمستجدة بسبب عدم الحل وتجاهل الجذور الحقيقية لها إلى أمراض عضوية لن ينفع فيها العلاج فيما بعد؟! هذه الأسئلة طرحتها صحيفة قاسيون على عدد من الاقتصاديين، فكانت الإجابات التالية:

د. عابد فضلية:

خلل السياسات، يؤدي إلى تشوه وعاهات في الاقتصاد



يرى د. عابد فضلية الأستاذ في جامعة دمشق أنه «عندما تكون السياسات المالية خاطئة تؤدي بالضرورة إلى مرض عضوي، فالخلل بالسياسات الوظيفية يسمى أمراضاً وظيفية وعندما يزداد يصبح أمراضاً عضوية، أي أنه يصبح جزءاً من الاقتصاد، وبالتالي يصبح هناك تشوه في الاقتصاد.

فالأمراض الوظيفية هي الخلل في السياسات المالية النقدية الاستثمارية الاجتماعية، وعندما يستمر الخلل في إدارة هذه السياسات، يؤدي إلى تشوه وعاهات في الاقتصاد، وتصبح هناك أمراض عضوية.

الإنفاق الحكومي بدأ ينخفض منذ عام ٢٠٠٣ تباعاً مقارنة بالميزانيات السابقة، وهذا أدى مع تتالي السنوات، لقلة التراكم الرأسمالي في القطاع الحكومي، وبالتالي قلة إيرادات القطاع العام الحكومي على المدى المتوسط، وهذا ما نعاني منه حالياً، أي أصبح هناك مرض عضوي في الاقتصاد السوري، وهو الخلل الهيكلي في استثمارات وإيرادات القطاع العام، وضعف مستدام بالقدرة الاستثمارية والإنتاجية للقطاع العام، بينما كان الجزء الأكبر من ميزانيات السنوات السابقة استثمارياً، وبدأ التخفيض سنة ٢٠٠٥ بنسبة ٢٥٪، وتبعها في نهاية ٢٠٠٥ لتصبح ١٠٠٪.

الاقتصاد السوري يمر بمرحلة انتقالية بكل ما للحالة الانتقالية من سلبيات وإيجابيات، فاقتصادنا انتقالي بمعنى أن ليست له هوية واضحة في التطور، ولو أن العنوان هو الإصلاح واقتصاد السوق الاجتماعي، وهذا الغموض ناتج عن أننا اليوم أمام اقتصاد سوق اجتماعي يفترض أن نشاهد فيه ملامح ترسخ اقتصاد السوق بشكل أكبر، وبالوقت ذاته نجد ملامح «الاجتماعي» لهذا السوق، ولكننا اليوم نرى الكثير من ملامح اقتصاد السوق، والقليل من الجوانب الاجتماعية، فهذه المرحلة تمثل التشوه واللا وضوح.

نحن الآن في نهاية الخطة الخمسية العاشرة، والأزمة المالية العالمية والاقتصادية هزت اقتصاديات العالم في الدول المجاورة، وأثرت على الاقتصاد السوري، ورغم ذلك لم نلاحظ أن هناك متغيرات أو سيناريوهات احتياطية بديلة قد وضعت من أجل تنفيذ الخطة الخمسية العاشرة، ونحن ندعي الآن أننا في إطار الخطة الخمسية العاشرة، رغم التبدلات السلبية التي حدثت في ظل الاقتصاد السوري واقتصاديات الدول المجاورة والعالمية. ونتمنى أن يأخذ الواقع المتغير بالاعتبار عند التخطيط، فالواقع الذي وضعت فيه الخطة في العام ٢٠٠٦ لا يشابه الواقع الحالي الآن، ويجب وضع أهداف للخطة، وكأنها بدأت في العام ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩ تنسجم أكثر مع الواقع، بالإضافة لوضع تصورات وأهداف العام ٢٠١٠.

◄

د. غسان إبراهيم:

اقتصادنا مصاب بأمراض بنيوية تصعب معالجتها في المدى المنظور



يعاني الاقتصاد السوري حسب د. غسان إبراهيم «من مجموعة من الأمراض البنيوية (العضوية) التي يصعب التخلص منها على المدى المنظور، والتي يمكن أن تتحول إلى وظيفية وتصبح على شكل سياسات، وتتحول في النهاية إلى حالة مؤسساتية وتستمر على شكل حلقة مفرغة وأهمها:

- ضعف القدرات التنافسية بشكل عام، ويمكن التعبير عنها بمجموعة من المؤشرات أهمها التسعير غير الاقتصادي أو (الإداري)، بمعنى آخر: تضخيم التكاليف.

- الضعف المؤسساتي وكل ما يتعلق بالابتكار والإبداع، وحتى القانون الناتج عن الثقافة السائدة، ولا نقصد بالمؤسسات هنا الوزارات أو المؤسسات العامة، بل أبعد من ذلك بكثير.

- غياب التكنولوجيا وغياب التجديد التكنولوجي، أو التقادم التكنولوجي المستمر من حوالي نصف قرن إلى الآن، ففي المنشآت السورية آلات قديمة تعود للستينات والسبعينات أو الثمانينات، وهناك بعض خطوط الإنتاج عمرها ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩، فالعامل الحاسم على تحقيق مستويات متقدمة من التنمية الصناعية هو العامل التكنولوجي (المكننة والأتمتة والبرمجة)، وهذا مرض بنيوي قديم، سببه تقلص الاستثمار الإنتاجي في الميزانيات الحكومية لمصلحة الاستثمار الجاري، وبالتالي أصبح التقادم مشكلة مزمنة في الاقتصاد السوري، ويمكن أن تتحول إلى مرض وظيفي مستمر عبر سياسات لا تساعد على هذا التجديد التكنولوجي.

- انخفاض الإنتاجية الإجمالية أو الكلية، سواءً مساهمة رأس المال أو الأرض أو عوامل الإنتاج، أو مساهمة قوة العمل، أو بالإنتاجية التقنية الفنية الاقتصادية أو ما يعرف الآن بالإنتاجية الكلية أو الإنتاجية المعرفية، التي يساهم فيها المستوى المعرفي للعاملين بالمنشأة (مستوى التأهيل والتدريب والشهادات التي يحملونها).

- ضعف الاستثمار بالإنسان سواء رأس المال البشري (التعليم والتأهيل)، أو ما يعرف برأس المال الاجتماعي، أي عمل الأفراد بالمنشأة بشكل جماعي، أي تنظيم قدراتهم، وخلق الظروف لتوظيف كل ما لديهم لتطوير المنشأة، فالعمل يجري دائماً بشكل فردي.

- غياب البحث العلمي الاقتصادي أو الصناعي، فهناك شبه انعدام لمكاتب أو دوائر في مؤسسات القطاع العام والخاص تخطط لتطوير هذه المنشآت.

وهذه الأمراض العضوية يعاني منها الاقتصاد السوري منذ فترة طويلة، والآن تتكرس أكثر، وفي المدى المنظور لا توجد بارقة أمل لمعالجة هذه الأمراض البنيوية، وإذا استمرت فإنها ستنعكس على شكل أمراض وظيفية يعبر عنها بالإجراءات، وتتمثل بالسياسات المالية أو النقدية أو الاقتصادية أو الاستثمارية، أو السياسات التزينية التي لا تلحظ هذه الأمراض العضوية، فالإجراءات والتشريعات الحديثة لم تلحظ هذه المشكلات ولم تتصدّ لها بشكل فعال، لذلك مازالت الإنتاجية منخفضة، وبالتالي معدل النمو الاقتصادي منخفض، فالنمو المعلن هو بسبب مساهمة القطاع الريعي أو الخدمات أو المصارف أو التأمين، وهو على حساب الاقتصاد الحقيقي.

وكون هذه الأمـراض العضوية لم تحل، فقد أفـرزت أمراضاً وظيفية ناجمة عنها في جوهرها، فهذه الأمراض المزمنة التي يعاني منها الاقتصاد تحتاج إلى وقت طويل لمعالجتها، بدءاً بالاستثمار وانتهاءً بالاستثمار بالتجديد التكنولوجي، فالمعالجة تحتاج إلى إستراتيجية صناعية أو اقتصادية، وكلتاهما غائبتان في بلادنا، رغم الكم الهائل من الاستراتيجيات الحكومية التي توضح ومنها الخطة الخمسية وغيرها، فالسياسات المتبعة تنقصها الاستراتيجيات التي تحل الأمراض البنيوية، فلو وجدت إستراتيجية لحلت هذه الأمراض في الخطة الخمسية.

الاستثمارات في القطاع العقاري مليون ضعف عما يستثمر في الصناعة!! حصة الصناعة من إجمالي القروض العامة الحكومية لا تعادل /٥٪/ !! فإذا عكست المسألة فإن خطة خمسية وحيدة يمكن أن تنصف الصناعة السورية».

◄

د. حيان سلمان: هناك أمراض وظيفية ستصبح بنيوية بعد زمن قصير

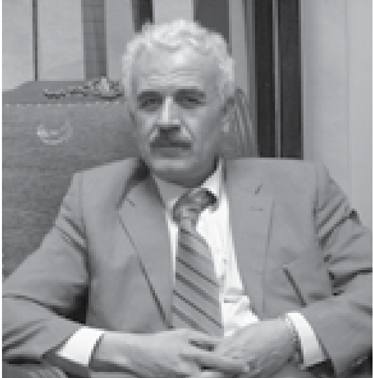
د. حيان سليمان الاقتصادي المعروف يؤكد أن «الاقتصاد السوري متنوع بهيكله ويضم قطاعات إنتاج مادية (الزراعة والصناعة) وخدمية (المال، التأمين العقارات)، و كلما سارت النسبة والتناسب بين هذه القطاعات لمصلحة قطاع الإنتاج المادي كان الوضع الاقتصادي أفضل، لأن قطاع الاقتصاد الإنتاجي يجب أن يخدم قطاع الخدمات، وأن تكون مصادر النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي من قطاع الإنتاج.

لو حاولنا تحليل الاقتصاد السوري نجد أنه في السنوات الأخيرة مع الخطة الخمسية العاشرة بدأ قطاع الخدمات ينمو على حساب قطاع الإنتاج المادي، وتحققت معدلات نمو وسطي بين ٥ ـ ٧٪، ولكن مصدرها كان قطاع الإنتاج الخدمي، بدليل تراجع معدل نمو الزراعة وتراجع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي في القيمة المطلقة وفي القيمة النسبية. مساهمة الزراعة في عام ٢٠٠٦ كانت بحدود ٢٤٪، وتراجعت في عام ٢٠٠٨ إلى ١٤٪. أما قطاع الصناعة الاستخراجية فقد تراجعت من حيث المساهمة، ولكن بالقيمة المطلقة في عام ٢٠٠٨ ارتفعت بسبب زيادة أسعار النفط.

تراجع الزراعة والصناعة التحويلية التي لا تزال بحدود ٨ ـ ١٠٪ تعد من الأخطاء الوظيفية، ولكن إذا لم تعالج بسرعة، فإنها ستتحول إلى أمراض بنيوية مرتبطة بطبيعة الاقتصاد السوري.

من جهة أخرى، نلاحظ أن نمو قطاع العقارات والخدمات المالية والتجارة، وترك هذه القطاعات لآلية السوق أو للعرض والطلب سيؤدي إلى تحول الأخطاء الوظيفية الموجودة في الاقتصاد السوري إلى أخطاء بنيوية، لأن قطاع التجارة بطبيعته تابع للقطاع أو للاقتصاد الإنتاجي، فالتجارة يجب أن تخدم الإنتاج لا أن يكون العكس. فهناك بعض ملامح الخلل في الاقتصاد السوري، وعلى الخطة الخمسية الحادية عشرة أن تضع حداً لها، وأن تسعى لتحويل هذا الاقتصاد إلى اقتصاد إنتاجي خالق للقيم المضافة، خاصة في مجال الزراعة والصناعة.

البيانات الحكومية تقول إن معدل البطالة ارتفع في عام ٢٠٠٩، وهذا مرض وظيفي، لكن إذا لم نعمل على معالجته، فإنه سيتحول إلى مرض أو خطأ بنيوي، ويتحول إلى آفة اجتماعية حقيقية. واقتصادياً ترتبط البطالة بالعطالة، وعطالة الموارد تتناسب عكساً مع التقدم الصناعي والاقتصادي، علماً أن المشاكل الاقتصادية لا تحل بذاتها، بل تتطلب خطة وتخطيطاً أمثل وتوصيفها بشكل دقيق.



بالتحليل الواقعي، تعاني المؤسسات الصناعية السورية من تراجع الطاقة الإنتاجية لها، تراجع المبيعات، زيادة المخازن، هذه المشاكل الثلاث مؤقتة، ولكن يخشى أن تتحول إلى مشكلة بنيوية يصعب معالجتها، وبالتالي يصبح رأسمالاً إضافياً يجمد عند الموقع الإنتاجي ويـزداد الاستهلاك المادي والمعنوي، ويصبح معيقاً، وقد يؤدي إلى انتهاء هذه الشركات.

الإنتـاج الـزراعـي مدعوم في كل دول العالم، فالولايات المتحدة كانت ترسل شيكات مفتوحة إلى مزارعيها مقابل عدم زرع أراضيهم والالتزام بالخطة الزراعية، أو دعم الإنتاج الزراعي بأموال كبيرة، لكن أصحاب الليبرالية الاقتصادية عندنا يتمسكون بما طرحته الاقتصادية الغربية، ولكن بعد أن تراجعت هذه الليبرالية عن طروحاتها. وهذا تؤكده كتابات عمالقة الاقتصاد الغربي الذين لاحظوا أن السوق لا يمكن أن ينظم نفسه، لذلك دعموا تدخل الدولة. فإذا استمر تجاهل رغبات الفلاحين واستمروا في هجر أراضيهم، تتحول هذه الأراضي الزراعية في سورية إلى حالة «البور» وبعدها إلى التصحر، ونكون عندها انتقلنا من الخلل الوظيفي الذي نعيشه الآن وهو تراجع الإنتاج الزراعي، إلى خلل بنيوي يتمثل بعدم قابلية هـذه الأرض للاستصلاح. في علم الاقتصاد يجب أن لا تعمل الدولة بعقلية التاجر، وإنما بعقلية الدولة والمخطط. سورية تحتل المرتبة الخامسة عالمياً بإنتاج الزيتون، لكن تضاؤل اهتمام المزارعين في الساحل السوري بزراعة الزيتون سنة بعد أخرى بسبب تجاهل طلباتهم، وعدم تسويق إنتاجهم، سيوصلنا في يوم ما أن نطلب الزيت فلا نجده، وبالتالي تتحول المشكلة الوظيفية إلى مشكلة بنيوية.

العجز التجاري منذ عام ٢٠٠٤ كان بحدود ٢٦ مليار ليرة سورية، ولكن مع إهمال هذا الموضوع ارتفع إلى ٧٦ مليار ليرة سورية، ثم إلى ١٠٥ مليارات، والدراسات الأولية تشير إلى أنه تجاوز ١٣٠ مليار ليرة سورية في عام ٢٠٠٨، أي أننا أصبحنا هنا أمام مشكلة عضوية يجب معالجتها.

الاقتصاد كالإنسان، والمدرسة الفيزوقراطية شبهت الـدورة الاقتصادية بالدورة الدموية، وأي خلل بالـدورة الدموية يبدأ صغيراً ثم يكبر، وفي الاقتصاد، إذا تركت الأخطاء الصغيرة للزمن ولم تعالج فستتراكم وتكبر ويصعب حلها، وهناك مثل يوناني يقول: «المشكلة الاقتصادية في بدايتها صعبة التوصيف سهلة الحل وبعد توسعها تصبح سهلة التوصيف صعبة الحل»، لذلك إذا لم نعالج هذه الأخطاء الوظيفية ستتحول إلى أخطاء عضوية خلال الـدورة الاقتصادية القادمة، وقد يختلف الزمن في كل الموضوع، فالبطالة تعطي نتائج كارثية مباشرة، لكن موضوع الزيتون مثلاً يحتاج إلى ثلاث سنوات ليبدأ بالتأثير الواضح».

■

د. نبيل مرزوق: المؤشرات المحققة بعيدة تماماً عن أهداف الخطة



يقول د. نبيل مـروزق حول تحديات الخطة الخمسية الجديدة: «نحن على أبواب نهاية الخطة الخمسية العاشرة، والأنظار تتجه نحو الخطة الخمسية الحادية عشرة، وقد أشارت بعض المصادر إلى أن هذه الخطة الخمسية العتيدة تطمح لتحقيق معدل نمو يصل إلى ٨٪، ومعدل بطالة ٤٪، والسؤال: هل حققت الخطة السابقة ما أعلنته وهو تخفيض البطالة والفقر، وزيادة النمو؟ وما انعكاسات ذلك على المواطن السوري؟!!

المؤشـرات الإجمـاليـة الـتي حققتها الخطة الخمسية العاشرة هي بعيدة تماماً عن تحقيق الأهداف الموضوعة، فهناك نوع من النمو حصل لكنه ارتبط بقطاعات معينة خاصة المصارف والعقارات، وهـذا أعطى انطباعاً بمعدلات نمو عالية، لكن في الواقع القطاعات الإنتاجية لم تنمُ، فلم تتحقق معدلات النمو المطلوبة في مجال الزراعة والصناعة أو حتى البناء والتشييد، لذلك لا يمكن أن نقول إننا حققنا أهدافنا في النمو، ومن الممكن أن يكون الرقم الذي تعطيه الحكومة عن النمو صحيحاً لكنه حدث في القطاع المالي والمصرفي بالإضافة إلى قطاع العقارات والأراضي.

ماذا تحقق بالنسبة للبطالة والفقر؟!

البطالة تتزايد، وإن كانت الأرقام الحكومية لا تعكس التزايد بشكل واضح، ولكن نسبياً هناك تزايد في معدل البطالة خلال الأعوام السابقة والعام الحالي، ونلاحظ مثلاً تراجع مساهمة المـرأة في النشاط الاقتصادي، وهذا التراجع كبير، وتفسيره عدم وجود فرص عمل كافية في الاقتصاد الوطني، كما أن هناك نسبة من الشباب تتناقص نظرياً معدلات بطالتها، ولكن بواقع الحال هذه الفئات غير نشيطة اقتصادياً، ولم تتوجه للتعليم، وهي خارج سوق العمل. بالإضافة إلى أن هناك مجموعة كبيرة من الشباب محبطون لعدم توفر فرص العمل بالنسبة لهم، فأعداد العاطلين عن العمل أكبر من الأرقام المعلنة، ويمكن القول إن أهداف الخطة الخمسية العاشرة المرتبطة بزيادة الدخل أو تقليص الفقر أو تقليص البطالة لم تتحقق فعلياً، فالفقر ازداد، والبطالة ازدادت، والدخل ازداد على المستوى الكلي، لكن كان هناك سوء في توزيع الثروة، والخطة لم تحقق ما كان يطمح له السوريون من عدالة في التوزيع وهناك تراجع في المستوى المعاشي لفئات واسعة».

- أين يكمن الخلل في الخطة الخمسية العاشرة؟ أهو في التنفيذ أم في تكوين السياسات العامة؟!

الخطة مجموعة من السياسات، ولو تم الأخذ بهـذه السياسات لكان من الممكن تحقيق بعض أهداف الخطة، لأن هناك ترابطاً ما بين الأهداف والسياسات، لكن ما حصل واقعياً هو أن السياسات كانت في جانب وتحقيق الأهداف في جانب آخر، فلم يكن هناك ترابط جدي وفعلي بين السياسات المتبعة وتحقيق الأهداف، وبدا هناك سوء في توزيع الدخل والثروة، وبرز في التطبيق إلغاء الدعم بالإضافة إلى بروز عدد من الإجراءات الحكومية التي لا تساعد على ذلك، وإنما تحفز بشكل أكبر على سوء توزيع الثروة والدخل.

وتراجعت الزراعة بسبب العوامل المناخية، ولم يتم العمل على تطوير الإنتاجية وتحسين شروط الإنتـاج بالنسبة للصناعة. القطاع العام بتراجع مستمر، وإنتاجه لم يتحسن، ولم تجر عملياً محاولات جدية لإنقاذه وإخراجه من مشاكله، والقطاع الخاص مازال متردداً بين استمراره بتحقيق أرباح وهمية وبين الانغماس بشكل جدي وفعال في العملية الإنتاجية ليحقق نمواً فعلياً في الاقتصاد الوطني.

- هل هناك مبرر لإعطاء هـذه الأرقام «المتفائلة»؟

دائماً يوجد أمل بتحقيق شيء أفضل، والخطة مناسبة لتحفيز الإمكانات، ليكون لدينا مجال للنمو والتطور بشكل أكبر، ويوجد لدينا أماكن وعناصر قوة في الاقتصاد الوطني يمكن توظيفها واستثمارها بشكل جيد، وبالتالي نحصل على نتائج أفضل مما تحقق حتى الآن، لكن السؤال: هل سيتم فعلياً استثمار عناصر القوة في الاقتصاد وتثميرها بشكل إيجابي، أم أن المسالة إعلامية فقط؟! هذا سؤال يطرح على الحكومة. أما بالنسبة للخطة الحادية عشرة، فيجب تحليل الوضع الراهن، وتقييم موضوعي للخطة الخمسية العاشرة وللسياسات القائمة التي تم اتباعها سابقاً، وتقييم موضوعي للمؤسسات ودورها ومـدى مساهمتها وصناعاتها بالخطة، وبالتالي انعكاس كل ذلك على أهداف الخطة كخطوة أولى، وعلى أساس هذا التقييم الموضوعي والعلمي يمكن أن نتوجه إلى الخطة الحادية عشرة، ونرى مكامن القوة لاستثمارها، ومكامن الضعف للتخلي عنها، أما القفز إلى الخطة الحادية عشر دون أي تحليل للواقع وتوضيح للمشكلات التي واجهتها الخطة العاشرة، فنكون عملياً قد كررنا خطأ قائماً، ونتجه لكي نكرر أنفسنا.

■

ما لم يُغطِّه الإعلام من تصريحات شافيز...!!؟

◄ عبادة بوظو



باستثناء البث التلفزيوني السوري المباشر، الذي لا يسمح بطبيعته بإجراء عملية اجتزاء وانتقاء في التصريحات، (أي تكوين موقف)، لم تغط مختلف وسائل الإعلام المحلية والعربية والدولية للمؤتمر الصحفي الذي جمع الرئيسين بشار الأسد وهوغو شافيز في دمشق خلال زيارة الأخير إليها، تلك الفقرة المطولة نسبياً من حديث الرئيس الضيف للصحفيين والتي مفادها أنه تناول مع الرئيس الأسد «قضية الاشتراكية في القرن الحادي والعشرين» وضرورتها والحاجة الموضوعية إليها دون أن تكون بالضرورة وصفة جاهزة لكل البلدان، وإنما ركن آخر من أركان الاستقلال والتحرر من التبعية، وبما يخدم توسيع نطاق الجبهة المناهضة للامبريالية العالمية... علماً بأن شافيز دعا إلى «فتح آفاق جديدة للتعاون» بين سورية وفنزويلا، مشيراً إلى «تحالف إستراتيجي» بين البلدين، على اعتبار أنه «إذا كان هناك من يريد أن يعرف كيف يقاوم فليأت إلى سورية..» لأن «الشعب السوري هو مهندس ومصمم للمقاومة ونحن الشعوب الذين قررنا أن نقاوم علينا أن نتعلم المقاومة منه لتحقيق النصر..»».

السيد رئيس الجمهورية كان قد أكد بدوره أن النقاش (مع شافيز) «كان حراً بشكل كامل لا يخضع لأي اعتبارات سوى الاعتبارات الوطنية لبلدينا التي تعكس المصالح الوطنية لشعبينا وتلتقي وتتقاطع مع المصالح الوطنية للدول الأخرى وفي سورية وفي أمريكا اللاتينية». وأضاف أن هذا اللقاء «اتسم بالوضوح والشفافية واعتمد على الوضوح السياسي بدلاً من النفاق السياسي السائد الآن في العالم»، وأن «الحوار اعتمد على المعايير الدقيقة والعادلة بدلاً من المعايير المزدوجة» الرائجة.

وفي معرض حديثه عن العلاقة مع فنزويلا شدد الرئيس الأسد على «أن من أهم أوجه التشابه في ثقافة الشعوب في المنطقة العربية وأمريكا اللاتينية هي النزعة القوية للاستقلال من الاستعمار القديم والحديث والمعاصر»، مثلما شدد على «التطابق في كل القضايا التي طرحناها»، مشيراً إلى أن «عوائق بيروقراطية» لا تزال تعوق تطوير العلاقة الاقتصادية بين البلدين..

السؤال الذي يطرح نفسه مرة أخرى لتكون الإجابة عليه، مع افتراض حسن النوايا، وبالدرجة الأولى، بذمة الفريق الاقتصادي، الذي غابت وجوهه عن المؤتمر الصحفي «السياسي» واكتفت بالتوقيع على اتفاقيات «اقتصادية» جديدة في مقر مجلس الوزراء، هو: ما العمل لكي يتطابق الأداء الاقتصادي، ذو الأثمان والمنعكسات «الليبرالية» على الواقع الاجتماعي، مع الخطاب السياسي ومتطلبات المواجهة لكي تبقى سورية وشعبها، كما هي، منارة للمقاومة، ومن دون أن يبقى الإعلام واقعاً في «حيص بيص» فيما يغطي وما لا يغطيه من تصريحات؟

o.bozo@kassioun.org

الله يستر.. واشنطن تعرض «مساعدة» اليمن..!

قالت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) إن الولايات المتحدة عرضت تقديم المساعدة لليمن في «مكافحة الإرهاب» و«دعم جهود الإصلاح بالبلاد»...

وجاء ذلك خلال استقبال الرئيس اليمني علي عبد الله صالح مساعد الرئيس الأمريكي لشؤون الأمن ومكافحة الإرهاب جون بيرنن الذي نقل له رسالة خطية من «نظيره» الأمريكي باراك اوباما الذي «أكد» وقوف الولايات المتحدة «إلى جانب اليمن ووحدته وأمنه واستقراره».

وجاء في رسالة أوباما أيضاً أن «أمن اليمن أمر حيوي لأمن الولايات المتحدة والمنطقة وأن أمريكا سوف تتبنى مبادرة لمساعدة اليمن والوقوف إلى جانبها لمواجهة التحديات التنموية ودعم جهود الإصلاحات»، مشيراً من باب التلويح بالفزاعة إلى أن «تنظيم القاعدة يمثل تهديداً مشتركاً وخطيراً على الجميع»...!

وبعد التلويح بخطر القراصنة في الصومال والقرن الأفريقي فإنه بات من الواضح أن واشنطن تريد الإمساك بطرفي باب المندب، أقله من أجل السيطرة على خطوط إمداد النفط والتجارة الدولية. ■

خطان متعارضان في الحراك السياسي الفلسطيني (2-2)

◄ محمد العبد الله



إن خطة العمل تجاه قطاع غزة تهدف بالمحصلة النهائية إلى إعادته إلى «بيت الطاعة الشرعي»، وتستند هذه «الشرعية» إلى مجموعة الإجراءات التي تحرص على تنفيذها كل يوم قيادات سلطة المقاطعة، انطلاقاً من بنود خطة خارطة الطريق الكارثية، وما يسمى بالقرارات الدولية المجحفة. ومن هنا تتحدد مواصفات «الطاعة» في نموذج ممارسات سلطة وحكومة رام الله المحتلة. لقد تأكد بما لايقبل مجالاً للشك، أن المشروع الذي تسعى لتطبيقه وانجازه طواقم العمل السياسية والأمنية والتفاوضية والإقتصادية في الضفة المحتلة، يتماهى مع خطة العمل الأمريكية/ الصهيونية، بل ويسعى للتطابق مع اشتراطاتها المتتالية، على الرغم من بعض الغبار الخفيف الذي تثيره بعض الانتقادات حول وقف كل أشكال المفاوضات، طالما لم يتوقف الاستيطان، والذي تفضح ادعاءاته المعدة للاستهلاك المحلي، جلسات الحوار التي جمعت في مدينة القدس المحتلة مؤخراً، أحد وزراء حكومة فياض مع سيلفان شالوم الوزير في حكومة العدو. وللتذكير فقط، نؤكد مجدداً، بأن ٢٧ اجتماعاً عقدته قيادة المقاطعة مع حكومة أولمرت المجرمة، لم يتم التوصل فيها إلى أي اتفاق حول القضايا المثارة. كما أن ٢٠٨ مستعمرة تنتشر بالضفة ومنطقة القدس، بالإضافة إلى ٢١٧ بؤرة استعمارية عشوائية يتم زرعها في العديد من المناطق، مما رفع عدد المستعمرين الصهاينة بالضفة والقدس إلى حوالي نصف مليون مستعمر (علماً بأن وزير الحرب الإسرائيلي أيهود باراك أطلق العنان لبناء ٤٥٥ وحدة استيطانية جديدة في القدس والضفة تنفيذاً لقرارات «الأمر الواقع» الصادرة عن حكومة الاحتلال والقاضية بتسريع الاستيطان قبل وقفه مرحلياً!!- «قاسيون»).

أمام هذا الواقع الصعب والاستثنائي في مسيرة النضال الوطني التحرري للشعب الفلسطيني، تبرز الحاجة الضرورية والملحة للعمل على إعادة امتلاك الوطنيين الفلسطينيين لمشروعهم الوطني، المستند إلى حقائق التاريخ والجغرافيا، وإلى التراث الهائل والكم الوفير من حصاد أكثر من عشرة عقود من مواجهة مشروع الهيمنة الامبريالية والاحتلال الصهيوني لوطنه. إن إعادة انتاج مفاهيم وخطط عمل جديدة تتلاءم مع طبيعة المرحلة الراهنة بكل تعقيداتها القاسية، يجب أن تنطلق من الحقائق التي انطلق منها الكفاح الفلسطيني المسلح، وهو يواجه مع تشكل التحالف البريطاني/ اليهودي، المحاولات المحمومة لتهويد الوطن الفلسطيني وصهينته. إن الإنتفاضات والثورات المتعاقبة التي ما إن تتعرض لبعض الانتكاسات، نتيجة العوامل الموضوعية والذاتية المتداخلة، إلا وتنهض مجدداً لتؤكد حيوية هذا الشعب وديمومة قدراته الكفاحية. في هذه المرحلة وأمام اجراءات قيادة سلطة رام الله المحتلة، باعتبار كل مقاوم يحمل السلاح «خارجاً على القانون»، وكل الكتائب والسرايا والألوية الوطنية المسلحة «ميليشيات» وعصابات تهدد «السلام مع الجيران»، وتقوض عملية «الرخاء والتنمية والاستقرار»، وفي ظل التخلي الكامل عن الملايين من أبناء الشعب داخل الوطن المحتل منذ عام ١٩٤٨، وعلى امتداد قارات العالم، تكون القوى السياسية التي تتآلف في سلطة المقاطعة وحكومتها، قد توصلت إلى أن احتلال فلسطين عام ١٩٤٨ أصبح في عهدة التاريخ وذمته!

إن المطلوب وطنياً في هذه المرحلة، الخروج من دائرة الإدانة اللفظية إلى دائرة الفعل، فأشكال الاحتجاجات السابقة والمعهودة: مؤتمرات شعبية وبيانات وعرائض لم تعد هي الشكل المطلوب فقط، على الرغم من ضرورتها في بعض المنعطفات، انطلاقاً من كونها عوامل للضغط السياسي والجماهيري الهادف وقف حالة التدهور التي تندفع فيها القيادة المتنفذة الفلسطينية. ولذلك ومن أجل ألّا تكون الردود المطلوبة على الإفتراق الحاصل في الحالة السياسية الفلسطينية مجرد عمل استعراضي، وحتى لاتتحول المواقف الوطنية إلى مجرد «فقاعة» مؤقتة، حان الوقت لإنضاج حالة جماهيرية / تيار وطني واسع، ينتشر الآلاف من أعضائه «العفويين» في كل مناطق الوجود الفلسطيني، سواء في الفصائل أو الهيئات الأهلية، وبالأساس داخل نسيج المجتمع الفلسطيني اللاجىء والمشرد. إن مهمات الوطنيين الفلسطينين في مختلف مواقعهم، ومن خلال جهودهم الاستثنائية في هذه المرحلة التي يتم فيها التفريط بالقضية والوطن على يد مجموعة من القيادات والقوى، تتطلب نقل الحراك الفردي إلى جهد جماعي منظم، يهدف للتأكيد على الثوابت الوطنية والقومية لشعبنا، كما تضمنها الميثاق القومي/ الوطني للمنظمة. ولهذا يمكننا القول بأن إعادة الاعتبار، والدور، والوظيفة، لمنظمة التحرير الفلسطينية، كحاضنة سياسية تضم كل الوطنيين الملتزمين بأهدافها، والعنوان المباشر للنضال الوطني الفلسطيني، الذي جسده شعارها (وحدة وطنية، تعبئة قومية، تحرير)، تصبح مهمة عاجلة. إن توحيد جهود الوطنيين يجب أن يتركز على قضية اللاجئين الذين طردوا قسراً من وطنهم التاريخي، فأبناء الشعب اللاجىء، هم الذين تحملوا لعقود طويلة- ومازالوا- المشروع الكفاحي، وعلى تضحيات مقاتليهم، ارتفعت راية المقاومة المسلحة في أكثر من مكان. ولهذا فإن النضال من أجل عودة اللاجئين لوطنهم وقراهم التي طردوا منها عام ١٩٤٨ يصبح القضية المركزية في برنامج العمل الكفاحي، حتى لا تتحول قضية اللاجئين، ودماء أبنائهم إلى «فاتورة» يتم تسديد حسابها للعديد من الدول، كما استشف من تصريح أدلى به قبل أيام أحد المسؤولين الأوروبيين الذين شاركوا في صياغة «رؤية أوباما» للحل! وبالتالي فإن التصدي لآثار ونتائج اتفاق اعلان المبادىء في أوسلو وملحقاته الذي أسقط مضمون القضية، وألغى حق اللاجىء في وطنه، يصبح أحد أبرز العناوين في خطة العمل الراهنة، بما يتضمنه ذلك من رفض للممارسات السياسية والأمنية التي تندفع فيها سلطة رام الله.

إن تطوير أشكال الرفض السياسية والجماهيرية، يجب أن يأخذ شكل الحراك العامودي والأفقي، بحيث تتضافر حركة النخب السياسية المستقلة- غير المنضوية في عضوية الفصائل- «كتاب ومثقفون أكاديميون» مع الحركة الشعبية القاعدية «الناشطون في اللجان الأهلية والعمل الشعبي»، التي تشهدها المخيمات ومناطق الوجود الفلسطيني في كل مكان، لتنطلق من خلالهم وبهم ورشات حوار تضم مندوبي الفصائل المعارضة، من أجل بلورة رؤية نقدية وموضوعية للأزمة الراهنة بكل تشعباتها وتجلياتها، تهدف إلى وضع برامج للعمل السياسي/ الكفاحي/ المجتمعي كخطوة أساسية لاستكمال مهمات النضال الوطني التحرري، من حيث التأكيد والتشديد على وحدة الشعب الفلسطيني في كل مناطق انتشاره داخل الوطن المنكوب باحتلال عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧ وفي مناطق اللجوء والاغتراب، هذا الشعب المتمسك بمقاومته للمشروع الصهيوني الاستعماري، والرافض لكل أشكال التنازلات والمساومات على قضية تحرير الوطن. ■

التاريخ لن يرحم..

◄ إبراهيم البدراوي - القاهرة



رغم أن شاشات قنوات التلفزيون المصرية امتلأت بطريقة فجة بإعلانات الجمعيات الخيرية للتبرع للفقراء، بداية من الدعوة للتبرع لتوفير وجبات غذائية وتوزيع «شنطة رمضان» وتفاخر بعض هذه الجمعيات باستهداف توزيع نصف مليون وجبة، وانتشار «موائد الرحمن» التي وصل عدد المترددين عليها إلى مليوني شخص حسب ما نشر، إلى الدعوة للتبرع لتزويج اليتيمات، إلى مساعدة الأرامل والأيتام، إلى إعلانات لبعض رجال الأعمال عن مشروعات صغيرة للفقراء. رغم كل ذلك فقد ازدادت أعداد المتسولين في الشوارع وفي قطارات ومحطات مترو الأنفاق وباقي المواصلات العامة والمقاهي الخ (هذا في العاصمة فما بالنا بالأقاليم).

أشار تقرير التنمية البشرية الأخير إلى أن ٤٠٪ من الشعب المصري يعيش تحت خط الفقر (أي ٣٠ مليون إنسان). ورغم أن هذه النسبة أقل من الواقع، فإن من يقفون فوق خط الفقر مباشرة، وبالقرب منه يشكلون، مع من يرزحون تحته، الغالبية الساحقة من الشعب.

لم يعد هناك (هرم اجتماعي) في مصر. يوجد أمتان فقط: أمة الكادحين والجياع، وهم الغالبية الساحقة، أما الأمة الأخرى فهم محدودو العدد والثقافة الذين فقدوا روح الانتماء للوطن، وجلبوا اللصوص وقطاع الطرق الامبرياليين والصهاينة ليشاركوهم نهب ثروات الوطن التي تم حرمان الشعب منها، (وحولهم عدة ملايين تقل عن عدد أصابع اليد الواحدة من قمم الفئات الوسطى) أقيمت وتقام مدن مؤمنة لإقامتهم. بدأنا نسمع عن غرف «الأكسجين» في قصورهم، وعن «حقن الأوزون»، وعن استئجارهم طوال العام لغرف «العناية المركزة» بالمستشفيات حيث لا يستطيع المرضى في الحالات الحرجة الحصول على هذه الخدمة الخ...

المجرمون يحكمون ويستحوذون (مع طواغيت المال الأجانب والصهاينة والعرب) على كل شيء. ويستخدمون كل أشكال القمع المادي والروحي، سواء بقوة قوانينهم وإعلامهم الرسمي أو الخاص، وتحت مظلة قوات أمن جرارة (لن يستطيعوا السيطرة عليها للأبد) إذ ليس هناك سلطة قائمة على الظلم الاجتماعي والاستغلال اللامحدود تستطيع أن تعيش بالقمع وحده. بل يصل الأمر إلى أن يفرضوا على رجال الدين ما يقولونه في خطب الجمعة في المساجد خصوصاً فيما يتعلق بمشاكل الناس المعيشية الراهنة حيث يمكن تجاوزها بالدعاء بالبركة وليس بإحلال العدل!!

حينما تم إبرام اتفاقية «الكويز» التي مثلت اختراقاً إسرائيلياً للصناعة المصرية، والتي حددت مصانع الملابس التي تشملها الاتفاقية حدثت ضجة هائلة من باقي (أغلبية) مصانع الملابس. وكان الظن بأن هذه الضجة والاحتجاجات الهائلة تنطلق من موقف وطني، ولكن سرعان ما ظهرت الحقيقة في غضون أيام قليلة جداً. إذ أن هذا الصخب وهذه الاحتجاجات كانت بسبب أن الاتفاقية لم تشمل الجميع، واستئثار البعض بها. هنا تتكشف برجوازيتنا على حقيقتها!!

هنا ينكشف الأمر، كما ينكشف أولئك الذين يدمرون القطاع العام تحت شعار مشاركة القطاع الخاص و«البرجوازية الوطنية» في التنمية، ويطلقون يد هذه البرجوازية في تملك الاقتصاد الوطني. إذ أنه بفرض وجود برجوازيين وطنيين (وهذا وارد)، غير أن الطبقة «كطبقة» قد ألقت بعلم الوطنية في الوحل، ولا ينبغي إطلاق العنان لها.

إذا كان الأمر كذلك بالنسبة إلى شريحة برجوازية «متوسطة» تعمل في صناعة الملابس الجاهزة، فما بالنا بالبرجوازية الكبيرة المتوحشة في المجالات الصناعية والتجارية والمالية والأخرى؟ لقد تم بناء السور الذي أقامه الصهاينة في فلسطين بأسمنت مصري يمتلك مصانعه وقام بتصديره أحد كبار البرجوازيين المصريين. كما يمتلك أحد قمم البرجوازية المصرية حصة كبيرة في الشركة التي تقوم بتصدير الغاز المصري إلى العدو الصهيوني. وكلاهما في قمة الطغمة الحاكمة. إن الربح بالنسبة لهؤلاء المجرمين هو الوطن بل هو الإله الذي يعبدونه.

هذا يفضح رياء هذه الطبقة التي تملأ شاشات القنوات التليفزيونية بإعلاناتها التي تتخلل المسلسلات (الخمسين) التي تعرض هذا الشهر، والتي تحاول أن تزيف واقعهم بالدعاية لهم وإلى إسهاماتهم في أعمال «الخير» ومساعدة الفقراء والمساكين.

ألم تتسع بشكل لا سابق له دائرة هؤلاء الفقراء نتيجة امتصاص هؤلاء من المصريين والأجانب لدماء الشعب ونهب ثروات البلاد؟ ألم يحدث ذلك نتيجة لبيع وتدمير القطاع العام وتخريب الصناعة الوطنية وتشريد العمال، وتدمير حياة فقراء الفلاحين، بعد كنس كل قوانين الحماية الاجتماعية. ولا يزال المسلسل مستمراً؟

هذه الإعلانات التي تتكلف الملايين للدعاية لرجال الأعمال، وإعلانات الجمعيات الخيرية التي تطالب بالتبرع لأعمال الخير والإحسان هي الجانب المكمل لما يسمى «المجتمع المدني» الذي زيفوا مضمونه الأصلي، والذي يشمل أيضا جمعيات «حقوق الإنسان» الممولة امبريالياً وصهيونياً والتي تعمل وفق أجندات معادية لحق الحياة. إن الدور المنوط بهؤلاء جميعاً هو تغطية وتمويه انسحاب الدولة من دورها الاجتماعي، بعد أن تم سلب حقوق الشعب الاجتماعية (واقعياً أو قانونياً لا يهم)، وكذا الحد الأدنى من إمكانيات استمرار الناس على قيد الحياة.

إذا كان هؤلاء وفي أوج نشاطهم في رمضان، يغطون نسبة لا تصل أبدا إلى ١٠٪ من احتياجات الملايين من الجياع والمرضى، فماذا عن الباقين، وماذا عن باقي العام؟ وأي رياء ذلك الذي يحاول التغطية على تجويع عشرات الملايين، لتصب عشرات المليارات في خزائن وحسابات أفراد قلائل. والغريب هو رفع شعار أو عبارة العدل والإحسان للتغطية على المأساة. فهل من العدل أن يكون هناك عشرات الملايين ينتظرون ذلك الإحسان؟

لسنا ضد التكافل الاجتماعي. ولكن الصيغة الصحيحة سياسياً واجتماعياً ودينياً وأخلاقياً أن تكون كل الثروة لكل الناس، لتختفي في النهاية ولو تدريجياً ظاهرة الفقر ومن يستحقون الإحسان.

لا ينفصل هذا الواقع الأليم الناتج عن اغتصاب واستحواذ البرجوازية المجرمة على الثروة والسلطة عن كافة سياساتها الوطنية والقومية والدولية. لاتنفصل عن الصلح والتطبيع مع العدو الصهيوني، ولا عن العداء لكل قوى المقاومة بكل أشكالها، ولا عن حصار غزة، ولا عن الارتماء تحت أقدام الامبريالية، ولا عن توريث السلطة لـ«جمال مبارك» الموظف السابق في أحد البنوك الأمريكية، والذي سيوصل الشعب المصري فيما لو تم التوريث إلى قاع جهنم.

لن يغفر التاريخ- وسوف يحاسب دون رحمة- كل من يتغافلون أو يسكتون ولا يعملون على إزاحة هذه السلطة وهؤلاء المجرمين عن سدة الحكم، وإنقاذ الوطن والشعب. ■

السياسة والاقتصاد في تحولات المشهد الانتخابي الأوربي





◄ تقرير- وسيم الدهان

كما هو الوضع عشية أي استحقاق انتخابي في البلدان الأوربية، ترخي تقلبات السياسات، ولاسيما الخارجية منها المرتهنة لواشنطن، واستفحال الأزمة الاقتصادية المعيشية على وقع الأزمة الرأسمالية العالمية، بظلالها الثقيلة على المشهد الانتخابي في تلك البلدان، مهددة النخب الحاكمة في استمرار حكمها، ودافعة القوى المضادة للانقضاض والتشويش، من دون أن تكون في كل الحالات تعبيراً عن بديل حقيقي.

اليونان: احتجاجات شعبية وانتخابات مبكرة

على خلفية سلسلة الفضائح التي طالتها تسعى الحكومة اليونانية خلال شهر من الآن إلى إجراء انتخابات مبكرة تحت عنوان الخروج من الأزمة الاقتصادية التي تتجلى عناوينها في إلغاء المكاسب الاجتماعية وتقويضها والفصل من العمل وارتفاع معدلات البطالة والضرائب الخانقة والخصخصة وتدمير البيئة، لدرجة بات فيها المجتمع اليوناني يشهد المزيد من حالات «الشغب» بين صفوف شبابه الذين لا يوفرون فرصةً للتعبير عن امتعاضهم من الواقع الاقتصادي المتردي في اليونان، وتركز معظم تحركات من تصفهم الحكومة اليونانية بـ«الفوضويين» على المراكز التجارية والبنوك والمباني الحكومية ذات العلاقة بالشأن الاقتصادي في البلاد، حيث قام بعضهم رغم وجود ٢٥٠٠ عنصر من شرطة مكافحة الشغب، بإحراق ماكينة صرف نقود آلية، وقام بعضهم الآخر بإجراء تفجير خارج سوق الأوراق المالية في أثينا، وبالتزامن مع الحادثة الثانية وقع انفجار آخر أمام مبنى وزاري في مدينة سالونيكي الساحلية الواقعة شمالي البلاد بالقرب من معرض تجاري كان سيفتتحه يومها رئيس الوزراء كوستاس كارامنليس ملقياً عبر التلفزيون الرسمي خطابه السنوي حول الاقتصاد.

وقد طالب كارامنليس مؤخراً الشعب اليوناني بأن «يمنحه الثقة للخروج من أزمة اقتصادية عصيبة» مضيفاً على ذلك المطالبة بـ«تفويض سياسي جديد للقيام بذلك»، وجاء هذا تدعيماً لمطالبته الرئيس اليوناني بحل البرلمان الحالي وإجراء انتخابات مبكرة تبدأ في الرابع من الشهر القادم، وقد أشارت استطلاعات جديدة للرأي إلى أن الحزب الاشتراكي اليوناني المعارض وسع تقدمه أمام الحزب المحافظ الحاكم قبل الانتخابات المبكرة بست نقاط.

ألمانيا: هل تسلم ميركل الراية «لليسار»؟

وفي ألمانيا تعرض حزب المستشارة أنجيلا ميركل لخسائر في انتخابات إقليمية جرت مؤخراً وهو ما يمثل خيبة أمل للمحافظين قبل أسبوعين أو أكثر قليلاً من الانتخابات العامة، كما تراجع التأييد لزعماء الاتحاد الديمقراطي المسيحي في مناطق ألمانية عدة مع مؤشرات بأن ائتلافات يسارية قد تطيح بهم في الانتخابات المقبلة، وتعدّ الانتخابات الإقليمية التي جرت مؤخراً في ثلاث ولايات ألمانية اختباراً لتوجهات الناخبين قبل الانتخابات الاتحادية المقررة يوم ٢٧ أيلول الجاري، وحقق الديمقراطيون الأحرار والخضر نتائج مرضية في انتخابات الولايات، وقدر عدد المواطنين الذين أدلوا بأصواتهم فيها بنحو ٢٠.٦ مليون مواطناً ليعطوا بذلك المؤشر الأخير للانتخابات العامة.

ويرى مراقبون أن أي تآكل في التأييد لميركل خلال الأسابيع القادمة قد يعرض للخطر أملها في تشكيل حكومة ليمين الوسط مع الحزب الديمقراطي الحر، وذلك في وقت يتعرض فيه الجنود الألمان لمزيد من الكمائن والخسائر في أفغانستان ودائماً على وقع العضوية في الأطلسي والتبعية لواشنطن.

وتأتي هذه المؤشرات السياسية في ظروف اقتصادية- اجتماعية معقدة تعيشها ألمانيا التي يمر اقتصادها بالركود الأسوأ منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومن الطبيعي أن تلقي الأزمة بآثارها على سوق العمل الألماني، وهو ما دفع البعض إلى عقد مقارنات بين الوضع السياسي والاجتماعي الحالي وبين الظروف التي عاشتها ألمانيا بعد الانكماش الاقتصادي الذي حدث عام ١٩٢٩ وما نتج عنه من اضطرابات اقتصادية وتدهور للوضع السياسي كانت كلها عوامل ساعدت في وصول هتلر إلى السلطة وانتعاش الأيديولوجيةالنازية.

براون على حد الأزمة الاقتصادية حاملاً فضائحه

وفي بريطانيا يزداد عجز رئيس الوزراء جوردون براون عن الإمساك بزمام المبادرة وتغيير حظوظه قبل الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في غضون تسعة أشهر. ولا يقتصر سوء وضع الحكومة البريطانية على النطاق السياسي ومنعكسات الارتهان لواشنطن، ولكن ما تزال بريطانيا غارقة في الكساد الاقتصادي ويرى مراقبون أن قضايا السياسة الخارجية لبريطانيا قد أزاحت في الوقت الحالي ما يرجح أن تكون القضية الأساسية في الانتخابات وهي الإجابة عن سؤال: ماذا ستفعل الأحزاب لكبح جماح العجز العام المتزايد؟!.

وقد سبق لحزب العمال أن أعلن نيته حماية الخدمات العامة، متهماً المحافظين باعتزام إجراء تخفيضات عنيفة في الإنفاق الحكومي على الخدمات، وبين هذا وذاك وجد استطلاع صحفي نشرته «ديلي تلغراف» مؤخراً أن كثيراً من الناخبين غير مقتنعين بديفيد كاميرون زعيم المحافظين. وهذه نقطة ضعف يمكن أن يسعى حزب العمال إلى استغلالها بحملة انتخابية سلبية تركز على افتقار قيادة المحافظين النسبية للخبرة.

وعلى الرغم من ذلك تمنح استطلاعات الرأي لحزب المحافظين المعارض دائماً تقدماً من رقمين على حزب العمال الذي يتزعمه براون ويحكم بريطانيا من عام ١٩٩٧ وهي النسبة التي تكفي لتعطيه الأغلبية في البرلمان.

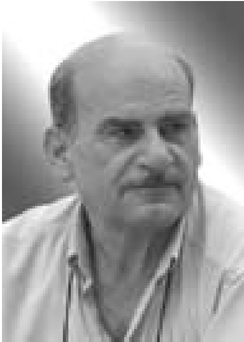
وكانت «قضية المقرحي» أثارت اتهامات بأن بريطانيا مارست ضغطاً على حكومة اسكتلندا للإفراج عنه لمساعدة الشركات البريطانية في الصفقات التجارية مع ليبيا المنتجة للنفط. ومن جهتهم يتهم المحافظون براون بالقيام بدورة التفافية لقوله إنه سيدعم مطالبات أسر ضحايا للجيش الجمهوري الايرلندي بتعويضات ضد ليبيا حيث تقول الأسر إن طرابلس ساعدت في تسليح الجيش الجمهوري.

فرنسا: مرشح بلا انتخابات.. والبطالة «قياسية»

وفي فرنسا التي لا تنتظر انتخابات في المدى المنظور، وافق الحزب الاشتراكي الفرنسي على إجراء انتخابات تمهيدية لتحديد مرشحه للانتخابات المقبلة، ما يعطي إشارة سياسية بالغة الدلالة في وقت ذكرت فيه وزارة المالية أن العجز في الموازنة خلال الأشهر السبعة الأولى من العام الجاري بلغ ١٠٩ مليارات يورو مقابل ٥١.٤ مليار يورو خلال الفترة نفسها من ٢٠٠٨. أي ما زال الاقتصاد الفرنسي يواجه مشكلات ليس آخرها تفاقم معدلات البطالة الناجم عن شطب الوظائف في القطاع المالي، وقد اعترف مكتب الإحصاء الحكومي في فرنسا بأن معدل البطالة قفز إلى ٩.١٪ في الربع الثاني من هذا العام مسجلا أعلى مستوى في أكثر من ثلاث سنوات، وتشير هذه المعطيات أن المجتمع الفرنسي ما يزال بانتظار المزيد من التغيرات الاقتصادية التي تهدد بزعزعة استقراره، إن آجلاً أم عاجلاً.

من سيحاسب المالكي على «بلاغه الكاذب»..؟

◄ حمزة منذر



منذ سقوط بغداد في ٩ نيسان ٢٠٠٣ وانتقال العراق من حكم الاستبداد إلى حكم الغزاة، لم تتوقف يوماً جرائم الاحتلال الموصوفة ضد الشعب العراقي من جنوبه إلى شماله. ولكننا لم نسمع يوماً أن مسؤولاً عراقياً ممن جاؤوا على دبابات الاحتلال الذي نصبهم حكاماً على شعبهم أي احتجاج على تلك الجرائم أو طالب أحدهم بمحاكمة المحتل على جرائمه التي لا تعد ولا تحصى ضد البشر والزرع والضرع.

إذا افترضنا مجازاً أن المالكي وأقرانه في نظام الحكم العراقي الحالي «يدافعون» عن مصالح العراق، كان عليهم تلقف موافقة سورية على إقامة مجلس تعاون استراتيجي بين البلدين لأن من مصلحة سورية الإستراتيجية إنهاء الاحتلال الأمريكي للعراق الذي يهدد سيادة سورية من على حدودها الشرقية. وانطلاقاً من «نظرية» المصالح كان واضحاً أنه ليس من مصلحة الاحتلال الأمريكي في العراق أي تقارب بين الشعبين السوري والعراقي، ومن هنا جاءت تفجيرات «الأربعاء الدامي» كرسالة و«أمر يومي عسكري» للمالكي بوقف التقارب السوري- العراقي المستقل عن إرادة الاحتلال.

وعندما لم يستطع المالكي ومن يواليه في الحكم تحريك الشارع العراقي ضد سورية ولا إقناع الرأي العام العراقي بمسرحية «تدويل القضية»، جرى تعديل في المخطط المعادي لسورية سواء عبر البيان الصادر عن مجلس الرئاسة العراقي، أو عبر «توكيل» الجامعة العربية في تهدئة التوتر بين البلدين. ومن المعلوم أن غالبية النظام الرسمي العربي لا يخرج عن طوع الأوامر الأمريكية الرامية إلى تشديد الحصار على سورية وفك تحالفها مع المقاومة في لبنان وفلسطين والعراق وبالتالي ضمها موضوعياً إلى دول الاعتلال العربي وصولاً إلى فرض تسوية مذلة مع الكيان الصهيوني يغيب عنها تحرير الأرض، وأقلها إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧.

إن الشعب السوري الذي استقبل بين ظهرانيه ثلاثة ملايين عراقي في السنوات الأولى للاحتلال وأكثر من مليون عراقي ما زالوا حتى الآن في سورية، لا ينكر دعمه لحق الشعب العراقي المشروع في مقاومة الاحتلال الأمريكي، وفي الوقت ذاته لن يقبل شعبنا تلك الاتهامات الموجهة إلى سورية بتفجير الوضع الداخلي العراقي أو هدر دماء الشعب العراقي الشقيق، لأننا نعرف وبعمق أن عدونا المشترك هو الاحتلال الأمريكي والصهيوني في العراق وفلسطين، ومن حقنا ليس فقط إدانة محاولة المالكي و«بلاغه الكاذب» وكل أعوان الاحتلال الأمريكي في محاولتهم الإساءة إلى الروابط التاريخية بين الشعبين العراقي والسوري، بل إسقاط هؤلاء على أيدي الشعب العراقي نفسه والذي سيكون قادراً في الآتي من الأيام على هزيمة الاحتلال الأمريكي وأعوانه..

h.monther@kassioun.org

الأمم المتحدة تتجاهل تصريحات التفاؤل وتحذّر:
المضاربات المالية تتربص من جديد بالاقتصاد العالمي

◄ غوستافو كابديفيلا



قلل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من شأن ما كان يتردد مؤخراً عن ظهور مؤشرات على بداية الخروج من الأزمة المالية العالمية، وحذر من أن المضاربات المالية تعود الآن لتتربص من جديد بالاقتصاد العالمي.

فقد نبه هاينر فلاسبيك، مدير إدارة العولمة وإستراتيجيات التنمية بهذا المؤتمر الدائم «لا يزال الاقتصاد العالمي هشاً جداً، وكل ما نطلبه هو إتباع سياسات حذرة للغاية في مختلف أنحاء العالم».

كما أوصى مدير المنظمة سوباتشاي بانيتباكي، بمراعاة الحيطة والحذر لدي تقييم الأخبار التي تتردد عن ظهور علامات على انتعاش الاقتصاد العالمي. وشرح المسؤول الأممي الرفيع أن «البراعم الخضراء» التي يجري الحديث عنها قد تكون عابرة ومؤقتة، كرد فعل على تدني الأسعار في الشهور الأربعة الأخيرة. وقال إن هذا التدني مضافاً إليه انخفاض الإنتاج، يساهمان في تعميق الركود الاقتصادي، ما لا يحول دون ظهور بعض البراعم.

ومع ذلك، لابد من مقارنة مثل هذا الانتعاش الجاري الحديث عنه، بمدى حدة تدني أسعار السندات المالية، والسلع الأساسية وكذلك الإنتاج، وفقا لمدير المنظمة العالمية، الذي أكد أن العالم يشهد ارتفاع معدلات البطالة، وبالتالي لا يجوز التحدث عن انتعاش حقيقي، ذلك أن المستهلكين لا يزالوا يئنون تحت ضغط الديون، فيما تتناقص مواردهم وقدرتهم على الشراء.

وفي هذا الشأن، أكد المدير بالمنظمة هاينر فلاسبيك التوجه الراهن نحو زيادة البطالة في كافة أنحاء العالم، باستثناء بعض الدول الكبرى في آسيا كالصين والهند. تضاف إلى ذلك الضغوط الضخمة على الأجور، التي تنخفض حالياً في الولايات المتحدة فيما توشك على التقلص في دول أخرى.

وشرح مدير إدارة العولمة وإستراتيجيات التنمية بالمنظمة العالمية أن الاستثمارات، التي يمكنها أن تساعد على الانتعاش إلى جانب الاستهلاك، ليس بحال أفضل، وبأن قدرتها الفعلية تعادل الآن ما كانت عليها منذ ٣٠ عاماً.

هذا وتوجه المنظمة الأممية الأنظار والانتباه نحو ظاهرة المضاربات، وهي التي ركزت عليها بالبحث والتحليل المكثفين في الأعوام الأخيرة السابقة للأزمة، على ضوء هيمنة القطاع المالي على قطاع الإنتاج.

وقال مدير المنظمة إن المضاربات تغذت على عمليات تحييد رؤوس أموال مستثمرة في سندات مالية، تجاه السلع والمنتجات الأساسية وأسواق أخرى.

ويلفت تقرير المنظمة عن التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٩ الانتباه إلى أن الأسعار الرئيسية قد سارت في اتجاه مماثل في العديد من المنتجات والقطاعات كالسكن، الأسهم، السلع الأساسية، السندات، وأسعار صرف بعض العملات ذات الأهمية الحاسمة.

أما الآن وفي ظل الحديث عن ظهور مؤشرات إيجابية في الاقتصاد العالمي، تعود المضاربات المالية لتطل مجدداً. فقد أبدت أسواق منتجات، مختلفة تماماً فيما بينها، كالسندات المالية والسكر والنفط على سبيل المثال، أبدت منحنيات متماثلة ومتناسقة فيما بينها في الأشهر الستة الأخيرة.

• نشرة «آي بي إس»

اليابانيون ووعود هاتوياما في التغيير..

◄ قاسيون

على وقع استيائهم من مفاعيل الأزمة الرأسمالية العالمية على واقعهم الاقتصادي القائم أصلاً على استنزاف الطاقات البشرية، ومن شدة معسول وعود التغيير التي أطلقها زعيم الحزب الديمقراطي انقلاباً على آثار أكثر من نصف قرن من حكم «المحافظين» والحزب الديمقراطي الليبرالي، منح الناخبون اليابانيون يوكيو هاتوياما ضوءاً أخضر لتشكيل حكومة جديدة وتنفيذ وعوده بالالتفات للشأن الداخلي وإتباع مسار دبلوماسي أكثر استقلالاً لليابان.

وبينما أثارت إمكانية وصول إدارة من الحزب الديمقراطي للسلطة في اليابان بعد ٥٤ عاماً من حكم المحافظين الذين يضعون الشراكة مع الولايات المتحدة في قلب موقفهم الأمني قلقاً في واشنطن من انحراف اليابان عن التحالف، لا يتوقع معظم المحللين أن يطرأ تغير كبير بعد تولي هاتوياما لرئاسة الوزراء في ١٦ الجاري، ولكن مستثمرين أبدوا قلقهم من احتمال دخولهم في طريق وعر، في حين سارعت واشنطن عبر سفيرها في طوكيو جون روس إلى إجراء محادثات مع الرئيس المكلف تشكيل الحكومة واتفقا على تعزيز العلاقات، بل وتوسيعها، حسب روس «لتشمل الموضوعات العلمية والثقافية» لأن «البلدين لديهما قيم ومصالح مشتركة».

وجاء هذا الاجتماع عقب اتصال هاتفي حاول هاتوياما خلاله طمأنة الرئيس الأمريكي باراك أوباما أن العلاقة بين البلدين ستظل محورية بالنسبة لدبلوماسية طوكيو، علماً بأن الديمقراطيين في حملتهم الانتخابية تعهدوا بخلق شراكة أكثر ندية مع واشنطن وإقامة علاقات أكثر دفئاً مع دول آسيوية مجاورة مثل الصين، وكذلك مع كورية الجنوبية وروسيا.

غير أن واشنطن استبقت ذلك كله معلنة غداة ظهور نتائج الانتخابات استبعادها «إعادة التفاوض مع طوكيو على الاتفاق الذي توصل إليه الطرفان بشأن القواعد الأمريكية على الأراضي اليابانية»، وأعلنت بنَفَس متعال جسده المتحدث باسم بيتها الأبيض روبرت غيبس أنها «أقامت على الدوام علاقة قوية (مع طوكيو) وتعتقد أن هذه العلاقة ستستمر كائناً من كانت الحكومة التي تحكم» اليابان.

ورغم الفوز الكبير في انتخابات مجلس النواب يحتاج الحزب الديمقراطي إلى تعاون الحزب الديمقراطي الاشتراكي وحزب الشعب الجديد المحافظ الأصغر حجماً ونفوذاً ليحتفظ بالأغلبية في مجلس المستشارين بحيث يتسنى تمرير القوانين بسهولة.

وتعهد الحزب الديمقراطي بالتركيز على الإنفاق على المستهلكين والحد من سلطة البيروقراطيين في وضع السياسات.

ويخشى بعض المحللين من أن تزيد خطط الإنفاق الخاصة بالحكومة المقبلة من حجم الدين العام الذي يمثل بالفعل نحو ١٧٠ في المئة من إجمالي الناتج المحلي وهو الأعلى بين الدول المتقدمة.

كما تعهد هاتوياما بعدم زيارة ضريح «ياسوكوني» لقتلى الحرب حيث دفن زعماء يابانيون أدينوا كمجرمي حرب. وتعتبر دول آسيوية كثيرة الضريح المقام بطوكيو رمزاً مزعجاً للعدوان العسكري الياباني في الماضي. وقال لاحقاً «إن الحكومة اليابانية القادمة تملك الشجاعة لمواجهة التاريخ الماضي»، واعداً من ناحية ثانية بالعمل على «قوننة» مبادئ عدم امتلاك اليابان للقوة النووية والتي تعود إلى عام ١٩٦٧، في انقلاب ظاهري منه على إشارات من المحافظين خلال السنوات القليلة الماضية تعكس رغبتهم في التخلي عن مفهوم اليابان الخالي من القوة النووية، تحت ذريعة تطور القدرات النووية الكورية الشمالية، ما دفع بالعديد من اليابانيين إلى الشك بأن الحزب الديمقراطي الليبرالي سمح للطائرات والسفن الأمريكية الحاملة للأسلحة النووية بالتوقف على الأراضي اليابانية.

كارل ماركس كان محقاً..

الماركسية المجددة يمكنها أن تغير العالم مرة أخرى

◄ ألكسي تيخَنَفْ / (مجلة رجال الأعمال الروس)
ترجَمة د. إبراهيم إستنبولي

كانت السخرية من الماركسية ظاهرة دارجة في عصر التحولات السريعة الذي يطلقون عليه تسمية «سنوات الضباب»، لكن الأزمة العالمية دفعت عتاة الرأسماليين للحديث عن راهنية «التعاليم الخالدة». والآن تتوفر كل الفرص أمام الاتجاه الجديد في الماركسية لأن يملأ الفراغ الإيديولوجي، وأن يحدِّد الهدف بالنسبة للبشرية جمعاء. وقد التقطت وسائل الثقافة الجماهيرية هذا الانبعاث من خلال الفيلم الذي أنتجته هوليود قبل فترة قصيرة وبكلفة مالية هائلة.

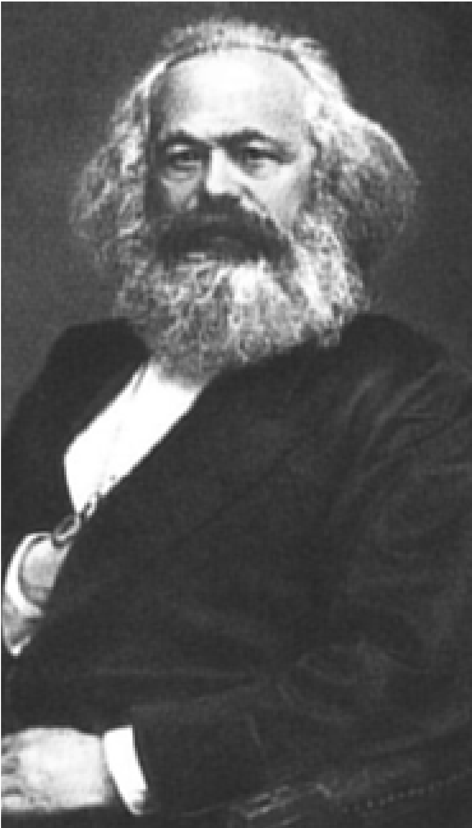
«نحن نجلس على برميل مليء باللامساواة، بالظلم والشعور بالخطر» – هذا ما جاء في التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية Amnesty International على لسان أمينها العام إيرن هان Irene Han. وحسب كلام الأمين العام، إن ذلك البرميل يشبه إلى حد كبير برميل البارود.

على هذا الأساس، كان يمكن قبول الأمين العام لمنظمة العفو الدولية في الحزب الشيوعي. لكنه لا يوجد، للأسف، مثل هذا الحزب. بالتأكيد، ثمة في العالم عدد كبير من التنظيمات التي تحمل اسم أحزاب شيوعية، لكن أياً منها لا يستطيع اليوم تقديم عقيدة متكاملة لبناء مستقبل سعيد.

آخر محاولة جدية في هذا المجال – مجموعة الماركسية التحليلية، التي قام ممثلوها – خبراء الاقتصاد – بتحديث الأساس المنهجي لتعاليم ماركس مستخدمين المنهج الرياضي ومختلف النظريات وأدوات البحث المتوفرة في حوزة الباحث العلمي اليوم. ولكن هذه المجموعة من الباحثين انتهى وجودها للأسف، كمدرسة علمية منذ بداية التسعينيات من القرن المنصرم بعد أن اختفت من الوجود البلاد التي كانت السباقة في محاولة جعل الحكاية واقعاً.

رومانسيةعلمية

إن النظرية الماركسية، وبالرغم من الصبغة الرومانسية للشيوعية، إنما تقوم على مقدمات جدية. وقبل كل شيء على كشف التناقضات التناحرية (التي تعتبر اليوم من صلب المنظومة). وإذا كان كارل ماركس قد رأى في القرن التاسع عشر أن مثل ذلك التناقض يكمن في الجمع بين الأسلوب الاجتماعي للإنتاج وبين الملكية الخاصة، فإن هذا التناقض



اليوم يتخذ شكلاً أكثر عمقاً – بين التمويل الحكومي للإنتاج وبين أسلوب التملك الخاص.

بالفعل، إن جميع الابتكارات التقنية الرئيسية خلال العقود الأخيرة جرت برعاية وتمويل الحكومات الإمبريالية. وهذا لا يشمل الفضاء والطاقة النووية وحسب، بل ويمتد إلى الشبكة العنكبوتية التي أسست لانطلاقتها أبحاث المخابرات المركزية الأمريكية. إلا أن هذه الاكتشافات وعند مرحلة من مراحل تطورها، تتحول إلى ملكية خاصة، بل ويحميها قانون حماية الملكية الفكرية (كبراءة اختراع). بهذه الطريقة يتم حصر الحق في تطوير التكنولوجيا الجديدة.

على سبيل المثال، هذه هي القواعد التي تحكم اليوم سوق البيوتكنولوجيا (التقانات البيولوجية): تموِّل الدولة الرأسمالية الأبحاث، ومن ثم تتحول الصيغ الجاهزة إلى جزء لا يتجزأ من أصول الشركات الخاصة التي يهواها المستثمرون والشركات الاحتكارية في مجال الصناعات الدوائية (والتي لم يعد بمقدورها، كقاعدة، اكتشاف أي جديد). بهذه الطريقة نجد أن التناقض التناحري ينقلب في الواقع إلى كابح لعملية التطور التاريخي.

محرّك التطور الداخلي

إن الجانب الأكثر إيجابية في النظرية المركسية حول التطور الاقتصادي هو بلا جدال، على الأقل بالنسبة للاقتصاديين، الطابع الداخلي Endogenous (من الكلمة اليونانية endo – في داخل، وgenes – يولّد). بكلمة أخرى، إن جميع الشروط والآليات اللازمة للنمو والتراجع ومن ثم الموت متوفرة ضمن المنظومة بحد ذاتها.

لم تصل النظرية المعاصرة للنمو الاقتصادي إلى التفسير الداخلي سوى قبل وقت قصير، وبالاعتماد على جهاز مفرط في رياضيته. علماً أن كل فرد من الحقبة السوفييتية، بمن فيهم التلميذ متوسط التعليم، يعرف أن أهم صفة في عملية الإنتاج الرأسمالي هي طابعه الدوري، وأن أزمة الإفراط في إنتاج السلع تنشأ كل خمس – سبع سنوات تقريباً. ولكي تنشأ مثل هذه الأزمة لا يتطلب الأمر وجود أية عوامل تبرير خارجية، فكلها متوفرة ضمن منظومة الإنتاج بحد ذاتها.

يمكن للرأسماليين أن يتحاشوا مثل تلك الأزمة إما عن طريق تطوير وتوسيع أسواق الاستهلاك أفقياً (بواسطة تأهيل مناطق جديدة لتصريف السلع أو جذب عناصر استهلاك جديدة إلى السوق)، وإما عن طريق خلق أسواق جديدة على حساب جودة التكنولوجيا. لكن تنشأ في الحالة الأولى مخاطر جديدة. وكمثال تقليدي على مثل ذلك النمو نذكر أزمة الرهن العقاري الحالية، التي انفجرت في الولايات المتحدة الأمريكية في الدرجة الأولى لأن دخل مَن قام بشراء العقارات لم يكن ليسمح لهم باقتنائها، فجاءت لمساعدة البائعين مختلف الأذرع المالية الممكنة وغيرها من «المضخات النقدية» التي تمكنت من دعم التوسع، ولكن لفترة زمنية محدودة.

أما ما يتعلق بالتقنيات الجديدة، فغالباً ما يصطدم الزبون بتحسين جزئي في المنتج الموجود أساساً، أو أنه يصبح ضحية الدعاية التجارية الحاذقة. هذه الميكانيزمات أيضاً غير قادرة على تغيير الأساس في عمل آلية السوق، في حين أنه لم يعد باستطاعة الرأسماليين المعاصرين على الأرجح، أن يبتكروا آليات أساسية خاصة بهم.

الفقر النسبي.. آفة الرأسمالية

إن مقولة إفقار الطبقة العاملة لم تتحول إلى أكثر «الاكتشافات» الماركسية تناقضاً وحسب، بل وأصبحت المادة الأكثر شعبية للسخرية. وبالفعل، منذ أيام ماركس والوضع المادي للعمال في البلدان الصناعية المتطورة يتحسن، كقاعدة. ومع أن ماركس تحدّث عن الإفقار النسبي وليس المطلق، فإن أي مثقف سوفييتي كان جاهزاً ليردد «رائع لو أنه يتم إفقارنا بهذا الشكل».

ومع ذلك فإن المشكلة كانت تقوم في أنه كان من الصعب حقاً رؤية العمال المعدمين، فالأماكن العمالية الشاغرة لم تكن تحفظ في المتاحف كما لو أنها ديناصورات أو ماموث، أما البشر فكانوا مضطرين لأن يتعلموا من جديد، أو أن ينسلخوا عن طبقتهم. والموقف من شريحة الحثالة في المجتمع مختلف تماماً، إلا أنه تبين في زماننا هذا أن الناس في البلدان الأقل تطوراً مستعدون للقيام بالعمل نفسه وبالمستوى نفسه من الجودة لقاء أجر مختلف. وهذا ما صار ينعكس على أجور العمال في البلدان المتطورة.

لقد ظلّت المهارة العالية في قطاعات الاقتصاد ما بعد الصناعي ضمانة لفرص العمل على مدى فترة طويلة. ولكن تطور تكنولوجيا المعلومات بدأ يدمّر بصورة شاملة ليس الوظائف وحسب، بل مهناً بكاملها بما يخصّ الاختصاصات الرفيعة بدون غياب المردود، بل مع زيادة في المردود. وهنا بدأ الطالب يحل محلّ الوسيط التجاري المحترف، وقد أخذ يحمل في يده جهاز هاتف نقال بداية، ولاحقاً قائمة بالعناوين الإلكترونية للزبائن المفترضين. وبدلاً من سائقي التاكسي ظهر سُوّاقٌ وسائط نقل مجهزين بأجهزة اتصال لاسلكي وبأنظمة تحديد المكان عن طريق الأقمار الصناعية، ما جعلهم قادرين على إيجاد أي بقعة أو ركن في المدينة بدون الحاجة إلى عشرين سنة خبرة عمل. كما انقرضوا باعتبارهم طبقة حرفيين، الرسامون الهندسيون، وعلى الصف يقف منتظراً الفنانون التشكيليون ومصممو الديكور ومهندسو الصوت، والوسطاء المصرفيون، والكثير والكثير من المهن الأخرى التي كانت تتطلب يوماً ما مهارة عالية وما يقابلها من أجر لقاء عمل روتيني.

طبقاً لحسابات أجراها خبراء اقتصاد أمريكيون اعتباراً من منتصف عقد الثمانينات من القرن الماضي، كانت الطبقة الوسطى بالتحديد هي المتضرر الأول (من حيث الدخل): جرى ارتفاع في الرواتب والأجور في «أقطاب» السوق – في شريحة المستخدمين أصحاب الأجور المتدنية (ولكن دون أن يبهر هذا الارتفاع الوسيط البنكي أو المسؤول عن التسويق) وبين الأخصائيين أصحاب الأجور العالية جداً (وما يعيق الانتقال إلى تلك الفئة هو القيد أو الحاجز التعليمي – إذ لا يتم قبول الجميع في جامعة مثل هارفرد).

اغتراب كامل عن المكتب والكمبيوتر

ثمة «اكتشاف» آخر كان يحظى بشعبية كبيرة لدى الماركسيين في منتصف القرن العشرين. المقصود هو الغربة التي يعيشها العامل أو الموظف تجاه وسائل الإنتاج. فحتى طبقة المثقفين كانت دوماً تشعر بالتفهّم وبالأسى تجاه البروليتاري الذي يمضي يوم العمل بكامله قرب آلة العمل المقيتة.

لكن هذا التفهّم صار رائجاً من جديد بالتحديد عندما ظهرت فئة كبيرة من الموظفين في المكاتب. فقد تبين أن الكراهية تجاه طاولة المكتب وتجاه الكمبيوتر قد تفوق بكثير المقت تجاه آلة البرادة.. فالعامل الذي كان يمضي يوم عمله «لصالح العم»، كان بإمكانه أن يذهب على الأقل في عطلة نهاية الأسبوع إلى البيت الريفي، ويقوم ببعض الأعمال الخاصة به. أما موظف المكتب، فكيف سيحل معضلة «الاغتراب» تجاه أدوات عمله؟ أن يجري عملية حساب لمصاريف العائلة في برنامج Exel؟ ربما لكي تدمع عيناه فقط من جراء ذلك.

المتاجرة بالمستقبل

لقد أجمع أنصار ومعارضو الماركسية على أن هذه التعاليم ليست نظرية الحاضر وحسب، بل إنها تقدم جواباً واضحاً ودقيقاً لما سيكون في المستقبل، وما الذي يجب فعله لأجل ذلك. والآن بالضبط، أثناء الأزمة العالمية، نحتاج إلى جواب على هذا السؤال. وها هم المسؤولون في منظومة الاحتياط الفيدرالية FRS – قلب المنظومة المالية العالمية – يميلون نحو الاعتقاد الحقيقي بالقضاء والقدر.

«أنتم تعرفون، أنني في واقع الأمر من أنصار نظرية التحطيم الإبداعي»– يعترف على صفحات وول ستريت جورنال رئيس فرع دالاس لمنظومة الاحتياط الفيدرالية ريتشارد فيشر، ويحذّر قائلاً: «إن الجزء التدميري من العملية مؤلم جداً دائماً، ويحمل في طياته تعقيدات سياسية جدية، ويمكنه أن يحرق كما جهنم».

بكلمات أخرى، إنه مستعد للجائحات والانهيارات الاجتماعية والسياسية، متوقعاً أنه في سياق الثورة العالمية سوف يولد النظام العالمي التقدمي.

أما صاحب نظرية التحطيم الإبداعي، عالم الاقتصاد النمساوي جوزيف شومباتر، ورغم أنه ليبرالي كلاسيكي، فهو لم يخف يوماً تعاطفه مع الأفكار اليسارية. ومع أنه لم يتفق مع الإيدَيولوجيا الشيوعية في الجوهر، لكنه أعطاها حقّها من حيث تماسكها الداخلي.

«إن أصحاب النظريات من مختلف الألوان، ومهما كانوا عاجزين من حيث التطبيق، هم أكثر قرباً بالنسبة لنا، كقاعدة، من الممارسين العاديين للسياسة. علاوة على ذلك، إنهم يمتلكون مصادر طاقة داخلية لا يمكن للممارسين أن يفهموها ولا بأي حال» – هذا اقتباس من العمل الرئيسي لعالم الاقتصاد المذكور، من كتابه: «الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية».

وعلى الأرجح، إن العقيدة الجديدة للمستقبل سوف تظهر قريباً في الفضاء الاجتماعي. ومن الممكن جداً أنها ستكون هذه الصياغة أو تلك للماركسية. المهم أن لا تكون الشيوعية البدائية التي نشأت على حطام الحضارة في سياق التدمير الإبداعي.

■■

أزمة الإفراط في إنتاج السلع تنشأ كل خمس - سبع سنوات تقريباً. ولكي تنشأ مثل هذه الأزمة لا يتطلب الأمر وجود أية عوامل تبرير خارجية، فكلها متوفرة ضمن منظومة الإنتاج الرأسمالية بحد ذاتها.

كانت الرأسمالية تهرب من أزماتها الكبرى عن طريق تطوير وتوسيع أسواق الاستهلاك أفقياً وخلق أسواق جديدة على حساب جودة التكنولوجيا، وهذا كله استُنفد.. فماذا ستفعل في مواجهة الأزمة العظمى القائمة حالياً؟

عبثية حرب أوباما في أفغانستان

◄ روبرت شير / ترجمة: أ. ج

صحيح أن باراك أوباما لايشبه ليندون جونسون بشيء إلا من حيث طريقة تعاطيه مع أفغانستان، غير أنه مهدد بالغوص في مستنقع قد يغرق رئاسته. والأفكار التقدمية ملأت رأس جونسون أيضاً، وأولها حربه على الفقر، غير أنها سرعان ما خبت بسبب التكلفة الباهظة والانشقاق الداخلي، الناتجين عن حرب عبثية بدت آنذاك لا نهائية في فيتنام.

«العبثية» هي الصفة الملائمة لحرب أفغانستان بالقدر نفسه، ذلك أن محاولاتنا الحثيثة لإخضاع هذا البلد لا علاقة لها بالهدف المعلن «حماية أمننا القومي». ومثلما أن فيتنام لم تكن يوماً دمية في يد الصين الشيوعية أو الاتحاد السوفييتي، ليست حركة طالبان وكيلاً لتنظيم القاعدة. في كلا المثالين تورطت الولايات المتحدة في صراع أهلي لم تستطع التحكم بتوتره وحدّته، كما عجزت عن ضبط النزعةالعسكرية.

وكما لم يكن شيوعيو فيتنام يوماً يمثلون امتداداً لعدو شيوعي دولي يتعذر اجتناب مواجهته، والدليل على ذلك أن فيتنام والصين الشيوعيتين أقرب شركائنا التجاريين في هذه الآونة، فلا يجوز النظر إلى حركة طالبان باعتبارها امتداداً لتنظيم القاعدة الشرق أوسطي المنشأ، الذي جندته الولايات المتحدة أساساً كي يتوجه إلى أفغانستان لقتال السوفييت.

أولئك العناصر المجندون، بمن فيهم خالد شيخ محمد العقل المدبر المزعوم لهجوم ٩/١١، وصاحب رأس المال أسامة بن لادن، اجتمعوا في أفغانستان ليخلع عليهم رونالد ريغان، بكثير من المغالاة، لقب «مقاتلو الحرية». وجدير بالذكر هنا، أن حركة طالبان ذات التمويل الأعلى والنسبة الأكبر من العرب بين مقاتليها حتى الآن، وباعتبارها حليفاً مؤقتاً للولايات المتحدة، تمكنت من الوصول إلى سدة السلطة بفضل دعم المخابرات المركزية الأمريكية غير المفهوم، وتدخلها غير المضبوط.

وحتى هذه اللحظة، لا يوجد أي دليل جدي على أن حركة طالبان حرضت على القيام بهجمات ٩/١١، أو أنها كانت على علم مسبق بها.

علاوة على ذلك، إن الإصرار الدائم على ضرورة سحق طالبان بالوسائل العسكرية كشرط لازم لهزيمة تنظيم القاعدة، يمثّل إنكاراً تاماً لعالمية إرهاب القاعدة الذي ينشط بفعالية في دول مثل الصومال وإندونيسيا وإنكلترا وباكستان وغيرها.. في حين أن حصار تنظيم كهذا لا يتطلب أكثر من نشاط لقوات الشرطة والأمن، بدل النشر الاستعراضي الواسع للقوات العسكرية الرسمية على أمل إيجاد أو ابتداع حرب يمكن إحراز النصر فيها. هذا الأمل الباهت هو الدافع الكامن خلف كل الجهود المضنية في أفغانستان، وما أنتج إلا استعراضاً للقوة النارية في حرب مع الأشباح (علماً أن الشهرين الأخيرين هما الأكثر كلفة من حيث عدد القتلى الأمريكيين).

وبينما تُعد حركة طالبان ميليشا تقليدية تملك هامش مناورة واسعاً في مواجهة الجيوش النظامية، يصر جنرالات الميدان مرة أخرى أنه يمكن قلب الأوضاع السيئة إذا أرسلت الولايات المتحدة عدداً أكبر من القوات، وحتى لو ارتفع عديد القوات الأمريكية إلى ٦٨ ألفاً ضمن جيوش التحالف البالغ عددهم ١١٠ آلاف، إذ يؤكد الجنرال ستانلي ماك كريستال أن «الوضع في أفغانستان خطير جداً ...»، ثم يتابع قائلاً «لكن بإمكاننا إحراز النجاح»!

لكن، لحسن الحظ، ألقى وزير الدفاع روبرت غيتس بعض ظلال الشك حول هذه النقطة، باعتبار أن حجم القوات الأمريكية يتناسب طرداً مع السلبيات الناتجة عنه: «أبديت بعض القلق سابقاً من حجم البصمة الأمريكية، حجم بصمة قدم القوات الأجنبية المتواجدة في أفغانستان، وبالتأكيد عليّ الاهتمام بهذه المسائل. وكلما فكرنا بحجم قواتنا، علينا التفكير في التكاليف».

ولقد استخدمت تعبير «لحسن الحظ» لأنه لو توفرت هذه الرؤية لدى وزير الدفاع الآخر، روبرت ماكنمارا، أثناء الاستعداد للحملة على فييتنام، ما كان حرّض على ما أقر بخطئه بعد عقود من الخسائر الكارثية في الأرواح والأموال: ٥٩ ألف قتيل أمريكي، ونحو ٣.٥ مليون قتيل هندو–صيني، غالبيتهم العظمى من المدنيين. كنت مراسلاً في فييتنام إبان بدء تجهيز الحملة، آنذاك كما الآن، التفاؤل السائد لم يكن مبنياً على أساس الحقائق على الأرض. آنذاك كما الآن، ارتبطت الحرب بانتخابات ودعم سياسيين محليين بهدف كسب قلوب وعقول أبناء الشعب الذي نقصفه. وآنذاك كما الآن، تبين استفحال فساد حلفائنا من الزعماء المحليين، الحالة التي يستثمرها بسهولة ويسر من نطلق عليهم لقب «أعداء».

يتعين على أولئك المتحمسين لتصعيد الحرب الأفغانية الاعتراف قبل كل شيء بكلفتها المرجح تصاعدها. وإذا كان قد فشل الـ ١١٠ آلاف جندي، فهل سنحتاج إلى نصف المليون الذين أرسلناهم ذات يوم إلى فيتنام ذات التضاريس الصعبة؟ وهل بمقدورنا رفع القوات إلى هذا الحد دون إعادة النظر بأسس الخطط دستورياً؟

آن للديمقراطيين أن يتذكروا أن حزبهم هو الذي دفع الولايات المتحدة إلى أكثر المغامرات العالمية تدميراً، وأن يبادروا على الفور إلى نشل رئيسهم من لجة الهاوية قبل فوات الأوان.

■ **المصدر:**
www.Truthdig.com

السلطة في أدب الأطفال

يصدم المهتم بميدان أدب الأطفال المحلي بذلك الكم الهائل من الرداءة والإسفاف الذي تحويه تلك المطبوعات الفاخرة الموجهة للأطفال على المستوى العربي، إلى درجة دعت بعض المنظمات الدولية إلى إقامة عدة مشاريع للنهوض بالكتابة العربية للأطفال، دون جدوى فعلية ترجى من تلك المشاريع.

في الواقع لا يمكننا أن نرجع ذلك التردي الكبير في هذا الميدان إلى انقراض المواهب لدى كتابنا، فالمسألة مرتبطة بتآكل الخطاب الثقافي السائد بشكل عام، ولذلك يمكننا أن نرى خلف أزمة أدب الأطفال أزمة مجتمع ومؤسسات... وسلطة.



◄ **محمد سامي الكيال**

«كبار»... «صغار»

قد يكون من الغريب أن ننظر إلى أدب الأطفال من زاوية علاقته بالسلطة، فتلك الحكايات والأشعار اللطيفة الحافلة بالخيال والدهشة تبدو أكثر براءةً من أن نقرنها بأية ممارسة سلطوية، ولكن هذا الانطباع سيزول سريعاً إذا تذكرنا أن أدب الأطفال قائم على فكرة أساسية هي أن «الكبار» يجب أن يكتبوا لـ«الصغار»، وبين هذين الحدين (كبار، صغار) يمكننا أن نتلمس الخطوط الأساسية لفعالية السلطة، فلكلمة «كبار» في هذا السياق أكثر من دلالة، حيث اختلف مدلولها القديم بعد أن انتزعت مهمة سرد القصص الخرافية من الجدات العجائز اللواتي كن ينقلن إلى صغارهن من خلال تلك القصص منظومة متكاملة من القيم الاجتماعية العفوية، ضمن سياق جمالي يتضمن كل عناصر الحس والمخيال الشعبي المتحرر إلى حد كبير من المتطلبات المباشرة للسلطة.

عندما نشأ أدب الأطفال بشكل جدي في أوروبا القرن الثامن عشر أصبح «الكبار» مجموعة من الكتاب المحترفين، تتبدى في أعمالهم متطلبات إعداد جديد للفرد، يتناسب مع أولويات سلطة تسعى جاهدة لتهيئة المجتمع وفقاً لحاجاتها.

هكذا أصبح «الصغار» مادة خاماً يجب على «الكبار-السلطة» صياغتها بالشكل المناسب، وبذلت في سبيل ذلك الكثير من الجهود المنظمة والمخطط لها بشكل متقن، فغدا النص الموجه للأطفال ميداناً لتقاطع العديد من الخطابات السلطوية.

النشيد والعصا

يختلف السياق التاريخي لتطور أدب الأطفال في العالم العربي عن سياقه في الغرب، فالسلطة (بالمعنى الضيق للمفهوم) لدينا لم تُعن كثيراً بتحصين نفسها بسلسلة من البنى الفوقية المتينة والقادرة على تثبيت هيمنتها الفكرية والأيديولوجية على المجتمع، ولذلك كان خطابها أحادياً فجاً وغير قادر على الصمود وحده دون عنف سلطوي مساند له.

وينطبق هذا على مجال أدب الأطفال، فعلى الرغم من انتباه السلطة المبكر نسبياً إلى ضرورة تأسيس أدب أطفال محلي يساهم في بناء إنسانها «النموذجي»، إلا أنها لم تستطع الخروج من إطار خطابها السائد لدى تعاملها مع عوالم الطفولة، ولعل تقنية «النشيد» التي تم التركيز عليها وتعميمها في المناهج الدراسية هي خير مثال على عمل السلطة في هذا الميدان...

النشيد عبارة عن نص شعري سلس اللغة ومباشر المضمون كتب لكي ينشده الأطفال بشكل جماعي شبه طقوسي تحت إشراف عصا المعلم، وذلك التلازم بين النشيد والعصا تلازم عضوي، فتلك الأشعار التي لا تعني مضامينها الأطفال كثيراً ألفت لكي تحفظ وتؤدى تحت تهديد العصا، ولولا العصا لما اهتم الأطفال أصلاً بنصوص تسعى إلى إيصال أيديولوجيا السلطة بكل تلك الفجاجة.

وإذا كان أدب الأطفال قد نشأ في الغرب ليحل النص تدريجياً محل العصا في الإعداد السلطوي للطفل، فإن أدبنا المحلي تهالك تدريجياً لتصبح العصا هي السائدة تماماً في تلك المعادلة السلطوية.

وعلى الرغم من كل هذا فإن النص المكتوب للأطفال فيما مضى كان نصاً ممتازاً إذا قارناه بالنصوص التي تكتب وتنشر حالياً، على الأقل من ناحية الصياغة اللغوية وتقنيات الكتابة.

أزمة السلطة... بؤس النص

الحالة التي وصل إليها أدب الأطفال المحلي اليوم يمكن ردها إلى أزمة الخطاب السلطوي الأحادي، وفشل كل محاولاته لتغير قوله التقليدي. وبما أن الساحة قد أُفرغت تقريباً من أية قوى قادرة على النهوض بخطاب بديل، فمن الطبيعي أن نصل إلى هذا الحال المتردي.

لدينا الآن مجموعة من الكتاب المكرسين رسمياً ككتاب للأطفال، يحاولون تقليد الجيل الأول من كتاب السلطة، ولكن دون جدوى، حيث أن ذلك الجيل قد استنزف حقاً كل الإمكانيات الضيقة والخيارات المحدودة التي يتيحها خطاب سلطوي يتصف بتلك الدرجة من الأحادية. ومن جهة أخرى هنالك العشرات من المطبوعات التجارية البائسة التي تقوم جهات لا تمتلك أي مشروع ثقافي بإصدارها وتوزيعها بشكل واسع دون أن يقرأها أي طفل.

هل يمكننا الحديث إذاً عن نهاية أدب الأطفال المحلي؟

يمكننا الحديث عن ذلك بالتأكيد، كما يمكننا أن نكسب حديثنا مضموناً إيجابياً إلى حد ما، إذا قلنا إنه في شرطنا التاريخي والاجتماعي الراهن، وفي ظل غياب مشاريع ثقافية-سياسية بديلة تنتج آدابها التي «تتسلط» على المتلقي لدفعه نحو فعل اجتماعي جديد، يمكننا أن نعوِّل على نمط جديد من الكتابة للطفل عرفه الغرب منذ فترة طويلة، وبدأت بوادره بالظهور لدينا حديثاً، وهو نمط يعشش في عوالم الطفولة ويكتب بلغتها ومنظورها.

ذلك النمط من الكتابة لن يكون «أدب أطفال» بالمعنى الذي اكتسبه هذا المصطلح تاريخياً، بل سيكون ملامسة أدبية لفضاءات الطفولة التي تصلح أن تكون واحدة من أهم منابع إلهام الأدب الحقيقي... أي الأدب غير الموجه لـ«الصغار».

■■

ربما..!

الدور الثقافي للدراما التلفزيونية

ما يميّز مسلسلات ٢٠٠٩ أنها تتغلغل في إشكاليات الراهن وتغوص في وحوله لتعرضها على الملأ، وهو أمر يستحق التثمين كتوجّه بات ضرورياً وملحّاً، فالدراما الآن تمارس دوراً ثقافياً لا يمكن نكرانه، والحديث حول ذلك بحث بحاله، وليس بوسع أحد التغاضي عن كون هذا المنحى كان من أسباب نجاح الدراما سورية عند المشاهد العربي، إذ أن السمة الأبرز لها هي الجدية والجرأة في الطرح والمعالجة في قوالب فنية لا تقل جدية وجرأة.

المضامين التي قدمها كتّاب الدراما السورية، أولاً، وضعتها على تماس مباشر مع الناس، في أسئلة حياتهم ومصائرهم وفي معالجتها لإشكاليات ومتغيرات الواقع، ولعل هذا التوجه الذي نتحدّث عنه أكثر ما يتجلى في الأعمال التي تناولت العشوائيات السكنية، بيئة ومكاناً، حتى خرجت أعمال كبيرة فنياً كـ"الانتظار" و"غزلان في غابة الذئاب"... إلخ، وإن خرجت علينا انتقادات كثيرة معتبرة الأمر موضة وسوف تنتهي، فالحقيقة أثبتت أن هذه العلب اللا إنسانية هي مرايا مقعرة لصورة المجتمع السوري، لذا لا بد منها في كل تناول حقيقي.

وإن من أكثر ما يميز مسلسلات هذا الموسم هو اتجاهها إلى العشوائيات، والأمثلة كثيرة: "زمن العار"، "سحابة صيف"، "قلوب صغيرة"، "قاع المدينة".. فإن في هذا تأكيد على دور ثقافي تتجسم عناءه الصورة، وتخطو فيه خطوات حثيثة، فها هي مواضيع حساسة مطروحة على العلن: الشرف، التحول الجنسي، الشذوذ، التبني، عمالة الأطفال...

ما نحتاجه هو دراما تقتحم وتتهم وتسأل، دراما تتناول قضايانا الأساسية وتضع أصابع الاتهام على الجراح التي طالما تم التعامي عنها.. ما نحتاجه المزيد من الحدة والفضح للانهيار الأخلاقي والاجتماعي.. والمزيد من التأكيد على العدالة الاجتماعية والحقوق والقيم الحضارية.. ما نحتاجه فعلاً هو دراما عن "الآن وهنا"، عن هذه اللحظة الشائكة التي تضرب مجتمعاتنا بأعاصير جنونية، بعضها وافد وبعضها مقيم مزمن.

■ **رائد وحش**
raedwahash@kassioun.org

ركن الوراقين

سبع ليال



«إيمرسون يقول إن المكتبة غرفة سحرية يوجد فيها الكثير من الأرواح المسحورة. وهذه تستيقظ عندما ندعوها. عندما يرقد الكتاب مغلقا فهو حرفيا وهندسيا، مجرد مجلد، شيء بين أشياء كثيرة. عندما نفتحه، عندما يستسلم الكتاب لقارئه، يبدأ الحدث الجمالي بالوقوع. حتى بالنسبة لنفس القارئ فإن نفس الكتاب يتغير، إننا نهر هيراقليطس الذي قال بأن رجل الأمس هو غيره رجل اليوم، والذي لن يكون نفسه رجل الغد. إننا نتبدل باستمرار، وكل قراءة لكتاب، كل إعادة قراءة، وكل تذكر لذلك الكتاب، يعيد ابتكار النص. النص أيضا هو نهر هيراقليطس المتبدل» ينطبق الكلام في هذا المقطع على صاحبه بورخيس في كتابه «سبع ليال» الكتاب الذي يتضمن سبع محاضرات تناول فيها: الكوميديا الإلهية، الكوابيس، ألف ليلة وليلة، العمى... إلخ.

هذه هي الطبعة الثانية من الكتاب وقد صدرت عن دار «الينابيع» في دمشق يحمل توقيع المترجم عابد اسماعيل.

«سوسيولوجيا الغزل العربي»

«سوسيولوجيا الغزل العربي» صادر عن «المنظمة العربية للترجمة» كتبه طاهر لبيب بالفرنسية أساسا، وكان صدر سنة ١٩٧٤، وتُرجم إلى العربية من مصادر ثلاثة مختلفة. حتى رأى طاهر لبيب، مؤلف الكتاب، أن يترجم نصه بنفسه في محاولة لا يبقى فيها مجرد مترجم، ولا ينحصر في حدود الترجمة، وإن لم يتجاوزها إلا إلى حدود التعريب، ليبقى العمل شهادة على رؤية، وعلى مقاربة للكاتب في مرحلة ما.

يأتي الكتاب في أبواب أربعة، تهتم على وجه التحديد، بمجموعة الشعراء العذريين ونتاجاتهم، التي قلّت دراستها، مقارنة بـ «مدارس» شعرية أخرى، وفهم دلالة شعر هذه المجموعة في كليته المتماسكة. حكايات المحبين، تذوقّها، فك رموزها، إعادة بنائها، وفرز في الوعي الجماعي للقبائل وفي مخيالها بين خيوط النسيج المعقد الذي تنطوي فيه دلالات الغزل وتنشرح. وهو قول الحب، كما لم يقله أحد قبل العذريين، بشعور إنساني وجدوا فيه صوتهم الخاص. كتاب يشهد على حيوية الكلام الذي يحوّل العالم إلى جمال.

إعلان نتائج مسابقة قاسيون للأغنية الوطنية..

شهدت «مسابقة قاسيون للأغنية الوطنية» التي كانت قاسيون قد أعلنت عنها منذ نحو ستة أشهر، مشاركات كثيرة لشعراء من الجنسين، ومن الأعمار والألوان والتجارب الشعرية كافة، بعض هذه التجارب كان متواضعاً، وبعضها بدا واعداً، والقليل منها اتصف بنضوج الفكرة والأسلوب.

وإن قاسيون إذ تعتذر من قرائها عن تأخرها في إعلان نتائج المسابقة، فإنها تؤكد أن ما حال دون هذا الإعلان مبكراً أمران، أولهما تمديد فترة قبول النصوص المشاركة بطلب العديد من الراغبين بالاشتراك في المسابقة، وثانيهما تعثر اجتماع كامل لجنة التحكيم للبت في النتائج لأسباب ذاتية مختلفة تخص بعضهم..

وفي العموم، وبعد أكثر من اجتماع، ونظراً لطبيعة مستوى المشاركات وبعض اللغط حول نوع المشاركة، فقد قرر أعضاء لجنة التحكيم الذين سمحت لهم ظروفهم بمتابعة موضوع المسابقة ما يلي:
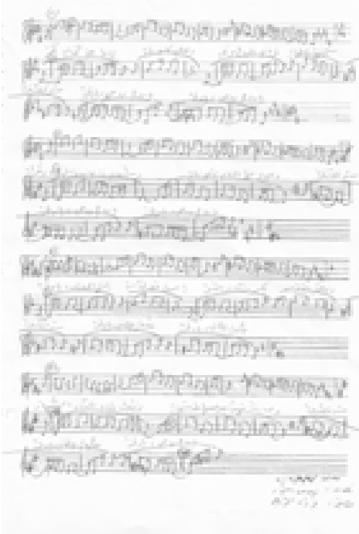
١ - منح الشاعرة السيدة فردوس النجار الجائزة الأولى عن نصها «يا روح روحي يا وطن».

٢ - التنويه بسبع مشاركات وهي:

أ - نص «أطلق حذاءك» للشاعر محمد نصيف.
ب- نص «قدس الأقداس» للشاعرة علا غازي صادق.
ج - نص «صلد كقاسيون» للشاعرة آلاء خليل فلاح.
د- نص «يم الشهيد» (نص مجهول اسم صاحبه).
ه - نص «وطني» للشاعر هشام الصوفي.
و- نص «وطن» للشاعر رياض أبو جمرا.
ز- نص «هذي الشآم» للشاعر حمد مزهر.

وقد قام د. غزوان زركلي المعروف بأريحيته بتلحين النص الفائز، وقدمه هدية لقاسيون وللفائزة الأولى، وسوف تقوم قاسيون كما وعدت، بتحمّل تكاليف تسجيل الأغنية وتسويقها..

يذكر أن لجنة التحكيم كانت مكونة من الأساتذة: بندر عبد الحميد، سميح شقير، د. غزوان زركلي، لقمان ديركي، ومحمد علي طه.



القصيدة الفائزة

يا روح روحي، يا وطن

◄ **كلمات: فردوس النجار**
◄ **ألحان: د. غزوان الزركلي**

قاعدِ على كتافي عُمُر
وبقلبي كايد نار
غربان بتروح وتجي
سميتها أطيار!
شو قصتك؟ يا روح روحي، يا وطن
يا روح روحي، يا وطن

وشفاف نشفانة، وقهر، ومرار
وعيون فيها النار تاكل نار
شو قصتك؟ يا روح روحي، يا وطن
يا روح روحي، يا وطن

إنت الحقيقة، يا وطن
إسمك متل قداس
يكسر شآمات القتل
ويعمد الأعراس
شو قصتك؟ يا روح روحي، يا وطن
يا روح روحي، يا وطن

وتقلت حكايا الحب، والسمار
وصارت تهز براسها الأشجار
شو قصتك؟ يا روح روحي، يا وطن
يا روح روحي، يا وطن

دمشق/ ٢٠٠٩/٩/٣

(تم إغلاق تحرير هذا العدد مساء يوم الأربعاء 2009/9/9) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

«ضيعة ضايعة» و«بسيط»: دروس البساطة

◄ نبيل محمد

«ضيعة ضايعة» لم يتم اختيار هذا العنوان على أساس طباق لفظي أو تجانس أحرف أو للإيحاء بالمضمون الكوميدي الذي تحمله حلقات هذا المسلسل المنفصلة موضوعاً، والمرتبطة بنيويا، أي من الممكن أن نسميها «منفصلة متصلة». ينبع الاسم من كون هذه القرية «الضيعة» بالفعل هي ضائعة من حيث عدم تواصلها مع العالم الخارجي وانغلاق شخصياتها على ذواتهم وعدم وصول التكنولوجيا إليها متمثلة بأبسط صورها كالتلفاز مثلاً، وإنما هي ضائعة إلى درجة أنها تحمل سمات القرية في بدايات القرن الحالي، لولا وجود بعض الآليات الزراعية والـزوارق في بعض الحلقات، ويعبّر القائمون على هذا العمل عن مدى ضياع هذه الضيعة من خلال التقديم للحلقة بأسلوب فني يدل على أن الثورة الرقمية اجتاحت العالم إلا أن «أم الطنافس الفوقا»، بحكم ضياعها، بقيت خارجة عن هذا المنطق العلمي وبذلك يتم تجريد هذه الضيعة من مخلفات العلم ويعطي المخرج أحقية تبسيط «وغباء» الشخصيات كما يشاء دون أدنى اعتبار للمحيط العام أو للفترة الزمنية فهذه الضيعة أصلاً خارجة عن التاريخ، فالطابع العام الذي يكسوها هو البساطة بأشد صورها وذلك لسببين أولهما أنها لا تنتمي للمحيط الفكري والزمني، وثانيهما أنها بيئة ريفية، بل ممعنة في تريفها، ومن هذا المنطلق بإمكاننا أن نقارب بين هذه البيئة الريفية الزراعية البسيطة القليلة الشخصيات رغم تفرد كل شخصية عن الأخرى والتقائهم بمبدأ البساطة في النهاية، وبين بيئة مسلسل الأطفال «مغامرات بسيط» الذي ربما لا يغيب عن جيلنا وجيل من هم أكبر منا على اعتبار أنه عمل كرتوني شهير ومؤثر وذو رؤية جمالية للحياة فمعظمنا يتذكر تفاصيله من خلال عودة بالذاكرة إلى بداية تسعينيات القرن الماضي.

بسيط هذا الكائن الممعن ببساطته في التعامل مع أقرانه ومع بيئته ومكوناتها هذا الحيوان الذي يحمل من الإنسان خلاصة إنسانيته وروحه النقية الخالية من إثم المجتمع والعلاقات الإجتماعية والذي يحاول ببساطته أن يبعث الفرح والحياة الهانئة في مزرعته وفي الغابة المحيطة به من خلال تواصله مع شخصيات هذه البيئة التي هي أيضا بسيطة جدا حتى في تصرفاتها السلبية التي لا يمكن أن نصل إلى حد تسميتها بالدنيئة، وهنا أيضا نتذكر شخصيات «ضيعة ضايعة» فجودة يحاول دائما الانتقام من أسعد إلا أنه يتخذ أساليب بسيطة نابعة من البيئة فلا يبدو دنيئا ابدا بل هو يمثل الحالة الأكثر منفعية في البساطة ضمن بيئة شخصياتها كشخصيات بيئة بسيط لكل منهم مميزاته عن الآخر ضمن أفق عام هو الضيعة أو غابة بسيط.

كثيرا ما يشبه أسعد بسيط بنيته الحسنة ومشاريعه الفاشلة وطيبة قلبه في التعامل مع الآخر، وكثيراً ما يشبه رئيس المخفر «أبو نادر» عنيف في كونه مصدر إرهاب وقوة في الضيعة والجميع يرهب تصرفاته ويلجأ إليه في الصعاب، وكثرا ما تتطابق شخصية سليم «سلنكو» مع شخصية فصيح الذي يمشي مغرورا بذاته على أساس أنه الأذكى، رغم أنه من الداخل هو الأرقّ والأكثر بساطة، وكثيرا ما تشبه بديعة زوجة أسعد شخصية سريعة صديقة بسيط التي تدعمه برأيها ويتشارك مصيرهما إلى درجة أن خيبة أسعد ـ بسيط هي خيبة سريعة ـ بديعة.

كل مشاريع أسعد تعود عليه بالفشل إما بسبب تآمر جودة الذي لا تطابقه شخصية في بسيط إنما هو يمثل جميع الشخصيات عندما تحاول أن توقع ببسيط وتخرجه من المعركة مهزوما، أو بسبب بساطته إلى درجة الغباء في التعامل مع الآخر ومع البيئة.

كما أن جـودة كثيراً ما يفشل في محاولة التقويض من حظ أسعد ومنعه من التفوق وهنا نذكر أيضاً أن بسيط توفق في بعض مشاريعه في الغابة على بساطة هذه المشاريع.

لنتخيل بسيط بمكوناته من شخصيات وبيئة قد تحلو إلى عمل درامي حي فيه البيئة واقع والشخصيات بشر ألا نصل في نهاية المطاف إلى شخصيات مماثلة لشخصيات «ضيعة ضايعة» وبيئة شبه مطابقة لها.

ولنتخيل «ضيعة ضايعة» مسلسل كرتون ألا نصل إلى «مغامرات بسيط»، ولنمعن النظر في الجمهور، فـ«ضيعة ضايعة» وبفعل عامل البساطة هو عمل غير موجه إلى شريحة معينة، بل إن شريحة الأطفال هم غالبية من شاهده على اعتبار أنهم لا يحملون عين فنية ناقدة متعمقة أو لا يبحثون عن مكامن الضعف الدرامي أو تسطيح الأفكار التي يبحث عنها الكثيرون من مشاهدي المسلسل من الكبار، لذا فالمتعة الحقيقية في متابعة «ضيعة ضايعة» كانت لدى شريحة الطفل وبعض الكبار سنا، كما أن «مغامرات بسيط» لم يكن موجها إلى الأطفال فحسب، فأنا أذكر أن أبي كان من متابعيه كما أغلبية آباء أصدقائي، ليس من باب الرقابة على أعين الطفل بل من باب المتابعة الحقيقية، وهنا نذكر أن برامج الأطفال في مرحلة سابقة كانت تحقق جمهورا كبيرا من الكبار في السن لأنها تحمل رسالة إنسانية ومضمونا مقنعا وأحداثا ذات معنى ومغزى وقريبة من الحياة، بعيدا عن دخول الخيال الواسع والعلم والتكنولوجيا وأسلحة الدمار الشامل في برامج الأطفال الحالية.

لا ضير إذا من نظرة على برامج الأطفال ومحاولة خلق مقاربات واستنباط مضامين درامية منها وتقديم أعمال مستوحاة منها، وربما هذه الفكرة لم تغب عن عقول الكثير من القائمين على المنتج الدرامي المحلي، وهنا لا نتهم أسرة ضيعة ضايعة بالاحتيال أو المقاربة وإنما جل الاعتقاد هي محض تشابه وتصادف أو تراكم رؤية بسيطة للحياة قد يكون بسيط مسهما في تكوينها.



عرب الدراما

◄ قيس مصطفى

ليست المسألة مسألة تميز في الصناعة. فـ«بلاد العرب أوطاني» لا تريد أن تتميز في شيء. لأن القضية قضية مبدأ. كل ذلك بسبب حدود سايكس بيكو والمؤامرة العالمية ضدنا لسرقة تراثنا ونفطنا وأسـرار صناعة قمر الدين في بلداننا. وبفعل الهمجية الصهيونية التي تجعلنا نستورد الكيبوردات (ج كيبورد وهو لوحة المفاتيح) من الصين والماوسات (جمع ماوس وهو الفأرة) من تايوان والشاشات (ج شاشة) من كوريا. ثم نستخدم كومبيوتراتنا المجمعة من كل دول العالم كمسجّلات. هل نحن مجانين لنناطح (نضرب بقروننا) الصين عملاق السياسة والعسكر والاقتصاد، والكسل الذي يعترينا، لا يجعلنا من أولئك الذين يتمثلون نمور آسيا الصاعدين بمجتمعاتهم إلى جنات التقدم. ولكننا ككل العربان ذوي الرؤوس الحامية، و«ذوي العنتريات التي لم تقتل ذبابة» حسب زعم الراحل نزار قباني، نطمح أن يكون لنا «دكانة كي نغلقها باكرا» وليس هناك «ما لم يقله أهل أول» لأن أهل أول لم يكن لديهم ما يعملونه إلا التقوّل.. هكذا نطمح – ليس هناك جمرك على الطموح – لأن يكون لنا صناعتنا الخاصة فوداعا لمرحلة التميز والخلق في صناعة العلكة والمناديل الورقية والمرتديلا وخصوصا صناعة التمر في مضارب (الدول) التي تتألف من آبار نفط نصبت عليها هوائيات مستقبلة (أنطينات). يا للفرحة!! صار لدى العربان صناعة ويسمونها «دراما تلفزيونية» بعد أن فشلوا في السينما والآداب والصناعة والزراعة والاتصالات. الدراما التلفزيونية العربية قادمة ولتمسك مايكروسفت برقابها.



بين قوسين



◄ خليل صويلح

البحث عن «أبو شهاب»

مازال أهالي «باب الحارة» يفتشون عن «أبو شهاب» الذي اختفى من دون مبررات وجيهة منذ ما قبل المشهد الأول من الجزء الرابع، رغم إننا لم نلاحظ علامات قلق على وجهه في ختام الجزء الثالث. لم يكن موجودا مع محاربي الغوطة، ولا حتى في الحارة المجاورة بضيافة «أبو النار» الذي فاجأنا بتحولات دراماتيكية في شخصيته، وبات أحد أبرز الثوار الجدد في محاربة جنود المستعمر الفرنسي. المشاهد لم يتعب كثيرا في اكتشاف مخبأ «أبو شهاب» فقد شاهده في «بيت جدي» بكامل إكسسواراته وعدته الحربية، يهجم على الأعداء وينتصر عليهم بالسلاح الأبيض. خيّال حقيقي في الكر والفرّ، وكان بإمكانه أن يتسلل ببساطة إلى حارة الضبع، على الأقل للاطمئنان على زوجته، أو أن ينتقل من موقع التصوير إلى القرية الشامية القريبة على خيّال بارع مثله، ويلتقي صديقه القهوجي الذي انضم إلى ثوار الغوطة، ويشرح له أسباب غيابه، أو يختبئ عند «أم جوزيف». كما تلاحظون فإن الحلول المتاحة كثيرة أمام أبي شهاب، لكنه بقي صامدا في «الشام العديّة»، في وقفة عز لطالما عودنا عليها في «باب الحارة». لعلكم انتبهتم منذ أيام إلى أن زوجته التي بقيت في باب الحارة قد استعملت خنجره في مواجهة دورية تفتيش للبيت، ولعمري فإن هذا الموقف وحده يكفي. هناك مشاهد حدثت في غياب «أبو شهاب» ترفع الرأس حقا، إذ أجبر أهل الحارة دبابات المستعمر على الانسحاب بعد أن نصبوا لها كمينا، واصطادوا عناصرها كالعصافير، وإن نسيت فلن أنسى الفكرة العبقرية باستعمال قناة المياه لتسلل أهالي الحارة إلى الخارج في حل درامي لا يأتي في بال صنّاع أفلام الكارتون.

هل سيعود أبو شهاب إلى الحارة في الأيام الأواخر من رمضان، ويشارك أهله أيام العيد؟

الفكرة مستبعدة، خصوصاً أن الممثلين وقعوا عقودا على المشاركة في الجزء الخامس، فيما كان أبو شهاب يضع توقيعه على عقد مع شركة موبايل برقم فلكي، وهو ما أثار غضب مخرج باب الحارة، على اعتبار إن شخصية «أبو شهاب» تخص العمل وليس الممثل الذي يؤديها، فنفاه خارج الحارة، من دون أن يتمكن من قطع خطه في الاتصال مع جهات إنتاجية أخرى، وهكذا وجد مكانه بسهولة في «الشام العديّة». وبخصوص «أبو عصام» نطمئنكم إنه افتتح مشفى خاصا، وصار طبيبا جرّاحا لا يشق له غبار!

Khalil.s@scs-net.org

سامي حواط في مهرجان السنديان: الغناء على بساط أحمدي

◄ مالك ونوس

«أعرفكم، وأنتم في القلب رغم أنني لا أعرف الجغرافيا». قالها الفنان سامي حواط بعفويته المعتادة مخاطبا جمهوره السوري في مهرجان السنديان الذي يقام سنويا في قرية الملاجة في مدينة طرطوس والذي انطلق بدورته الثالثة عشرة في ١٢ من آب الحالي. وبعفويته تلك أضاف: «لقد أتينا إلى هنا كي نتعرف عليكم لذلك لم نعمل على تحضير برنامج محدد». فبعد اللقاء الشعري الذي شارك فيه شعراء من سورية وفلسطين والإمارات والدانمارك ولبنان وأقيم على هامشه معرض تشكيلي لفنانين من سورية وفلسطين والأردن والعراق أطل حواط مع فرقته الإطلالة الأولى على الجمهور السوري.

تراوحت أغاني هذه الأمسية بقطوف من ألحان زياد الرحباني التي غناها جوزيف صقر (والذي تذكره سامي بلحظة وفاء وبعاطفة صادقة فوجه تحية له)، ابتداءً من أغاني مسرحية «سهرية» وما تلاها من أعمال مسرحية وموسيقية قدمها زياد. ثم الأغاني التي جمعته مع الملحن مخول قاصوف، وصولاً إلى ألحانه الخاصة لنصوص بعض الشعراء أمثال جوزيف حرب وجورج يمين وغيرهما..

قدم حواط نفسه في هذه الأمسية على بساط أحمدي، فهو ما زال مؤمنا بالحلم وبالأغنية وبقدرتهما على التأثير. وقدم لبنان والمحيط العربي، كما قدمنا نحن بأحزاننا وأفراحنا. وبدا أكثر التصاقا بتلك الهموم هذه الأيام حيث الشهداء ما زالوا يزدادون والفقراء لا يزال يُفقَرون.

ملحق متخصص بالدراما السورية

يأتي ملحق «تشرين الثقافي/ دراما» في الوقت واللحظة المناسبتين كي يسد فراغاً كبيراً على مستوى مواكبة حركة الدراما السورية من جهة، وليقدّم مادة صحفية حيوية تتخلّص من وباء التكلس الذي بات ضارب الجذور في صحافتنا المحلية من جهة أخرى.

جريدة «تشرين» صاحبة هذه البادرة في إطلاق هذا الملحق الفني مع توءم آخر هو ملحق «مدارات» الثقافي الذي لا يزال قيد التحضير تدرك أن الصحافة السورية قد وصلت دركاً من التردي لم يسبق لها أن وصلته عبر عمرها المديد، لذا تجيء هذه البادرة مقترحاً استراتيجيا، يرمي إلى ما يشبه عملية القلب المفتوح.

العدد الثاني من «دراما» تضمن العديد من المقالات والزوايا والتحقيقات، فكتب السيناريست فؤاد حميرة عن النقد الصحفي السائد للأعمال الدرامية الذي يأخذ عليه بعده عن الموضوعية والمهنية، وهناك مجموعة من الحوارات مع الفنانة سلاف فواخرجي والكاتب خالد خليفة والمخرج خلدون المالح ومحمد الأحمد المدير العام لمؤسسة السينما، إضافة إلى قراءات متعددة في أعمال هذه الموسم، والقضايا المطروحة فيها.

ملحق «تشرين الثقافي/ دراما» يعد بالكثير.. مرحباً به..